الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العاليّ والبحث العلميّ

جامعة مولود معمري تيزي–وزو

كلّيّة الآداب واللّغات

قسم اللّغة العربيّة وآدابها

التّخصص: اللّغة والأدب العربيّ.

الفرع: علوم اللّغة.

بحث لنيل شهادة الماجستير

الموضوع: إعداد الطّالب: ياسين بوراس

البحث اللّسانيّ في الفكر العربيّ المغاربيّ المعاصر

لجنة المناقشة:

د/ السّعيد حاوزة، أستاذ محاضر صنف "أ" جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....رئيسا.

أ.د/ صالح بلعيد، أستاذ التّعليم العاليّ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....مشرفا ومقرّرا.

د/ ذهبيّة حمّو الحاج، أستاذة محاضرة صنف "أ" جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....ممتحنة.

د/ يوسف مقران، أستاذ محاضر صنف "أ" المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر.....ممتحنا.

تاريخ المناقشة: 29-05-2014

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شكر وعرفان

امتثالا لقوله تعالى ﴿ فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الأعراف:144] أشكر الله عزّ وجلّ العليّ القدير حُسْنَ نِعَمِه التي أعطى وأبقى، والصّلاة والسّلام على نبيّه الذي للإسلام هدى، وبعد:

أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدّكتور صالح بلعيد، لما أسهم به من جهد في إتمام هذا البحث المتواضع، فجزاه الله عنّي في الدّنيا خير الجزاء، وجعله في جنته بين زمرة العلماء، كما أتقدم بالشّكر الجزيل إلى أستاذيَّ الفَضْلَيْن السّعيد حوزة شفاه الله ورعاه وحفَّه برضاه، وأستاذي المرحوم محمد يحياتن طيَّب الله ثراه وجعل الجنّة مثواه. والشّكر موصول إلى أستاذي الفَضْل عزّوز ختيم، والأستاذين الكريمين عبد السّلام شقروش، ويوسف منصر، وإلى كلّ منْ علّمني حرفا في العلم لكتبته.

إهداء

إلى التي رفعتْ إلى ربّ العباد يديها داعيّة في كلّ صلاة، إلى التي تعلّمتُ ما لم تتعلم، أمي أطال الله في الخير محياها، إلى الذي رأيته يبيع ثواني العمر في سوق الشّقاء، أملا في أنْ يرى بنيه حيث لم يصل، والدي حفظه الله ورعاه، إلى إخوتي الذين أهديتهم الحِبر، فأهدوني بسمة الصّبر.

مقدّمة: بسم الله الرّحمن الرّحيم، والصّلاة والسّلام على رسوله الكريم، محمّد عليه أفضل الصّلاة وأزكى التّسليم، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، وبعد:

لقد عرف البحث اللغوي زمن الخليل وسيبويه، تقنين قواعد العربية بما يوافق الأعراف اللغوية لأهلها، ثم تلاه عصر النّظم والمُتون الشّارحة، التي أخذت بذلك منحى تعليميا لقواعدها. وبدايةَ عصر النّهضة أخذ البحث اللغوي عند العرب اتجاها آخر في الدِّراسة اللغوية؛ حيث مثّل ظهور اللسانيات عند الغرب، مرحلة انتقالية بالنسبة للبحث اللغوي العربي، الذي سعى من خلال أحدث ما توصَّلت إليه نظرياتها، إلى البحث عن نموذج نظرية لسانية للغة العربية، يتجاوز من خلاله نظرية النّحو العربي الموروثة؛ من حيث الوصف والتفسير.

وكما مثَّلت اللسانيات عند الغرب توجّهًا جديدًا في الدِّراسات اللغوية، كانت قد مثّلت مسارا جديدا للبحث اللغوي عند العرب عامة والمغاربة خاصة، وذلك بعد تبنّي الدِّراسات اللغوية المغاربية النَّظريات اللسانية؛ قصد تطويع نماذجها لقواعد اللغة العربية. والمُطَّلِع على حقيقة البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر، يجده قد تفرَّق في طرحه القضايا اللسانية، بين تقديم مبادئ اللسانيات الغربية للقارئ العربي؛ قصد وضع أرضية معرفية حول هذا العلم الوافد، وبين مسايرة الاتجاهات اللسانية الغربية؛ بحثا عن نموذج نظرية لسانية صالحة للغة العربية، وبين التّمسك بالدِّراسات التراثية؛ قصد الوصول بنتائجها إلى نتائج البحث اللساني الحديث. وهو ما جعلنا نقف بهذا الموضوع على حقيقة هذا التباين الحاصل بين هذه الاتجاهات اللسانية، التي تعكس لنا أثر اللسانيات في توجيه الدرس اللغوي العربي المغاربي نحو التّنظير اللساني، تجاوزا لمرحلة القراءة التي شهدها أصحاب هذه الاتجاهات عن هذا العلم.

أسباب اختيار الموضوع: بما أنّ البحث في حقيقة الظواهر الإنسانية بالنسبة للعلوم الإنسانية، أو الظواهر الطبيعية بالنسبة للعلوم الطبيعية، لا يكون إلا وليد حاجة ملحة، أو دافع تخلقه أسرار الظَّواهر في نفس الباحث، تنُّم عن رغبته في فهم حقيقتها، فقد جاء اختياري هذا الموضوع المتعلق بالبحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر، للأسباب الآتية:

– خوض الدّرس اللّغوي المغاربي المعاصر معظم تجارب نظريات البحث اللساني في الغرب الاتجاه الوظيفي والاتجاه التحويلي خاصة، وهو ما يستدعي دراسات تحليلية للمنجز في هذه الأبحاث المُتمثِّلة نظريات هذه الاتجاهات.

– حاجة الباحثين إلى فَهْمِ موضوع كل اتجاه متعلِّق بالدِّراسة اللسانية في أقطار المغرب العربي وكذا منهجه وغايته؛ إذ إنّ الكتابات اللسانية في فكرنا العربي المغاربي، تستدعي شرح وتحليل أهم مبادئ كل اتجاه ومفاهيم كل نظرية؛ حتى يستطيع القارئ أنْ يدرك الحدود الفاصلة بين موضوع كل اتجاه من اتجاهات البحث اللساني في هذه الأقطار، وكذا منهجه وغايته.

– أثر البحث اللساني المغاربي في توجيه الدّرس اللغوي العربي بصفة عامة، ذلك أنّ النتائج التي يُحقِّقُها ليست محدودة النِّطاق على المغاربة فحسب؛ بل هي نتائج تمتدّ عبر كامل الأقطار العربية ليستفيد منها الكلّ في تطوير البحث اللساني عند العرب وترقيته، وبذلك فإنّ أثرها يكون عاما بالسّلب أو الإيجاب.

– مساهمة اللسانيات بما تقدِّمه من نظريات وأبحاث، في فهم العديد من قضايا اللغة العربية والتراث اللغوي العربي؛ إذ إنّ المُتَمَعِّن في البحث اللساني المغاربي المعاصر، يجده قد أثبت جدارته في فهم عملية اشتغال البنى اللغوية في العربية، كما فتح المجال أمام الدارسين لفهم العديد من القضايا التي ظلّت سرا عالقا في ما جاء به الدَّرس اللُّغوي العربي الموروث.

الإشكالية: طرح النّحو العربي الموروث في العصر المعاصر، عدَّة إشكالات على مستوى التّطبيق والتّنظير، كان أهمّها صعوبته على متعلميه، وكذا عدم كفايته في تفسير العديد من الظواهر اللغوية في العربية، ولذلك ظلَّت قضية تيسيره هدفا جمع الباحثين اللغويين فرادى ومجمعيين، وقد تزامن ذلك مع وُفُود اللسانيات إلى الوطن العربي، فانصبت جهود بعض الباحثين في الأقطار المغاربية على نقل هذا العلم إلى القارئ العربي، أمَّا البعض فقد انطلق في تلمُّس الحلِّ البديل في النظريات اللسانية الغربية، للبحث عن نموذج نظرية لسانية صالحة للغة العربية، يتجاوز من خلالها الإشكال الذي يطرحه النّحو العربي. وأمام سعيهم كان للنحو العربي أعلام يرون في النّظرية النّحوية العربية الموروثة، النّظرية المُثلَى لدراسة اللغة العربية.

ووفقًا لهذا التباين في الهدف الذي يصبو كل اتجاه إلى تحقيقه، تَفرَّق البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر على ثلاثة اتجاهات تتمايز في ما بينها؛ من حيث الموضوع والمنهج والغاية منها اتجاه مستقل بذاته عمل على تقريب هذا العلم إلى القارئ العربي، واتجاهان شكَّلا موقفين متنافرين في الدراسة اللسانية، اتجاه تراثي يرى النّظرية النّحوية العربية القائمة على العامل النظرية المثلى لدراسة اللغة العربية، واتجاه حداثي يحاول التجديد في وصف قواعدها، وفقَ أحدث ما توصَّلت إليه نظريات

البحث اللساني في الغرب، إيمانا منه بكفاءة هذه النظريات مقارنة بنظرية النحو العربي الموروثة، وهو ما جعلنا نتناول هذا الموضوع انطلاقا من هذه الإشكالية: **ما علاقة اللغة العربية باللسانيات؟ وهل النَّظريات اللسانية كفيلة بخلق نظريّة نحويّة للغة العربية، تتجاوز النظرية النّحوية العربية الموروثة؟ وما سبب قلَّة التحصيل المعرفي في البحث اللساني بالنسبة لطلاب الجامعات العربية؟**

الفرضيات: كان المنطلق في الإجابة عن هذه الإشكالية من عدة فرضيات، حاولت إثبات صحتها بالبحث في كلِّ ما له صلة بالموضوع، وهي على النّحو الآتي:

– أليست اللسانيات علمًا أزال النَّظرة الخاصة لأنحاء اللّغات، في بحثه عن نحو كُلِّيٍّ يشمل كُلَّ اللّغات؟

– ألا تُوجَدُ حدود فاصلة بين البحث اللغوي العربي القديم، واللسانيات؟

– أليست الإشكاليات التي وقَعَت فيها الكتابات اللسانية التي عملت على تقديم هذا العلم للقارئ العربي، هي السبب الرئيس في قلّة التحصيل المعرفي في البحث اللساني، بالنسبة لطلاب الجامعات العربية.

– ألم يَكُن التباين الحاصل بين اتجاهات البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر نابعا عن اختلاف في الموضوع والمنهج والهدف الذي يصبو كل اتجاه إلى تحقيقه.

– ألم تُسهِم اتّجاهات البحث اللساني المغاربي المعاصر على اختلافها، في فهم العديد من قضايا اللغة العربية، ونحوها بشكل خاص؟

المنهج: اقتضى هذا البحث الوقوف على اتجاهات البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي **بالمنهج الوصفي التحليلي**، الذي تمّ من خلاله:

1- وصف الظّاهرة؛ حيث تعرّضت إلى وصف موضوع ومنهج وغاية كل اتجاه من اتجاهات البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر.

2- تحليل الظّاهرة؛ حيث تمّ تحليل معطيات ونتائج هذه البحوث اللسانية، وما توصلت إليه.

3- نقد الظّاهرة؛ حيث تمَّ بيان الحدود الفاصلة بين هذه الاتجاهات اللسانية، ووجهة نظرها إلى الظواهر اللغوية في العربية.

4- التقعيد للظاهرة؛ حيث تمّ وضع حدود فاصلة بين اتجاهات البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر، انطلاقا من موضوع ومنهج وغاية كلّ اتجاه.

بنية البحث: جعلت بنية البحث وفق ما تقتضيه الإجابة عن الإشكالية المطروحة في الموضوع ضمن أربعة فصول، تعقب المقدمة والفصل التمهيدي، وتنتهي عند خاتمة تضمنت الإجابة عن الإشكالية التي يطرحها البحث في شكل نتائج خاصة وعامة.

وقد تضمّنت **المقدمة** تعريفا بالموضوع، وأسباب اختياره، والإشكالية التي يطرحها، وكذا الفرضيات المُنطَلَق منها، وبنية البحث فيه، والدِّراسات السابقة، وأهم المصادر المُستنَد إليها في بناء متنه والصّعوبات التي اعترضتني في تناوله.

أما **الفصل التّمهيدي** الموسوم: **اتجاهات البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر** فتعرّضت فيه إلى مفهوم اللسانيات، وعلاقتها باللغة العربية بشكل عام، ونحوها بشكل خاص، ثمّ اتجاهات البحث اللساني التي ظهرت مع هذا العلم الوافد إلى أقطار المغرب العربي، وأخيرا تعرّضت إلى خيارات قصر هذا البحث على هذه الأقطار، والزمن المُعاصَر بالنسبة للبحث اللساني.

وأما الفصول التي تَلَت المقدمة والفصل التمهيدي، فقد جاء كل منها على النّحو الآتي:

الفصل الأول: الكتابة اللسانية التمهيدية في الفكر العربي المغاربي المعاصر: وتعرضت فيه إلى أهم الكتابات اللسانية التمهيدية التي عملت على تقريب هذا العلم إلى القارئ العربي، متناولا إياها من حيث موضوعها ومنهجها وغايتها؛ للوقوف على مدى تحقيقها معايير الكتابة التمهيدية لأيّ علم من العلوم، محددا بذلك إشكاليات الكتابة اللسانية التمهيدية في فكرنا العربي المغاربي المعاصر، خاتما هذا الفصل بما يمكن أنْ يحقق كتابة لسانية تمهيدية لها أكثر فعّالية في الأوساط العلمية، ويسمح لها بأنْ تكون للقارئ العربي مصدرا للمعرفة العلمية عن هذا العلم؛ حيث ينطلق منها في استيعاب مفاهيمه، وكذا مسايرة مستجداته، للاستفادة منها في أبحاثه اللّغوية.

الفصل الثاني: لسانيات التراث: نموذج النّظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمن الحاج صالح: وتناولت في هذا الفصل نموذج النظرية الخليلية الحديثة التي أسّسها عبد الرحمن الحاج صالح، متعرضا لأهم مفاهيم النظرية تحت اسم **لسانيات التراث؛** لكونها جعلت من الدَّرس النّحوي العربي الموروث موضوعا لدراساتها اللسانية، محددا بذلك موضوع هذه النظرية ومنهجها وهدفها، مع عرض المقارنة التي أجراها صاحبها بينها وبين الاتجاهات اللسانية التي ظهرت متزامنة معها، خاتما هذا الفصل بما خَلُصت إليه من نتائج حول النّظرية.

الفصل الثالث: لسانيات العربية: نموذج النّظرية التوليدية التحويلية لعبد القادر الفاسي الفهري: وتناولت في هذا الفصل نموذج النّظرية التوليدية التحويلية الذي قدّمه الفهري لقواعد اللغة العربية، وِفقَ الهدف الذي أعلن عنه في بداية مشروعه اللساني، تحت اسم **لسانيات العربية؛** لكونه جعل اللغة العربية موضوعا لدراسته اللسانية، متعرضا بذلك إلى تحديد موضوع نظريته ومنهجها وهدفها، وأهم مفاهيمها انطلاقا من الرتبة الأصلية للغة العربية المستدل عليها في النظرية، إلى تغييرات الرتبة ومفاهيمها، وكذا قضية البناء لغير الفاعل كما تناولها الفهري، خاتما الفصل ببعض الانتقادات التي وُجِّهت إلى مشروع الفاسي الفهري، وبعض النتائج المتعلِّقة بموضوعه وهدفه.

الفصل الرابع: لسانيات العربية: نموذج النّحو الوظيفي لأحمد المتوكل: وتناولت في هذا الفصل نموذج النّحو الوظيفي الذي قدمه أحمد المتوكل لقواعد اللغة العربية، وفق نظرية النّحو الوظيفي الذي أسّسها سيمون ديك (Simon Dik) الهولندي وأتباعه، متعرضا بذلك إلى موضوع ومنهج وغاية المتوكل من مشروعه اللساني حول تطبيق هذه النظرية على اللغة العربية، ثم نموذج النّحو الوظيفي الذي قدم من خلاله المتوكل وصفا جديدا لقواعد اللغة العربية في مستوياتها الدلالية والتركيبية والتداولية، خاتما هذا الفصل بأهم النتائج التي تمّ استخلاصها من النَّظرية.

وأمّا **الخاتمة** فقد جاءت متضمنة معظم النتائج المستخلصة من هذا البحث، على شكل نتائج منها ما تعلق بكل اتجاه من اتجاهات البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر على حدة، ومنها ما تعلّق بها بصفة عامة.

الدِّراسات السابقة للموضوع: إنَّ بحثي في هذا الموضوع لم يكن عملا تأسيسا؛ لأنّ أرضيته المعرفية مُستمدَّة من دراسات عِدَّة سبقت بحثي فيه، حيث جاء البعض منها متناولا اللسانيات في الثقافة العربية بصفة عامة، والبعض منها اقتصر على الخطاب اللساني في الفكر العربي المغاربي، والبَعضُ الآخر جاء مقتصرا على اتجاه من اتجاهات البحث اللساني في الغرب، وأثره في البحث اللساني العربي وهي مُرتَّبةٌ على النّحو الآتي:

1- مناهج الدرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، عطاء محمد موسى: 2002؛

2- اللسانيات العربية الحديثة، مصطفى غلفان: 1991؛

3- دراسات في اللسانيات العربية: عبد الحميد مصطفى السيد: 2004؛

4- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ إسماعيلي علوي: 2009؛

5- الخطاب اللساني المغاربي، أصوله، مفاهيمه، إجراءاته، يوسف منصر: 2013؛

6- النّظرية التوليدية التحويلية وأثرها في البحث اللساني العربي، عبد السلام شقروش: 2013.

وقد تَعرَّضت الدّراسات الثّلاث الأولى من بين هذه الدِّراسات إلى اللّسانيات في الثّقافة العربيّة عامة؛ حيث جاءت الدِّراسة الأولى **لعطاء محمد موسى**، سردا لمراحل تطور البحث اللساني عند العرب منذ نشأته إلى العصر الحديث. وتلاه **مصطفى غلفان** في أطروحته الدكتوراه، متناولا البحث اللساني في الثّقافة العربيّة، مُقسِّما الاتجاهات اللّسانية التي ظهرت في الوطن العربي حسب موضوعها إلى ثلاثة اتجاهات: الكتابة اللسانية التمهيدية، ولسانيات التراث، ولسانيات العربية، مقدما دراسة نقدية لهذه الاتجاهات اللسانية. وتلتها دراسة **عبد الحميد السيد** التي وقف من خلالها على الجملة العربية في الدِّراسات العربية التُّراثية، والاتجاهات اللسانية التي عرفتها الثقافة العربية (الوصفية، والتوليدية التحويلية والتداولية). وأمّا دراسة **حافظ إسماعيلي علوي**، فقد جاءت دراسة نقدية للسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، كان قد سار فيها الباحث على نهج الدِّراسة التي قدّمها أستاذه مصطفى غلفان، مقسما دراسته حسب موضوع كل اتجاه (الكتابة اللسانية التمهيدية، لسانيات التراث، لسانيات العربية).

وأما الدِّراستان الثالثة والرّابعة فقد جاءتا مستقلتين بموضوعهما؛ حيث حصر **يوسف منصر** دراسته التي أنجزها في إطار أطروحته الدكتوراه، في حدود مكانية تعلقت بالخطاب اللساني عند المغاربة، متخذا الكتابات اللسانية لعبد الرحمن الحاج، وعبد السّلام المسّدي، وعبد القادر الفاسي الفهري نماذج لتقييم هذا الخطاب، وهو بذلك قد أفرد بحثا مستقلا للبحث اللساني المغاربي. وقد اقتصر **عبد السلام شقروش** في إطار أطروحته الدكتوراه، على دراسة الاتجاه التوليدي التحويلي في الثقافة العربية، متعرضا إلى أهم الباحثين العرب الذين طبّقوا هذه النظرية اللسانية على اللغة العربية.

وبالرغم من قيمة هذه الجهود التي بذلها أصحاب هذه الدِّراسات، في رصد واقع البحث اللساني العربي بصفة عامة، إلا أنّها بالقدر الذي قد جاءت به من الشمول، بالقدر الذي كانت قد تجاوزت فيه بعض الأبحاث اللسانية في الفكر العربي المغاربي خاصة؛ حيث خَلَت جميع هذه الدراسات على اختلافها من نموذج النّظرية الخليلية الحديثة، باستثناء الدّراسة التي قدّمها يوسف منصر، والتي وقف من خلالها عند هذه النّظرية؛ من حيث خطابها. كما وجدنا أنّ هذه الدّراسات تتعامل مع موضوعها بالاختصار في شرح أسس ومفاهيم الاتجاهات اللسانية في الثقافة العربية، بما لا يَسُدّ حاجة القارئ لفهم الأسس التي يعتمدها كل اتجاه.

وقد حاولت من خلال بحثي أنْ أُلِمَّ قدر الإمكان بأهم الاتجاهات اللّسانية في فكرنا العربي المغاربي المعاصر، بالتطرق إلى ما تجاوزته هذه الدِّراسات، بالوصف والتحليل لأهم القضايا التي تعرَّض لها أصحاب هذه الاتجاهات اللسانية؛ حتى يتسنّى للقارئ اكتشاف ما يجمعها، وما يفرِّقها من حدود تفصل بعضها عن بعض.

وقد استندت في بناء هذا البحث إلى مصادر ومراجع متفرقة، كان أهمها التي تعلقت بأصحاب الاتجاهات اللسانية في الفكر العربي المغاربي المعاصر؛ منها الكتابات اللسانية التمهيدية، نَحوَ: كتاب مبادئ في اللسانيات البنوية للطيب دبَّة، وكتاب مبادئ في اللسانيات لخولة طالب الإبراهيمي، وكتابي اللسانيات وأسسها المعرفية، ومباحث تأسيسية في اللسانيات لعبد السّلام المسدّي، وغيرها من الكتابات اللسانية التمهيدية. ومنها الكتابات المتخصِّصة نحو: كتابي النظرية الخليلية الحديثة، وبحوث ودراسات في اللسانيات العربية لعبد الرحمن الحاج صالح، وكتابي اللسانيات واللغة العربية، والمعجم العربي لعبد القادر الفاسي الفهري، وكتاب دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، وكتاب الوظائف التداولية، وكتاب مِنَ البنية الحملية إلى البنية المكونية لأحمد المتوكل.

الصعوبات: لقد صادف بحثي في هذا الموضوع، بعض الصعوبات التي حاولت جاهدا تخطيها كان أهمها صعوبة الخطاب اللساني، الذي صدَر عن أصحاب الاتجاهات اللسانية التي ظهرت في المغرب العربي، وغموض المصطلح اللساني غير المألوف في خطابات البحث اللغوي العربي، وكذا صعوبة احتواء مفاهيم هذه الاتجاهات؛ بسبب توزعها على مُؤلَّفات عديدة لأصحابها.

الفصل التمهيدي:

اتجاهات البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر

أولا– مفهوم اللسانيات: ظهرت اللسانيات (linguistique) علما حديثا في العالم الغربي بداية القرن العشرين، مع ما خلَّفه فردنان دي سوسير (Ferdinand De Saussure 1857-1913) من محاضراته في اللسانيات العامة (Cours De Linguistique Générale) ولم يكن قد تحدّد مفهوم اللسانيات بوصفها علما قائما بذاته، إلا بعد هذه المحاضرات التي انطلق فيها دي سوسير لتأسيس علم حقيقي للغة، منْ مبادئ تأسيسية تجاوز بها قصور الدِّراسات المقارنة والدِّراسات التاريخية، وهي **أولا:** تحديد مادة هذا العلم، ثم **ثانيا:** تحديد موضوعه، ثمّ **ثالثا:** تحديد منهجه؛ وذلك لأنّ كل واحد من هذه المبادئ سابق عن مفهوم العلم؛ إذ إنّ "البناء المعرفي يقتضي أنْ تترتَّب الأمور من حيث المَنطقِ، ترتبا يخالف ما هي عليه من حيث الحاصل وفي هذا المقام، يتقدم تعريف العلم لموضوعه على تعريفه لذاته؛ لأنّ العملية الأولى ينجزها العارف بالعلم فهي إجراء داخلي، أمَّا الثانية فيضطلع بأمرها ناقد العلم، حالما يستكشف مقولاته ونواميس استدلاله، فهذه العملية من الإجراءات الخارجية"[1] ونشأة اللسانيات جاءت وفق هذا التراتب المنطقي؛ إذ كان قد تمّ تحديد مادتها موضوعها ومنهجها أولا، والذي كان لـ: دي سوسير الفضل في تحديد كل منها؛ حيث "تتكون مادة اللسانيات من جميع مظاهر اللغة البشرية"[2] وأمّا موضوعها، فقد جعل دي سوسير "موضوع اللسانيات الوحيد والحقيقي هو اللسان (La Langue) في ذاته ومن أجل ذاته"[3] وأما منهجها، فإنّه "لَمَّا كل لسان يشكِّل عمليا وحدة دراسية، ونحن مضطرون بقوة الأشياء أن نعتبره ساكنا مرة وتاريخيا مرة أخرى"[4] فقد عمد دي سوسير إلى وضع منهجين للدراسة اللسانية وهما الدراسة والوصفية والدراسة التاريخية، وذلك لخضوع اللسان موضوع هذا العلم لثنائية الثبات والتغير.

وقد ظهر تعريف اللسانيات ثانيا، وهو الذي لم يَكنْ قد تحددّ إلا بعد توالي أعلام اللسانيات عقب وفاة دي سوسير؛ حيث ظهر أول تحديد لمفهومها مع آندري مارتيني (André Martinet) في قوله "اللسانيات هي الدِّراسة العلمية للغة البشرية، ولا يُقَال على دراسة ما إنّها علمية، إلا إذا اعتمدت على **ملاحظة الأحداث، وامتنعت عن اقتراح** اختيار ما ضمن تلك الأحداث، باسم بعض المبادئ الجمالية أو الأخلاقية فالعلمي يقابل المعياري، وإنّه لمن الأهمية بمكان أنْ نُلِحّ على الخاصية العلمية، وليس على

[1]– عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، دط. تونس: 1986، الدار التونسية للنشر، ص23.

[2]- Ferdinand De Saussure, Cours De Linguistique Générale, sé. Algérie: 2002, Editions Talantikit, p13.

[3]- Ibid, p351.

[4]- Ibid, p145.

الخاصية المعيارية لهذه الدِّراسة"[1] والعلمي في مقابل المعياري، يعني نقل الظاهرة موضوع الدراسة كما هي عليه في الواقع، دون إخضاعها لمعيار أخلاقي أو جمالي.

وقد تبنَّت معظم القواميس اللسانية هذا التعريف؛ لما فيه من تحديد للخصائص التي قامت عليها اللسانيات في علميتها، مُميِّزة إياها عن الدِّراسات اللغوية التي كانت سائدة قبلها، فقد جاء في قاموس اللسانيات لجون ديبوا (Jean Dubois) أنّ "اللسانيات هي العلم الذي يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع بعيدا عن النزعة التعليمية"[2] وهذا التعريف تضمن حدًّا للسانيات انطلاقا من الصفتين اللتين ميزتا اللسانيات في علميتها، وهما الملاحظة والموضوعية، وهما الصفتان اللتان أثبتهما كذلك التعريف الذي أورده جورج مونان (Georges Mounin) في قاموسه؛ حيث قال: "هي علم للغة؛ يَعنِي دراسة موضوعية وصفية، تهتمّ بالبنية الوظيفية (اللسانيات الآنية) والتّطور الزمني (اللسانيات التاريخية) للغات الطبيعية الإنسانية"[3] والدِّراسة العلمية للغة –حسب هذه التعريفات– تقوم على صفتين اثنتين، يجب توفرهما في الدِّراسة اللسانية؛ حتى تتحقق علميتها، وهما:

1– الملاحظة: وهي تَعنِي في البحث العلمي "مراقبة شيء أو حال طبيعي أو غير طبيعي كما يحدث، وتسجيل ما يبدو لغرض علمي أو عملي، كمراقبة نمو النبات، أو ثورة بركان، أو سير كوكب أو حال مرضية أو علاجية"[4] وهي بهذا المفهوم تَعنِي في البحث العلمي اللساني معاينة وفحص الظاهرة اللغوية موضوع الدِّراسة، بما يمكن أنّ ندركه بحواسنا؛ قصد استقراء النظام اللساني الذي تسير وفقه الجماعة اللغوية باعتباره موضوع اللسانيات. وهذه الصفة (الملاحظة) التي تُعدُّ أول شرط تَتحدَّد من خلاله علمية اللسانيات، تبتعد بالبحث اللساني عن الحدس والتخمين، اللذين ليس من جنس الملاحظة الحسية، ولا من طابع المعرفة العلمية التي تسعى إلى إدراك الواقع كما هو.

ويتضح في تبني اللسانيات الملاحظة التي تبتعد عن الحدس والتخمين "أنّ علم اللغة تجريبي وليس حدسي أو تأملي، فهو يتعامل مع المعلومات الواضحة التي يمكن التثبيت منها، والتي حصلنا عليها عن طريق الملاحظة أو التّجربة"[5] وذلك أنّ اللسانيات لا تنطلق في إصدار الأحكام، إلا من خلال معاينة

---

[1]- André Martinet, éléments de la Linguistique Générale, sé. Paris: 1970, Armand Colin, p6.

[2]- Jean Dubois, Dictionnaire de Linguistique, sé. Paris: 1973, p300.

[3]- Georges Mounin, Dictionnaire De Linguistique, 3e é. Paris: 2000, Qudrige, p204-205.

[4]– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط4. القاهرة: 2004، مكتبة الشروق الدولية، مادة ل ح ظ، ص818.

[5]– جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، تر: مصطفى التوني، ط1. القاهرة: 1987، دار النهضة العربية، ج1، ص51.

واقعية تمكّنها من ملاحظة الظاهرة اللغوية، وعن طريق الملاحظة والاستقراء تصِفُ هذه القوانين التي ينتظم فيها هذا اللسان موضوع الدِّراسة اللسانية، وتحدّد بذلك القواعد التي تحكمه.

2- الموضوعية: وهي الصِّفة الثانية التي تقوم عليها علمية اللسانيات، وهي تَعنِي في البحث العلمي "الصفة التي تكون عليها معلومات الشخص عند مطابقتها التامة للواقع"[1] وهي بذلك تعني وصف الواقع كما هو؛ "بحيث تُصبِح طبيعة الموضوع، هي الفيصل في الحكم على الظواهر، دون الاعتماد على ميول الذّات الباحثة، ولا عواطفها وآرائها الشّخصيّة ومعتقداتها"[2] وفي البحث اللساني تَعنِي مطابقة المعلومات المعطاة أو المسجلة عن طريق الملاحظة المباشرة، للظاهرة اللسانية باعتبارها الواقع المُلاحَظ وموضوع الدِّراسة، وكلّما كان الوصف مطابقا واقع الظاهرة اللسانية، اتسمت الدِّراسة بالموضوعية.

وإنّ الصفتين اللتين ميزتا اللسانيات في علميتها مطلع القرن العشرين، قد جعلت اللسانيين يصنفون اللسانيات ضمن حقل العلوم التّجريبية؛ وذلك لِمَا تعتمده من إجراءات منهجية تعتمدها العلوم الطبيعية وهي الملاحظة والموضوعية، وهو ما أدّى باللسانيين إلى القول إنّ "اللسانيات تنتمي إلى العلوم التّجريبية الوصفية؛ لأنّها:

- علم تجريبي؛ يعني أنّها تقوم على ملاحظة الظواهر اللغوية؛
- علم وصفي؛ يعني أنّ اللسانيات لا تندرج ضمنها الأحكام المعيارية، فهي تُعنَى بالظواهر اللغوية كما نلاحظها."[3]

وكَوْن اللسانيات علما تجريبيا؛ يعني أنّها لا تنطلق إلا من وقائع لسانية حقيقية، تسمح بإمكانية ملاحظتها ووصف قوانينها، وكونها علما وصفيا؛ يعني أنّها تنقل قوانين انتظام الألسنة موضوع الدراسة كما هي، دون إخضاعها للأحكام المعيارية (مبدأ الخطأ والصواب).

وكما شكّل النِّصف الأول من القرن العشرين، مرحلة الثورة العلمية على مناهج الدِّراسة اللغوية التي كانت سائدة قبل المنهج الوصفي، والتي تشمل الدراسات المعيارية والمقارنة والتاريخية، فقد شكل النّصف الثاني من القرن العشرين ثورة على المنهج الوصفي البنوي، وذلك بعد ما طرح أصحاب النَّحو التوليدي

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، دط. الجزائر: 2007، موفم للنشر، ص24.

[2]- تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النَّحو-فقه اللغة-البلاغة، دط. القاهرة: 2000 عالم الكتب، ص16.

[3]- Tahar Zaboot, Théories Linguistiques Cours de Systèmes Grammaticaux, sé. Algérie: 2010 Editions Carrefour Culturel, P47.

التحويلي قضية التفسير، التي عدوا من خلالها منهج الوصف غير كفيل بخلق نظرية لسانية علمية كافية لدراسة اللغة؛ حيث رأوا "أنّ النَّظرية العلمية يجب أنْ ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال؛ بل تبحث في الكيف وفيما وراء الكيف"[1] أي وصف الأنظمة اللسانية إضافة إلى تفسير كيفية حدوثها، وذلك لأنّ الوصف البنوي باعتبار محدودية مجاله في وصف قوانين انتظام البنى اللغوية في الأنظمة اللسانية، ليس كفيلا بخلق نظريّة تفسيرية؛ إذ لا يتجاوز وصفه رصد القوانين التي تحكم البُنَى اللغوية، دون تفسير كيفية حصولها كجزء من البحث العلمي اللساني.

ويرى تشومسكي أنَّ دراسة اللغة يجب أنْ تعتمد "**أوّلا: مستوى الوصف** وفيه نحاول أنْ نبيِّن خصائص اللغات المعينة؛ أي أنْ نعطي تفسيرًا مُحدَّدا للنظام الحوسبي الذي تُحدِّده أشكالُ التعبيرات اللغوية ومعناها في هذه اللغات، **وثانيًا: مستوى التفسير**، ونهتمّ فيه بطبيعة الملكة اللغوية؛ أي بمبادئها ومتغيرات التنوع فيها. ونحن نحاول على مستوى التفسير أنْ نبيِّن النظامَ الثابت غير المتنوع، الذي نستطيع حرفيا أنْ نشتقَّ منه اللّغاتِ الإنسانية المختلفة الممكنة"[2] وإن تشومسكي لما كان هدفه هو بناء نظرية لسانية كلِّية، تكون جهازا واصفا لجميع اللغات، وتتّسم بالعلميّة التي اتّسمت بها العلوم التّجريبيّة فقد جعل صفة الوصف والتفسير ملازمتين النظريّة اللسانية على نحو ما هو في العلوم الطبيعية في دراستها الظواهر الطبيعية؛ إذ يُعنَى الجانب الأول منها والذي هو **الوصف**، بوصف الخصائص والقوانين التي تحكم الألسنة اللّغوية، ويُعنَى الجانب الثاني منها والذي هو **التّفسير**، بالإجابة عن كيفية نشوء وحدوث هذه النّسب أو القوانين التي تحكم هذه الألسنة؛ أي بكيفية نشوء الملكة اللّغوية عند النّاطقين.

وقد صارت اللسانيات تعتمد بإضافة تشومسكي فكرة التفسير مقوما ثالثا للدراسة اللسانية، ثلاثة مقومات أساسية لتحقيق الدراسة العلمية للغة، وهي **الملاحظة والموضوعية والتفسير**، على أساس "أنّ التعليل هو أيضا من مميزات المعرفة العلمية ... إذ كيف يقتصر لعالم على الملاحظة وعلى الوصف ويترك الإجابة عن أهم سؤال يلقيه على نفسه، وهو السؤال عن كيفية خروج النِّسب والقوانين والأنظمة إلى الوجود"[3] وبهذا انتقلت اللسانيات في النصف الثاني من القرن العشرين، من مجرد وصف البنى اللغوية

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ط4. الرباط: 2000، دار توبقال للنشر ج1، ص58.

[2]– تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ط1. الدار البيضاء: 1990، دار توبقال ص101.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص29–30.

وقواعد انتظامها إلى تفسير كيفية حصولها، وأصبح بذلك كل من الوصف والتفسير منهجين ملازمين الدِّراسة العلمية للغة، أو أيَّ نظرية لسانية تنشد لنفسها مقام الدِّراسة العلمية.

ثانيا– اللغة العربية واللسانيات: تطرح اللسانيات باعتبارها علما غربي المنشأ، التساؤل عن العلاقة التي تربط هذا العلم باللغة العربية في انتمائها للجنس العربي، والحقيقة إنّ الإجابة عن هذا التساؤل لا تستدعي منا سوى إعمال النَّظر في المادة التي يتناولها هذا العلم، والتي تعني؛ الظاهرة التي يشتغل عليها الباحث اللساني، وتُميِّزه عن الباحث في كل من الظواهر الأخرى التي تُعتَبر مادة لعلوم أخرى. وبما أنّ مادة اللسانيات تتكوَّن منْ جميع مظاهر اللغة البشرية، فإنّ اللغة العربية لا تخرج عن كونها ظاهرة لغوية بشرية، وانتماءها للجنس العربي، لا يعكس الجنس في حدّ ذاته، بقدر ما هو يعكس نظامها اللساني وفقَ الأعراف اللغوية التي تواضع عليها أهلها.

وبما أنّ موضوع اللسانيات هو اللسان، والذي هو بتعبير دي سوسير "كنز يَدَّخِرُه الأفراد الذين ينتمون إلى جماعة واحدة، عن طريق ممارسة الكلام، وهو نظام نحوي يوجد بالقوة في كل دماغ أو على نحو أدق إنها موجودة في أدمغة مجموعة من الأفراد؛ وذلك لأن اللسان ليس تاما في دماغ واحد منهم بمفرده، ولا وجود له على الوجه الأكمل إلا عند الجماعة"[1] فإنّ العربية هي كذلك لسان تواصلي قام على نظام نحوي، كان قد عرف استقراره في أدمغة الناطقين الأعراب، زمن عصر السليقة اللغوية أو عهد المتحدثين الأصليين أو المثاليين بتعبير تشومسكي، وهو ما يسمح لها أنَ تكون موضوعا للسانيات، طالما أنّها تَعتبِر كل نظام تواصلي صالح للبحث اللساني، شريطة توفر المادة اللغوية (المدونة) في شموليتها؛ حتى يتمكّن اللساني من الوقوف عليها بالوصف والاستقراء لقوانينها.

وقد حُفِظَت اللغة العربية في مدونات لغوية، لِما كان لها من مكانة في المجتمع العربي قديما؛ حيث ارتبطت بأمور دينهم ودنياهم، فحمل لنا تاريخها من المدونات الشعرية والنصوص الأدبية، وكذا النصوص الدينية (القرآن الكريم، والحديث النّبوي) ما يكفي للوقوف عليها كظاهرة لسانية، تسمح لنا بوصفها كما لو أنّها لمْ تُوصف مِنْ قبل، وهذا يعني أنّه بإمكان اللسانيات أنْ تتّخذ من مدونات اللغة العربية مادة أولية، تصلح أنْ تكُون موضوعا لدراستها العلمية في مستوياتها اللغوية، سواء من وجهة نظر الاتجاه البنوي، أو الاتجاه الوظيفي، أو الاتجاه التوليدي التحويلي؛ لأنّ "العربية لغة كسائر اللغات البشرية، وبصفتها لغة تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية، وتشترك معها في عدد من الخصائص

[1]- F. D. Saussure, Cours De Linguistique Générale, p23.

(الصّوتيّة، والتّركيبيّة، والدّلاليّة) وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات، وبصفتها عربية تختصّ بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كلّ اللغات، وإنّما توجد في بعض اللغات"[1] وهذا يعني أنّ كل الظواهر اللغوية أو الألسنة قائمة على نظام صوتي يحكم قوانينها الصوتية، ونظام صرفي يحكم بناها الصرفية، ونظام تركيبي يحكم بناها التركيبية، وأنّ وجه الخلاف بين جميع مظاهر اللغة البشرية، هو في القوانين التي تسير عليها هذه المستويات.

ومهمة اللّسانيات إزاء هذه القوانين والأنظمة التي تحكم الألسنة، هو الكشف عنها وتفسير عملية توليدها بغضّ النَّظر عن انتمائها إلى الجنس العربي أو الفرنسي أو الإنكليزي، وهنا تكون المطالبة "من اللسانيات أنْ تختص بالعربية أو نطالب بلسانياتنا الخاصة، أشبه بمن يطالب بالرياضيات العربية أو الفيزياء العربية أو الكيمياء العربية وغيرها، بلْ إننا قد نخرق بذلك منطق العلم في حد ذاته، من حيث هو تناول للظاهرة سواء كانت الإنسان أم الطبيعة، بغض النّظر عن الخصوصيات النوعية، أو المحلية التي قد تعتور هذا أو ذاك"[2] لأن المبدأ الذي يقوم عليه أي علم من العلوم، هو مبدأ الشّمولية الذي من خلاله تُصبِح كل ظاهرة من الظواهر الإنسانية أو الطبيعية موضوعا له، بِغضِّ النّظر عن الجنس الذي تنتمي إليه.

ويتَّضح من كل هذا أنّ اللسانيات باعتبارها علما غربي المنشأ، لا تتعارض واللغة العربية باعتبارها وليدة البيئة العربية؛ إذ تُعدُّ اللسانيات علما إنسانيا موضوعه الظاهرة اللغوية كجزء من الظواهر الإنسانية الأخرى (الاجتماعية أو النفسية) التي هي موضوعات لعلوم إنسانية أخرى (علم الاجتماع، أو علم النفس) أو على غرار العلوم الطبيعية (الفيزياء، أو الطِّب، أو الفلك) التي تتخذ الظواهر الطبيعية (المادة، أو الكائنات الحية، أو حركة الأجرام) موضوعا لدراستها العلمية، وهذا ما يجعل اللسانيات مُلكَ الإنسانية جمعاء؛ إذ تَدرُس الظاهرة اللغوية بصفة عامة، ولا تقتصر على ظاهرة لغوية تنتمي إلى جنس مُحدَّد وتكون بذلك العلاقة التي تجمع بين اللغة العربية واللسانيات هي علاقة العلم بموضوعه، فإمّا أنْ تُسهِم اللسانيات بوصفٍ وتفسيرٍ دقيقٍ لموضوعها؛ حيث تكون معطيات الوصف و التفسير حقيقية، فتُسهِم بذلك في تطوير نحو اللغة العربية أو الأنحاء اللغوية الأخرى، وإمّا أنْ لا تُسهِم في ذلك؛ حيث تكون معطيات

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص56.

[2]– يوسف منصر، الخطاب اللساني المغاربي، أصوله، مفاهيمه، إجراءاته: عبد الرحمن الحاج صالح، عبد السلام المسدي، عبد القادر الفاسي الفهري نماذج، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، إشراف: البشير إبرير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار –عنابة، الجزائر: 2013، ص436.

الوصف والتفسير مُجانِبة الحقائق العلمية؛ فتكون استفادة اللغة العربية أو اللغات الأخرى منها غير وافرة الحظ؛ نتيجة الخطأ الذي قد يقع فيه الباحث اللساني في تصوره الظاهرة اللغوية.

ثالثا– النَّحو العربي واللسانيات: يستوجب البحث في العلاقة التي تربط كُلًّا من اللسانيات والنَّحو العربي، الوقوف على نشأة النَّحو العربي والصفة التي بُني عليها، حتى نجيب عن السؤال الذي يطرحه هذا العنوان، وهو ما علاقة النَّحو العربي باللسانيات؟ وما موقع النَّحو العربي من اللسانيات؟

كانت اللغة العربية بانتهاء القرن الرابع الهجري قد عرفت على يد النّحاة الأوائل، وصفا شاملا لمستوياتها اللغوية، التي تشمل المستوى المعجمي والصوتي والصرفي والتركيبي، وذلك وفق منهج وصفي قائم على الملاحظة والاستقراء لكلام العرب الفصحاء. وتُعُدُّ بذلك دراستهم اللسان العربي دراسة وصفية؛ لكون مدونة الاستقراء قد عرفت حصرا من حيث إطارها الزماني والمكاني؛ حيث "حددوا الفترة الزمنية التي يُحتجُّ بلغتها بثلاثة قرون، منها 150 قبل الهجرة و150 بعدها"[1] وأمّا المكاني فقد شَمِلت المُدوَّنة بعض القبائل دون غيرها؛ إذ كان "الذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيٌّ من بين قبائل العرب، هم: **قيس وتميم وأسد** فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمه ... ثمّ **هذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين** ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[2] وطلبا للمدونة الفصيحة اقتصرت الدِّراسات النَّحوية على استقراء لغة القبائل التي لم تخالط اللغات الأخرى، فكانت هذه القبائل الست هي القبائل التي توفرت على شرط الفصاحة؛ لابتعادها عن غيرها من الأمم اللغوية الأخرى.

ولقد جاءت اللسانيات في نشأتها عبر مراحل تأسيسية، جسدها تاريخ علم اللغة بشكل عام؛ إذ كانت أوّل دراسة لغوية عند الهنود، ثم اليونان، ثم العرب، ثم عند سائر الأمم، ثم ظهرت بعدها الدِّراسات اللغوية في طابعها الفيلولوجي في أوربا، مُتَجسِّدة في الدِّراسات المقارنة والدِّراسات التّاريخية التي ظهرت بعد القرون الوسطى، وسادت خلال أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، والتي بدورها كانت قد مهّدت الطريق لظهور اللسانيات في القرن العشرين، وهو ما يوضّح أنّ اللسانيات هي نتاج الدِّراسات التراثية الإنسانية جمعاء "وصلة القربى ليست فقط بين التراث اللغوي العربي واللسانيات، وإنّما هي موجودة

[1]– محمد خان، مدخل إلى أصول النَّحو، دط. الجزائر: دت، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص8.

[2]– عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط1. بيروت: 1998، دار الكتب العلمية، ج1، ص167.

أصلاً بين التراث اللغوي العالمي واللسانيات"[1] وهو ما يؤكِّد أنّ اللسانيات ليست علما غريبا عن الدِّراسات اللغوية العربية أو غيرها من الدِّراسات اللغوية للهنود أو اليونان أو الرومان؛ لأنّها في حقيقتها ليست إلا امتدادا للدراسات اللغوية التي شهدتها الإنسانية في مراحلها الأولى، وكلّ العلوم قامت على مبدأ الإضافة بما فيها اللسانيات بالنسبة للدراسات اللغوية، غير أنّ إضافتها كانت نوعية أكثر منها كمية، لما وضعته من منهج، وما اعتمدته من مبادئ وأسس وتقنيات حديثة، أكسبتها مشروعية العلم في دراستها الظاهرة اللغوية، وفتحت آفاقا جديدة للإنسان للاستفادة منها في مجالات حياته العلمية والعملية.

والمُلاحَظ على الصفة التي بُنِي عليها النَّحو العربي، أنّها قد جاءت مُوافِقة لما بُنِيّت عليه اللسانيات علما للغة في منهجها وموضوعها؛ إذ إنّ قواعد النَّحو العربي تعكس لنا قوانين اللسان العربي في حالة من حالات استقراره، كما أنَّ المنهج المُتَّبع في بنائها جاء وصفيا، وفقَ ما اتخذته اللسانيات المنهج الصالح لموضوعها، وهذا ما يُوضِّح أنّ النَّحو العربي واللسانيات **ليسا بالضدين؛ كونهما يشتركان في الموضوع والمنهج**، وحسب ما جاء به دي سوسير في قوله إنّ "كل ما أطلقوا عليه اسم النَّحو إنما هو تابع إلى الآنية؛ لأنّ مختلف العلاقات التي هي من مشمولات النَّحو، لا تقوم إلا بالاعتماد على حالات اللغة"[2] كما أضاف في سياق آخر "يمكن أنْ نُطلِق على اللسانيات الآنية؛ أي وصف حالة من حالات اللغة، اسم نحو بالمعنى الدقيق جدا لهذه الكلمة ... ويهتم النَّحو بدراسة اللغة؛ من حيث هي نظام متكوِّن من وسائل التعبير، فقولك نحوي يضاهي قولك آني"[3] وهذا ما يؤكِّد أنّ النّحو العربي لا يتعارض مع اللسانيات من حيث الموضوع والمنهج؛ إذ كلاهما يشترك في اللسان موضوعا للدراسة، كما أنّ كلاهما يشترك في المنهج الوصفي الذي قامت عليه اللسانيات في أروبا مطلع القرن العشرين، ولكنَّ السّؤال يبقى مطروحا حول موقع النَّحو العربي من اللسانيات، باعتبارهما يشتركان في ما جاءت به من أسس حدّدت علميتها؟

إنّ وقوفنا على الصفة التي قام عليها النَّحو العربي، والأسس التي قامت عليها اللسانيات، تجعلنا نرى الأول (النّحو) ممارسة تطبيقيّة سابقة، باعتباره سبق اللّسانيات بقرون، أمّا الثّاني (اللسانيات) فهو ممارسة تنظيريّة لاحقة "والتّنظير ليس من قبيل الاختراع، بل هو أقرب إلى منطق إعادة الاكتشاف؛ ذلك

[1]– مازن الوعر "التراث اللغوي العربي واللسانيات" مجلة التراث العربي، دمشق: 1992، اتحاد الكتاب العرب، ع48 ص94.

[2]- F. D. Saussure, Cours De Linguistique Générale, p149.

[3]- Ibid, p199.

أنّ المعرفة قد تكون متحققة بالفعل على سبيل الإدراك، منْ غير أنْ يُصرَّح بإطارها التنظيري النَّظري، ثم يأتي مَن يصوغها على شكل منهج أو نظرية، فتنتسب إليه نسبة لا تنفي أنّها كانت متحققة بالفعل قبله ولكنَّ فضل المكتشف يكون بتسليط الضوء على الجانب النَّظري، الذي لم يكن بعض الناس يعيرونه الاهتمام وهم يطبقونه خطوة خطوة"[1] وهذه طبيعة نشأة العلوم؛ إذ المعرفة العلمية تكون إدراكا سابقا عن التنظير، فهي ممارسة للعلم، في حين أنَّ التنظير هو اكتشاف الطرق التي يسلكها العقل في تحقيقه المعرفة العلمية، أو في إدراكه ومعرفته القوانين التي تحكم الظّواهر.

وبِعَدِّنَا اللسانيات علما تنظيريا والنَّحو العربي ممارسة تطبيقية سابقة، فإنه قد يُطرَح التساؤل عن إمكانيات اللسانيات بالنسبة للأنحاء اللغوية، والذي مفاده: **ما الذي يمكن أن تضيفه اللسانيات للغة العربية باعتبار أنّها قد وُصِفت في مرحلة متقدمة من تاريخها، وجسَّد لنا النَّحو العربي قواعدها؟**

إنّ لكل لغة من اللغات البشرية نحوها الخاص بها، ولكن ما تأتي به اللسانيات لا يتعارض مع الأنحاء اللغوية بقدر ما هو إضافة نوعية للدراسات النَّحوية، فكل علم يقوم على الاستفادة من تجربة السّابق، إما بتجاوز أخطائه أو بجعل نتائجه أرضية معرفية يُنطلَق منها في بناء معرفة علمية جديدة.

والمتمعن في الأنحاء اللغوية الموروثة، يجدها قد جاءت وفْق الاتجاه البنوي الذي لا يتجاوز وصفه قواعد تركيب البنى اللغوية، لكنَّ استمرارية البحث في هذا العلم، قد كشفت قصور هذه الأنحاء في محدودية مجالها في الوصف البنوي، دون تحقيقها الوصف الشامل لمستويات الظاهرة اللغوية الأخرى (الدلالة والتداول) ودون تفسيرها عملية إنتاج هذه البنى اللغوية، فمثلت النّظرية التوليدية التحويلية بالنسبة للدراسات اللسانيات السابقة، ثورة على منهجها القابع في مجرد الوصف البنوي، متجاوزة إياه إلى التّفسير ومُحاوِلة تحقيق دراسة شاملة لمستويات اللغة، بجعلها المستوى الدلالي جزء من البحث اللساني "وإذا كان ظهور المدرسة الوصفية البنيوية يُعدُّ ثورة في عالم الدِّراسات اللغوية، بما فعلته في ساحة هذه الدِّراسات فحوَّلت مسارها من قصرها على الدِّراسات الفيلولوجية للغات، فإنّ ظهور المدرسة التوليدية التحويلية، في أمريكا يُعدُّ –أيضا– ثورة لغوية كبرى في الرُّبع الأخير من هذا القرن العشرين؛ حيث بهرت هذه الثورة اللغوية –بما قدمته من نهج جديد– العديد من العلماء في أمريكا وأروبا والشرق العربي"[2] وقد تزامنت معها

[1]– حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النَّحو العربي: الاستقراء – التحليل – التفسير، ص32–33.

[2]– حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، دط. القاهرة: 1994 مكتبة الثقافة الدينية، ص1.

نظرية النّحو الوظيفي والتي بضمِّها المستوى التداولي إلى البحث اللساني حاولت تحقيق الشمولية في وصف الظاهرة اللغوية.

وتؤكّد نظريات البحث اللساني أنّ اللسانيات تشهد تطورات مستمرة على مستوى التنظير، خلافا للأنحاء اللغوية التي تعرف قالبا واحدا هو القواعد التركيبية للغات، وهو ما يجعل الأنحاء اللغوية تتحول إلى مستفيد من النَّظرية اللسانية بعد أنْ كانت مُنتِجة لها في مرحلة سابقة. ومن الأمور التي يمكن أنْ تقدِّمها اللسانيات للأنحاء اللغوية ما يأتي"[1]:

– تقدِّم المبادئ العامة التي تقوم عليها البنيات الذهنية للغات الطبيعة، أي الآليات المعرفية والإدراكية للغة؛

– تقدِّم الأرضية المنهجية لبناء الأنحاء، وتبرير اختيارها من حيث صياغتها وأشكالها وعلاقتها باللغات، انطلاقا من الشروط الداخلية والخارجية اللازمة في الأنحاء، مثل التعميم والبساطة والوضوح؛

– تساعد اللسانيات في الكشف عن حقيقة البنيات النَّحوية بشكل أعم وأوضح وأبسط، وبالتالي يمكن للنحو إعادة صياغة القواعد المعيارية، صياغة تتحقّق فيها درجات عالية من التّعميم والشّمول والبساطة والدّقة والوضوح؛

– تساعد على فهم أعمق للغات ذاتها، مما يمكن من إعادة النَّظر في كثير من الأفكار الموروثة مثل تركيب الجملة.

وإنّ الأنحاء اللغوية باعتبارها قواعد ثابتة، لا يمكنها أنْ تطوِّر نفسها بنفسها، إلا من خلال ما يضيفه الباحث اللساني من أفكار نوعية، تُسهِم في تحديثها حسب طبيعة النَّظرية اللسانية، وما تقدِّمه من مستجدات، فقبْل النصف الثاني من القرن العشرين، كانت الأنحاء كلُّها تعتمد الوصف البنوي لقواعد اللغة، ثم ما لبثت أنْ جاءت النَّظرية الوظيفية من خلال نظرتها التواصلية للغة، بنظرية تعكس أسسُها وظائف الوحدات اللغوية، وهو ما يمكن أنْ يساهم في تحديث القواعد السابقة من هذا المنظور وكذلك كان الأمر بظهور النَّحو التوليدي التحويلي، الذي تجاوز الوصف في المنهج العلمي إلى التفسير على أساس أنَّ الوصف الذي تعتمده النَّظريات اللسانية السابقة، غير كاف لوحده لاستخلاص نظرية تتسم بالشمولية في وقوفها على جميع ظواهر اللغة البشرية، وهذا ما يدل على حاجة الأنحاء اللغوية إلى

[1]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص94.

التحديث المُستمِر، وفقَ معطيات النَّظرية المستجدة في البحث اللساني، بحثا عن نظرية تتصف بالشمولية من حيث الوصف والتفسير للظواهر اللغوية.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنّه يجب ألا نتعامل مع اللسانيات على أساس أنّها تَفُوق الأنحاء اللغوية رصانة من حيث التنظير؛ بل إنّ كِلَيْهما نابع من اجتهادات خاصة، وهذا ما يجعل اللسانيات تبقى وسيلة لتطوير الأنحاء اللغوية، وبالنسبة للنحو العربي فإنّه باعتباره "مرحلة من مراحل الفكر اللغوي العربي، لا يقبل أيّ إسقاط عشوائي عليه، فالاستفادة من اللسانيات كعلم له مبادئ نظرية ومنهجية لخدمة النَّحو العربي، ينبغي أنْ يكون عن وعي"[1] لأنّ نظريات البحث اللساني ليست إلا جهدا خاصا، قد يخطئ وقد يصيب صاحبها في ما قد وقف عليه من الظاهرة اللغوية، والخطأ هنا لا ينتسب إلى العلم إنّما هو منتسب إلى صاحب النَّظرية، وهذا ما يفرض على الباحث اللساني المُطبقِ للنظرية اللسانية على قواعد اللغة العربية، أنْ يقف مَوقِف النّاقد للنظرية قبل إخضاعها للتجريب على اللغة العربية؛ حتى يتجنب إخضاع الظواهر اللغوية في العربية لقوانين النَّظرية اللسانية، باعتبار أنّ النّظرية اللسانية إمّا تصف الظاهرة اللغوية أو تفسِّرها لا غير.

رابعا- اتجاهات البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر: ظلَّت الدّراسات اللغوية في الأقطار العربية، مُنصبَّة طوال قرون عديدة على ما ورثته من الدراسات اللغوية القديمة، إلى غاية عصر النّهضة العربية، الذي كان البداية الفعلية لاتصال الحضارة العربية بالحضارة الغربية، واطلاع الثقافة العربية على العلوم الإنسانية والطبيعية الغربية، وقد كانت اللسانيات إحدى العلوم الإنسانية التي عرفها الوطن العربي، عن طريق البعثات العلمية التي كانت تُرسَل خارج الأوطان العربية نحو أوربا، والتي لم يكن للأوساط العلمية في البلدان العربية قبلها، خروج عن حدود الدّراسات اللغوية الموروثة، من النّحو والبلاغة العربية، وفقه اللغة، والدراسات المعجمية.

وكان أوّل كتاب عَمَلَ على تقريب هذا العلم الحديث إلى القارئ العربي كتاب علي عبد الواحد وافي، الّذي "جرت العادة أن يُربط ظهور أول مُؤلَّف في علم اللغة الحديث بكتابه **(علم اللغة)** الصادر

[1]- بلقاسم منصوري، الآراء النَّحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، دط. الجزائر: 2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، ص20.

سنة 1941"[1] وقد قررّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد إصداره تدريسه بجامعة القاهرة، وهذا الكتاب ألّفه صاحبه على حدّ قوله حين "لم يُكتَب في هذا العلم باللغة العربية –على ما أعلم– مُؤلَّف يُعتَدّ به ... حيال هذا رأيت أنّ الواجب يُحتِّم علي –وقد وقفت قسطا من جهودي على هذا العلم، وقمت بتدريسه مدة طويلة– أنْ أقوم بأول محاولة في هذا السبيل"[2] وقد وقف علي عبد الواحد وافي على هذا العلم من خلال مدخل تمهيدي تعرّض فيه إلى أهم البحوث اللغوية التي تندرج تحت هذا العلم، وأهم مناهج البحث في اللغة، ثم أردف المدخل ببابين رئيسين، جاء الأول في فصلين تعلقا بنشأة اللغة عند الإنسان، والثاني في ستة فصول تعلقت بحياة اللغة وتفرعها إلى لهجات، وفصائل اللغات والتّطور اللغوي.

ونجد أنّ أكثر هذه المباحث التي طرقها علي عبد الواحد وافي، قد غلَبت عليها النزعة التاريخية التي سادت أواخر القرن التاسع عشر في أوربا، ولم يَكُن قد تعرّض للمبادئ الحقيقية التي تأسَّس عليها هذا العلم بداية القرن العشرين مع فردنان دي سوسير. ويرجع سبب إغفال صاحب الكتاب لهذه المبادئ والأسس التي قام عليها هذا العلم، إلى كونه قد قدّم معرفته العلمية بهذا العلم، وفْقَ ما نشأ عليه في دراسته العلمية اللغوية في أوربا، والتي ظلّت كراسي الفيلولوجيا التاريخية في جامعاتها مسيطرة طوال منتصف القرن الأول من القرن العشرين؛ إذ "إلى غاية 1968 كانت غالب الكراسي المخصصة لعلم اللسان الفرنسي واللاتيني واليوناني، تُلقّب بكرسي الفيلولوجيا الفرنسية أو الكلاسيكية أو الإنكليزية ولم تُلغَ هذه الكراسي إلا بعد أن تزعزعت الجامعة الفرنسية بحوادث مايو 1968 وصارت بعدها تُلقَّب بكرسي علم اللسان الفرنسي"[3] وهذا ما جعل كتاب علي عبد الواحد وافي يطغى عليه الطابع الفيلولوجي ومع هذا يبقى الفضل له في رسم مسار جديد للبحث اللغوي عند العرب، بعد توالي مؤلفات هذا العلم عقب شروع بعض أفراد البعثات الطلابية في العودة إلى بلادهم، وعملهم على محاولة تقديم أسسه ومفاهيمه للقارئ العربي؛ حيث ظهرت بوادر الكتابة اللسانية في المشرق العربي مع أصحاب المنهج الوصفي الذين "يُؤرَّخ لهم بعودة **إبراهيم أنيس** (1906–1976) فقد ساد هذا الاتجاه وترسّخ في الثقافة العربية، بفضل جهوده التي عرفت أبرز تجلياتها في جهود تلامذته، وجهود بعض العائدين الجدد من المدرسة نفسها التي تخرج منها

[1]– مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: حفريات النَّشأة والتكوين، ط1. الدار البيضاء: 2006، المدارس للنشر والتوزيع، ص90.

[2]– علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط9. القاهرة: 2004، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص4–5.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص139.

وكان من أبرز هؤلاء **عبد الرحمن أيوب**، و**تمام حسان**، و**كمال بشر** و**محمود السعران**، وقد سارت هذه الاتجاهات في تيارات ثلاثة واضحة، صاحبت النظرة اللغوية الحديثة وهي:

- الوصفية ونقد التراث اللغوي العربي؛
- التّحليل البنوي للغة؛
- تطبيق النّظرية الحديثة على اللغة العربية."[1]

ويُوضِّح تنوع هذه الاتجاهات اللسانية، التي شكلتها الحركة العلمية للطلاب العائدين من الجامعات الأوربية، أنّ بوادر الكتابة اللسانية، قد أخذت مسارها في المشرق العربي بداية الأربعينات من القرن العشرين، إلا أنّ بلدان المغرب العربي لم تكن قد عرفت هذا العلم إلا مع بداية الستينات، وهذا بالنسبة لتونس والجزائر اللتين ارتبطت نشأة البحث اللساني فيهما –على حد تأريخ محمد يحياتن رحمه الله– بسنوات الستينات التي عرف فيها هذان القطران "إنشاء مؤسستين علميتين تُعنيَان بالبحث اللغوي، وهما: قسم اللسانيات بمركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، التّابع لجامعة تونس، ومعهد العلوم اللسانية والصوتية التَّابع لجامعة الجزائر"[2] وقد كانت نشأة هاتين المؤسستين سنوات الستينات إيذانا بميلاد البحوث اللسانية في هذين القُطرَيْن، إلا أنّ هذا التاريخ لا يُمثِّل نشأة البحث اللساني بالنسبة للمغرب الأقصى، الذي لم يكن على دراية بهذا العلم إلا منتصف السبعينات، أين تمّ "سنة 1976 تنظيم أول لقاء لساني سيميائي وطني بكلية الآداب بالرباط، نظَّمه الفاسي وكليطو (Klito) ومنيار (Meniere) والمتوكل، وكولان (Colane) بإيعاز من الفاسي، مَثَّل الانطلاق الفعلي للبحوث اللسانية السيميائية بالمغرب"[3] وأمّا قبل ذلك فلم يكن الدّارسون المغاربة على اطلاع بهذا العلم الحديث ولا رواده، كما صرّح بذلك عبد القادر الفاسي الفهري قائلا: "في سنة 1967 كنت طالبا في شهادة فقه اللغة بكلية الآداب، كان الأستاذ محمد بنتاويت التطواني رحمه الله، يدرّس مادة فقه اللغة المقارن فيها بعض أوصاف الفارسية والتركية والعربية والأستاذ تقي الدين الهلالي رحمه الله، يدرس العبرية مع بعض المقارنة بالعربية، لكنّنا معشر الطلبة في ذلك الوقت لم يكنْ لنا اتصال باللسانيات العامة، ولم يَكُنْ كثير مِنّا قد سمع بـ De Saussure. في نفس السنة عثرت مصادفة على كتاب دي سوسير في مكتبة بفاس، وقرأته ولكنني

[1]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص44.

[2]– يوسف منصر، الخطاب اللساني المغاربي، أصوله، مفاهيمه، إجراءاته، ص171.

[3]– عبد القادر الفاسي الفهري "ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب" أعمال ندوة اللغة العربية والنَّظريات اللسانية كلية الآداب فاس، الرباط: 2007، ص2.

وجدته صعبا"[1] ويرجع سبب هذا التأخر في المعرفة اللسانية في أقطار المغرب العربي مُقارَنَة بالمشرق إلى تغييب المستعمر الأجنبي المشاركة المغاربية في الكتابة اللسانية؛ إذ لم تَنَل معظم دول المغرب العربي استقلالها إلا بعد منتصف الخمسينات، وبداية الستينات من القرن العشرين.

وبعد مُضِيِّ عشر سنوات على تنظيم كلية الآداب بالرباط، الملتقى الوطني الذي عمل على تنمية الوعي بضرورة البحث اللساني "تأسست جمعية اللسانيات بالمغرب سنة 1986. ونُظِّمت في السّنة الموالية 1987 أول ندوة دولية كبرى شارك فيها ما يقارب 60 متدخلا. وفي نفس السنة 1987، طلبت اليونسكو من عبد القادر الفاسي تنظيم أول ندوة عربية حول (تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية) وهو اعتراف دولي أول بمكانة المغاربة في تشكيل المجال اللساني في العالم العربي"[2] وقد ظهر مع تأسيس جمعية اللسانيات بالمغرب عدة مُؤلَّفات تأسيسية للكتابة اللسانية في المغرب العربي، شرع من خلالها لسانيو بلدان المغرب العربي على تقريب هذا العلم إلى القارئ العربي، وهي الكتابات التي صدرت عن أصحاب **الكتابة اللسانية التمهيدية**، أو على تحليل نتائج هذا العلم؛ قصد مقارنتها بنتائج الدرس اللغوي العربي الموروث، وهي الكتابات التي صدرت عن أصحاب **لسانيات التراث**، أو تطبيق نتائج هذا العلم على اللغة العربية، وهي الكتابات التي صدرت عن أصحاب **لسانيات العربية**.

وتَظهرُ الفوارق بين هذه الاتجاهات المتباينة في البحث اللساني عند المغاربة، في موضوع ومنهج وغاية* كل اتجاه منها على حدة. ونقصد **بالموضوع**؛ المادة التي يتناولها كلّ اتجاه، وتتوزع مواضيع هذه الاتجاهات في البحث اللساني المغاربي –حسب كل اتجاه– على النحو الآتي:

– النظريات اللسانية: مبادئها، ومناهجها، وما يتصل بها؛

– التراث اللغوي العربي القديم؛

– اللغة العربية موضوعا للدراسة اللسانية.

---

[1]– المرجع نفسه، ص1.

[2]– عبد القادر الفاسي الفهري "ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب" أعمال ندوة اللغة العربية والنَّظريات اللسانية، ص2.

* هذا التصنيف لأنواع البحوث اللسانية حسب الموضوع والمنهج والغاية، هو من اقتراح الأستاذ مصطفى غلفان في إطار أطروحته الدكتوراه في اللسانيات (اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر النَّظرية والمنهجية).

وأما **المنهج** فهو الوسيلة التي يتخذها كل اتجاه؛ قصد الوصول إلى غايته التي يَنشدُها، وتتوّزع المناهج العلمية المُعتمَدة في البحث العلمي اللساني الصادر عن أصحاب هذه الاتجاهات، حسب كل اتجاه، بين: **المنهج الوصفي، والتاريخي، والمقارن.**

وأما **الغاية** فالقصد بها؛ الهدف الذي يرومه كل اتجاه من خلال بحثه اللساني، وتتوزع الأهداف –حسب كل اتجاه– على النحو الآتي:

– تبسيط المعرفة اللسانية وتقريبها إلى القارئ العربي؛

– التوفيق بين نتائج الدرس اللغوي العربي القديم، ونتائج الدراسات اللسانية الحديثة؛

– اقتراح وصف جديد للغة العربية أو تفسير جديد للظواهر اللغوية في العربية.[1]

وقد تمثَّلت هذه الاتجاهات المتباينة من حيث الموضوع والمنهج والغاية، في كتابات البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر؛ حيث ظهر الاتجاه الأول مع أهم الكتابات اللسانية التمهيدية، التي كان للتونسيين فيها السّبق والرّيادة بعد صدور كتابي (اللسانيات من خلال النصوص: 1984) و(اللسانيات وأسسها المعرفية: 1986) لعبد السلام المسدّي، و كتاب (أهم المدارس اللسانية: 1986) لعبد القادر المهيري وزملاءه، وظهر الاتجاه الثاني (لسانيات التراث) مع (النظرية الخليلية الحديثة) لعبد الرحمن الحاج صالح، وكذا بعض الكتابات اللسانية في التراث، وظهر الاتجاه الثالث (لسانيات العربية) مع تطبيق بعض اللسانيين المغاربة العائدين من الجامعات الأوربية والأمريكية، نماذج النّظريات اللسانية على اللغة العربية، نحو نموذج النظرية التوليدية التحويلية، الذي طبّق من خلاله عبد القادر الفاسي الفهري هذه النظرية على اللغة العربية، ونموذج نظرية النحو الوظيفي الذي قدّم من خلاله أحمد المتوكل وصفا لقواعد اللغة العربية من منظور هذا الاتجاه. وقد حاولنا من خلال هذا الموضوع الوقوف على هذه الاتجاهات المتباينة؛ حتى نستشف مدى تحقيق ما تهدف إليه من غاية، بداية بالبحث اللساني التمهيدي ثم لسانيات التراث، ثم لسانيات العربية.

خامسا– خيارت البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر: إنّ حصرنا موضوع هذا البحث في حدود زمانية ومكانية متعلقة بالبحث اللساني المعاصر في بلدان المغرب العربي، لم يَكُنْ إلا وفقَ اختيارات موضوعية، كان الهدف من ورائها تبيان الجهود اللسانية للمغاربة في البحث اللغوي

[1]– ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النَّظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط: 1991، ص91.

المعاصر، دون أنْ يكون لهذه الاختيارات نُكرانٌ لجهود اللسانِيين المشارقة؛ "إذ إنها تبقى رائدة، من حيث إنّ لها الفضل في ظهور الثّقافة اللّسانيّة في العالم العربيّ، وبخاصّة الجامعة المصريّة"[1] التي كانت قد احتضنت أول معهد لهذا العلم، وهي بذلك تكتسح مجال السّبق والريادة؛ من حيث إنّها أوّل من اطلع على هذا العلم، وأوّل من نقله إلى الثّقافة العربية. وإنّ هذه الاختيارات الموضوعية التي منعتنا عن ضمّ أهم البحوث اللسانية في تاريخ البحث اللساني العربي عامة، قد جاءت للأسباب الآتية:

1- خيارات المغرب العربي: إنّ قصرنا موضوع هذا البحث على البحث اللساني في المغرب العربي، قد جاء للأهمية التي تكتسيها هذه البحوث اللسانية المنجزة في هذا القطر، مقارنة بما هو رائج في الثقافة العربية عامة؛ إذ تُعَدُّ الأبحاث اللسانية التي صدرت عن الباحثين اللسانيين المغاربة، مساهمة على مستوى التنظير والتطبيق، فإضافة إلى ما تميّزت به من تطبيق نتائج هذا العلم على اللغة العربية كواقع لساني يعيشه العربي، كانت مساهمة في بناء أحدث نظرياته، نحو البحوث التي قدّمها كل من عبد الرحمن الحاج صالح، والفاسي الفهري، وأحمد المتوكل، ويؤكّد ذلك الاعترافات التي قدّمها معظم اللسانيين المشارقة بجهود الباحثين اللسانيين المغاربة في هذا المجال، على نحو ما هو في الشهادات التي نقدّمها على النّحو الآتي[2]:

- **حمزة بن قبلان المزيني (السّعودية):** من المؤسف أنّ البحث اللساني في الثقافة العربية المعاصرة لا يزال محصورا في عدد قليل من الجامعات العربية، وفي عدد أقل من الباحثين الجادِّين وأذكر على وجه التخصيص ما يُنجَز مِنْ بحث جاد في الجامعات المغربية، وأشير إلى بعض الباحثين البارزين المغاربة ويأتي في مقدّمتهم الأستاذ الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري.

- **مرتضى جواد باقر (قطر):** مناهج اللسانيات الحديثة لم تأخذ موقعها المناسب في خارطة البحث العلمي في العالم العربي... الاستثناء الوحيد والبارز لهذا نجده في المغرب؛ حيث تبدو هناك بوادر تأسيس للثقافة اللسانية.

- **هادي نهر (الأردن):** يمكن أنْ يكون إخواننا العرب من أهل المغرب: تونس والجزائر والمغرب قد قطعوا شوطا لا بأس به في الدّراسات اللسانية.

---

[1]- يوسف منصر "الخطاب اللساني المغاربي اتجاهاته ومضامينه" نقلا عن:
http://www.aljabriabed.net/n96_08mansar.htm ، 13-7-2013.

[2]- حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، ط1. الرباط: 2009، دار الأمان، ص55-246-307-83-46.

– **الطيب البكوش (تونس):** اعتقد أنّ حركة البحث اللساني في تونس والمغرب من أهمّ التجارب نسبيا في البلاد العربية كما وكيفا.

– **أحمد المتوكل (المغرب):** المغرب متميز في محيطه في مجال اللسانيات بدون شك، فقد اتخذ البحث اللساني في بلادنا مناحي متعددة، رادها وأسهم في إنمائها وتطويرها باحثون من مستوى رفيع، لم يكتفوا بتطبيق النظريات اللسانية على المعطى اللغوي المحلي بمختلف مكوناته، بل اجتهدوا في تطوير تلك النظريات نفسها انتقادا وتعديلا وإغناء.

وإضافة إلى هذه الشهادات نجد أهمّ البحوث اللسانية المغاربية، قد ظلّت مسايرة مستجدات البحث اللساني في الغرب، وأهم تطورات نظرياته، ما جعلها تحتل مكانة مهمة في الثقافة العربية، مقارنة بالبحوث اللسانية التي قدمها بعض اللسانيين العرب، وفق ما جاءت به اللسانيات في المراحل الأولى من التنظير اللساني، وليس وفق ما توصّلت إليه في آخر إنجازاتها.

2– خيارات الفكر المعاصر: يرتبط الزمن المُعاصَر بالسنوات التي يعيشها الدّارس، وقد قدّره المؤرخون بالخمسين عاما الأخيرة من الزّمن المُعاش، وهو الزمن الذي يحصر موضوعنا، وإنّ قصرنا هذا البحث على هذا الزمن، ليس القصد منه حصر المُدوَّنَة، بقدر ما هو مقصود لذاته؛ لما فيه من تغيّرات جذرية في البحث اللغوي العربي عامة والمغاربي خاصة؛ حيث "عرف النّصف الثاني من القرن العشرين اشتغالا متميزا بالقضية اللغوية، تَفوقُ حجما ونوعا على ما كان عُرِف قبله، ومِنَ الحق أنْ يُقَال: إنّ لغويي النّصف الثاني من ذلك القرن، تميزوا بوعي أوسع مما عُرِف عند لغويي النّصف الأول. كان اطِّلاعهم على تجارب الغير مُنظَّما وواضحا، ولم يَعُد مجرد أخبار مُتفرِّقة، وإذا صح أنْ نَعُدَّ أسماء اللغويين في النّصف الثاني من القرن العشرين، فإنّنا لا نكاد نجد في النصف الأول منْ يستحق أنْ يترتب في اللائحة ما عدا الأب أنستاس ماري الكرملي"[1] وخلافا للنصف الأول من القرن العشرين نجد النّصف الثاني قد عرف الوطن العربي في الفترة الممتدة خلاله، عدةّ أبحاث لسانية ذات جهود قيمة؛ من حيث الكم والنّوع صدرت عن أصحاب البعثات الطّلابية إلى الجامعات الأوربية والأمريكية، نحو إبراهيم أنيس وعبد الرحمن أيوب، وتمام حسان، وميشال زكريا، ومازن الوعر في المشرق العربي، وعبد القادر المهيري وعبد السلام المسدي، وعبد الرحمن الحاج صالح، وعبد القادر الفاسي الفهري، وأحمد المتوكل في المغرب العربي.

[1]– حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص20.

وما يمكن استخلاصه مما تقدّم في هذا الفصل، هو أنّ اللسانيات علم إنساني موضوعه الظواهر اللسانية عامة، وذلك على غرار بقية العلوم الإنسانية الأخرى، التي تجعل الظواهر الإنسانية الأخرى موضوعا لدراستها العلمية، أو على غرار العلوم الطبيعية التي تجعل موضوع دراستها الظواهر الطبيعية وبذلك فإن ما يجمع اللغة العربية باللسانيات هو علاقة العلم بموضوعه، وما يجمع المجتمع العربي وغيره من المجتمعات باللسانيات، هو علاقة المعرفة العلمية بالتنمية الاجتماعية.

وتعكس لنا الكتابات اللسانية في الفكر العربي المغربي المعاصر، رؤى متباينة عن هذا العلم الوافد ونظرياته، في ما يفرِّقها من موضوع وغاية؛ حيث نجد منها منْ يرى في الموروث النحو والبلاغي ما تكتشفه نظريات البحث اللساني أو ما يفوقها في ما توصّلت إليه من نتائج، في مقارنتهم بين الدرس اللغوي الموروث وبين هذه النّظريات، وهي الرؤية التي انبثقت عن أصحاب **لسانيات التراث**، ومنها من يرى في نظريات البحث اللساني التطور الذي يجب مسايرة مستجداته، للبحث عن نموذج نظرية لسانية صالح للغة لعربية، وهي الرؤية التي انبثقت عن أصحاب **لسانيات العربية**، ومنها من يرى في اللسانيات العلم الذي يستوجب وضع أرضية معرفية له في الجامعات العربية، تُمكِّن الأوساط العلمية من استثماره في الدراسات اللغوية، وهي الرؤية التي انبثقت عن أصحاب **الكتابات اللسانية التمهيدية**.

الفصل الأول: الكتابة اللسانية التمهيدية في الفكر العربي المغاربي المعاصر

الكتابة اللسانية التمهيدية في الفكر العربي المغاربي المعاصر: لقد استلزم وضع ثقافة لسانية في بلدان المغرب العربي خاصة والعالم العربي عامة، نقل هذا العلم من سياقه المعرفي الغربي إلى سياق الثقافة العربية؛ حيث "وجدت اللسانيات العربية نفسها، أمام ضرورة إقامة وضع جديد في البحث اللغوي العربي؛ وحيث إنّ قيام مثل هذا الوضع، كان مرتبطا بضرورة نقل اللسانيات الغربية من سياقها المعرفي إلى سياق ثقافة أخرى، هي الثقافة العربية"[1] فإنه كان على اللسانيين المغاربة بذل جهد أكبر؛ لتقديم معرفتهم العلمية بهذا العلم إلى القارئ العربي عامة، ووجدت بذلك اللسانيات طريقها إلى الأوساط العلمية عن طريق الكتابات اللسانية التمهيدية، التي عملت على وضع أرضية معرفية لهذا العلم في جامعات البلدان العربية.

وتهدف معظم الكتابات اللسانية التمهيدية إلى تبسيط المعرفة اللسانية بهذا العلم للقارئ العربي وبما أنّ اللسانيات ذات منشأ غربي، فإن هذا النوع من الكتابة اللسانية يمثّل علاقة غير مباشرة بين هذا العِلم وهذا القارئ، وباعتبار المُؤلِّف وسيطا ناقلا، فإنّه في ممارسته نقل هذ العلم يبقى صاحب السّلطة على هذا القارئ؛ إذ إنّ المعرفة التي يوردها عن طبيعة هذا العلم، تُخضِع القارئ للإيمان بها سواء أكانت صحيحة أم خاطئة، وهذا ما يجعل الكتابة التمهيدية سلاحا ذا حدين، فهي كما تُسهِم في نشر المعرفة العلمية، بإمكانها أنْ تُسهِم في التقليص من التحصيل المعرفي، في حالة ما إذا كانت مُجانِبَة الحقائق العلمية لطبيعة العلوم.

ولقد انصبت جهودُ معظمِ المؤلِّفين المغاربة في الكتابات اللسانيات التمهيدية، على نشر معرفتهم العلمية بهذا العلم، ما وفرّ على القارئ العربي على اختلاف مستوياته المسافة والزمن، في تحصيل المعرفة العلمية عن اللسانيات، قد تتسع هذه المعرفة أو تقصر حسب طبيعة مصدرها وكثرة اطلاع القارئ، "فمما لا شك فيه أنّ الكتابات اللسانية التمهيدية التي تضمُّها المكتبات العربية، قد ساهمت بشكل إيجابي وعملي، في تقريب اللسانيات إلى القارئ العربي ... لقد نجحت هذه الكتابات في مهمتها التاريخية محققة بذلك هدفها الأساس في نشر الفكر اللساني الحديث، داخل الأوساط الثقافة العربية ... غير أنّ هذا لا يمنعنا من القول بأن النجاح الذي حققته المُؤلَّفات الأولى، بدأ اليوم يتراجع لأسباب عديدة بعضها

[1]– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النَّشاط اللساني العربي، ط1. القاهرة: 2004 إيتراك للنشر والتوزيع، ص22.

يتعلق بالكتابة التمهيدية نفسها، وبعضها يرتبط بمسائل أخرى تخرج عن طبيعة هذه الكتابة"[1] وهذا ما يدعونا إلى طرح هذا التساؤل: ما إشكاليات الكتابة اللسانية التمهيدية، كعامل ساهم في تراجع البحث اللساني في الوطن العربي؟ وبما أنّ موضوعنا يتطرق لهذا النوع من الكتابة اللسانية، سنحاول الوقوف عليه من خلال بحثنا في أهم المصادر اللسانية التمهيدية، التي تتوّفر عليها مكتبات الأقطار المغاربية والوقوف على نماذج بالتحليل؛ قصد الإجابة عن هذه الإشكالية.

يَجمَع مُعظَمَ الكتابات اللسانية التمهيدية هدَفٌ واحد، هو تبسيط المعرفة اللسانية للقارئ العربي ويتحدد معظمها من خلال عناوينها التي تناشد هذا القارئ، من مثل (مدخل إلى اللسانيات، مقدمة في اللسانيات، مبادئ في اللسانيات، المدارس اللسانية المعاصرة، مدخل إلى المدارس اللسانية، في اللسانيات العامة، مبادئ اللسانيات البنوية) وعلى أساس هذه العناوين نحاول سرد معظم ما أُلِّف في فكرنا العربي المغاربي المعاصر من مُؤلَّفات في هذا النّوع من الكتابة اللسانية على سبيل التّمثيل لا الحصر، وقبل مُلاحظَة المسرد نُشِير إلى أنّ المُؤلَّفات اللسانية التمهيدية التي نذكرها، مُوزَّعة بين المُقتَصِرَة منها على تقديم نظرية لسانية أو اتجاه بعينه (بنوي، أو توليدي تحويلي، أو وظيفي) إلى القارئ العربي وبين من عمِلت على تقديم كل النظريات اللسانية الغربية التي كانت سائدة قبل وأثناء التأليف بشكل عام، كما نشير إلى أنّ أصحاب المُؤلَّفات اللسانية التمهيدية، منهم من اقتصرت جهودهم على التأليف في اللسانيات التمهيدية فحسب، ومنهم من تجاوزها إلى الكتابة في لسانيات التراث ولسانيات العربية، حسب توجه كل باحث*، على نحو ما يوضّحه المسرد الآتي:

مسرد لأهم مؤلفات اللسانين المغاربة في اللسانيات التمهيدية

العنوان	المُؤلِّف	السنة
اللسانيات من خلال النصوص	عبد السلام المسدي	1984
اللسانيات وأسسها المعرفية	عبد السلام المسدي	1986

[1]– مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص107.

* على نحو الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح الذي قد توزعت جهوده اللغوية، بين التأليف في اللسانيات التمهيدية (بحوث ودراسات في علوم اللسان)، ولسانيات التراث (بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، والنَّظرية الخليلية الحديثة) وكذلك أحمد المتوكل في توزع جهوده اللغوية بين اللسانيات التمهيدية، التي تعرض إليها من خلال مؤلفه (اللسانيات الوظيفية مدخل نظري) لعرض المفاهيم النَّظرية للسانيات الوظيفية، وبين لسانيات العربية في تطبيقه للنظرية الغربية على اللغة العربية في مؤلفه (دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي) وبين لسانيات التراث في مؤلفه (المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد).

أهم المدارس اللسانية	عبد القادر المهيري وآخرون	1986
مدخل للسانيات سوسير	مبارك حنون	1987
مدخل للصواتة التوليدية	إدريس السغروشني	1987
اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري	أحمد المتوكل	1989
مباحث في اللسانيات	أحمد حساني	1994
مبادئ في اللسانيات	خولة طالب الإبراهيمي	2000
مبادئ اللسانيات البنوية دراسة ابستمولوجية تحليلية	الطيب دبّة	2001
اللسانيات النشأة والتطور	أحمد مومن	2002
مدخل إلى اللسانيات	محمد محمد يونس علي	2004
المدارس اللسانية المعاصرة	نعمان بوقرة	2004
محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة	شفيقة العلوي	2004
بحوث ودراسات في علوم اللسان	عبد الرحمن الحاج صالح	2007
مفاهيم في علم اللسان	التواتي بن التواتي	2008
المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث	التواتي بن التواتي	2008
مدخل إلى المدارس اللسانية	السعيد شنوقة	2008
مباحث تأسيسية في اللسانيات	عبد السلام المسدي	2010
في اللسانيات العامة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها مفاهيمها	مصطفى غلفان	2010

لقد عملت معظم هذه الكتابات اللسانية التمهيدية التي يوضحها المسرد، على محاولة وصل القارئ العربي المُبتَدِئ بهذا العلم (اللسانيات) فتضمّن البعض منها في متونه محاور، تتعلّق بهذا العلم منذ نشأته حتى زمن التأليف، متناولا مفهومه ومبادئه ومنهجه ومدارسه وروادها، والبعض الآخر تناول محاور تتعلّق باتّجاه دون غيره، وبهذا تحدَّد لنا موضوعها. وأما منهجها فقد سلك معظمها منهجا تاريخيا عمل من خلاله على تتبع مسار هذا العلم والتطورات التي شهدها، ومنهجا وصفيا عمل من خلاله على نقل مفاهيمه ومفاهيم أهم اتجاهاته. وأما غايتها فقد ظلّت الغاية التعليمية هي الهدف الوحيد الذي جمع معظمها، لكن الإشكال يبقى مطروحا حول أثر الكتابة اللسانية التمهيدية في تراجع البحث اللساني في

أوطان المغرب العربي، هل يرجع إلى عددها المتراكم؟ فينطبق عليه قول ابن خلدون (ت808هـ): "كثرة التآليف في العلوم عائقة عن التّحصيل"[1] لأنّ الكتابة التمهيدية لأي علم من العلوم، بالقدر الذي قد تُسهِم في نشر المعرفة العلمية بالقدر الذي قد تُبعِد عن حقيقة العلم وموضوعه، في حالة قيام التراكم المعرفي حول طبيعة العلم على التناقض في المفاهيم المراد تقديمها للقارئ، وذلك على اعتبار أن "الكتابة التمهيدية في كل العلوم سلاح ذو حدين؛ فهي كما تُسهِم في نشر المعرفة وتقريبها من القارئ، تُسهِم في جعل هذه المعرفة عبارة عن أوهام؛ وبالتالي تتحوّل مع مرور الأيام إلى عقبة ابستمولوجية، تَحُول دون التّقدم العلمي المنشود"[2] أم أنّ السبب يعود إلى عدم التوازن بين الموضوع والمنهج والغاية التي ترسمها هذه الكتابات في تقديمها المعرفة اللسانية؟

وإنّ الحقيقة التي لا يجب نكرانها، هو ما لهذه المُؤلَّفات من فضل في نشر المعرفة اللسانية في الأوساط الثقافية، وعليه فإنّ قولنا يكون بالعكس؛ أي قلة التأليف في العلم هي العائقة عن التحصيل؛ لأنّ كثرة التآليف فيه هي التي تعمل على انتشاره وفهم حقيقته، فما قد لا يورده مؤلَّف يعمل على إيراده مؤلَّف آخر، وما يغيب عن مؤلِّف يستحضره مؤلِّف آخر. وأمّا خلط المفاهيم؛ فتصحيحها لا يتأتى من مصدر واحد؛ بل يتأتى من كثرة التآليف التي تمكِّن من إدراك الحقيقة العلمية للمعلومة. بعدما يتأكد على المصادر الموردة لهذا العلم من أنّها على تناقض فيما بينها، ما يطرح البحث عن المعلومة السليمة أو الصحيحة.

ويبقى الإشكال مطروحا ما استدعي مني الوقوف على نماذج من الكتابات اللسانية التمهيدية بالتحليل، قصد معاينة مدى تحقيقها التوازن بين موضوعها ومنهجها وغايتها، على نحو ما هو آتٍ:

أولا– من حيث الموضوع: إنّ تقديم أي علم من العلوم للقارئ كموضوع للكتابات التمهيدية، تستلزم من المؤلِّف أنْ يتعرض لتحديد مفهوم هذا العلم المراد تقديمه، مع الإطار الزماني والمكاني اللذين نشأ فيهما، كما تستلزم تحديد موضوعه ومنهجه؛ طالما أنّ كل علم من العلوم يقوم على هذه الأركان ومذاهبه، باعتبار أنّ تطور العلم يخضع في نشأته للتطور الفكري الذي يتغير من حين إلى حين، ومن باحث لآخر ممن يسهمون في تطويره، ثم وظيفة هذا العلم؛ وهذا كله لأن القارئ لا يمكنه معرفة ماهية

[1]– أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تح: أبو صهيب الكرمي، دط، الرياض: دت، بيت الأفكار الدولية،287.

[2]– مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص130.

العلم إلا من خلالها. فهل تمثّلت الكتابات اللسانية التمهيدية هذه المعايير في تقديمها علم اللسانيات موضوعا لكتاباتها التمهيدية؟

يذهب صاحب إحدى الكتابات التمهيدية التي تروم تقديم أحد الاتجاهات اللسانيات المشهورة التي شهدتها اللسانيات في نشأتها الأولى، في تحديد موضوع كتابته، إلى أنّ اهتمامه في مؤلَّفه انصب على "التعريف بالأسس التي قامت عليها اللسانيات البنوية، وشرحها وتحليل أبعادها وتتبع آثارها مع كل مبدأ أو مفهوم بما يساعد على فهم المبادئ والنظريات البنوية فهما دقيقا وافيا، وعلى تبيين حدودها وفوارقها في أبعادها المفهومية، وعلاقاتها المنطقية، وعلى تصنيفها والمقابلة فيما بينها في ظل تموضعها، ضمن اتجاهاتها المختلفة"[1] ووُفِّق بذلك صاحب هذه الكتابة التمهيدية في تحديد موضوعه، بالرغم من إغفاله وظيفة هذا العلم؛ إذ تطرق في تقديمه له إلى حدّه كما وضعه الغربيون، بعد تفريقه بين فقه اللغة وعلم اللغة والفيلولوجيا واللسانيات؛ خشية التباس الأمر على القارئ العربي، من مصطلحات العلوم اللغوية السائدة في وسطه، ومصطلح هذا العلم الحديث. كما تطرق إلى موضوع هذا العلم وهو اللغة، مشيرا إلى أنّ تحديد موضوع هذا العلم بالشكل الدقيق حول ماذا يدرس من اللغة "خاضع لمذاهب لسانية متعددة ووجهات نظر منهجية مختلفة؛ بل ومتناقضة أحيانا"[2] متعرضا بعد ذلك لهذه المذاهب ومناهجها في دراسة الظاهرة اللغوية، واضعا القارئ في إطارها الزماني والمكاني، فهل سارت على منواله جلّ الكتابات التمهيدية في موضوعها؟

يذهب أحد المؤلِّفين في الكتابة اللسانية التمهيدية إلى أنّه يروم من خلال كتابه "تقديم المضامين اللسانية، لمن لم تَطُل عشرته لهذا العلم المتنامي، والبحث عن الأصول الأولية: من دعائم ذهنية وضوابط منهجية، ومصادرات أولية، واستثمارات نفعية، وفي كل ذلك تتجمع الأسس المعرفية التي ننشد استكناهها"[3] ونجد صاحب الكتاب قد تعرّض بذلك لموضوع هذا العلم وحدِّه ومنهجه، كما تعرّض لوظيفة هذا العلم وطرق استثماره في تعليمية اللغات، إلا أنّنا نجده قد أغفل معظم المذاهب اللسانية وروادها التي تقلّب بينها هذا العلم عبر مراحل مختلفة، إلا في بعض إشارته إلى الاتجاه البنوي والاتجاه التوليدي التحويلي في حديثه عن اللسانيات وتعليم اللغات، بما لا يسد حاجة القارئ. فهل يكفي القارئ وقوفه على

[1]– الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، دط. الجزائر: دت، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، ص9.

[2]– المرجع نفسه، ص33.

[3]– عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، دط. تونس: 1986، الدار التونسية للنشر، ص7.

هذه الكتابة التمهيدية التي **تعاملت مع موضوعها بالانتقاء والتقليص** ليتزود بالمعرفة العلمية للسانيات ويستثمرها في بحثه اللساني؟

ونجد كتابة تمهيدية أخرى جعلت موضوعها مدخلا إلى المدارس اللسانية، متناولة "موضوع اللسانيات وأهدافها العلمية، راصدة مدارسها، مُركِّزة على نشوئها وأسُسِها ومناهجها، وطرق تحليل بعض النظريات اللغوية فيها، ومقارنتها في بعض الحقائق العلمية، مع بعض الأصول في تراث الدرس اللغوي عند العرب"[1] وإنْ وُفِّقَت هذه الكتابة في تعرِّضها لمعظم معايير الكتابة التمهيدية، إلا أنّها قد ربطت في موضوعها (المدارس اللسانية) القارئ في بعض المذاهب بين نتائج اللسانيات الغربية، والدّراسات اللغوية عند العرب، في شكل مُقارَنة استُهدِف من خلالها بيان السّبق التاريخي للعرب في ما توصلت إليه هذه الاتجاهات، نحو قول صاحبها حين تَعرَّض للاتجاه التوليدي "إنّ المقصود بتوليد الجمل في هذا المنهج ما كان مقبولا نحويا ودلاليا. وقد أشار إلى هذا علماء العربية بقولهم: الجملة الصحيحة تركيبيا والفصيحة معنى"[2] وفي سياق آخر قوله "وإنّه لمن المهمّ أنْ نشير في هذا المقام، إلى فكرة الصّحة النحوية وعدمها في التراث النحوي العربي، في الاستعمالات المختلفة على مستوى الصوت والصرف والنحو والدلالة"[3] وهنا تكون الكتابة التمهيدية قد **خرجت عن موضوعها**؛ إذ منْ كونها ناقلة هذا العلم إلى القارئ صارت باحثة في التراث، فهل توجد لسانيات عند العرب، تكفي القارئ استنباط مفاهيمها دون حاجة منه إلى هذا العلم؟ ثم إذا كان الدرس اللغوي عند العرب فيه نماذج تحليلية للظاهرة اللغوية تكافئ علم اللسانيات، فما الحاجة لتقديم الكتابة التمهيدية لهذا العلم. أليست كتابة من هذا القبيل هي بمثابة **خلط بين موضوع الكتابة التمهيدية والدراسات اللغوية التراثية**، وستضع القارئ في حيرة من أمره، بيْن الإيمان بتراثه أو هذا العلم الذي تقدِّمه هذه الكتابة التمهيدية.

وإنّ المقارنة بيْن خطابين علميين مختلفين كما يقول حافظ إسماعيلي علوي "لا تخلو من تعسف وإفراط وتأويل، لأنّ التأصيل الذي تتحدث عنه هذه المقارنات يقوم على تجاهل الأصول الابستمولوجية لكل علم، والتي من المفروض أنْ ترتكز عليها القراءة، فهل من المقبول أنْ نُكلِّف القارئ المُبتَدِئ عناء الدخول في مثل هذه المقارنات، ونشحنه بمقاربات مبنية على تأويلات، هدفها إثبات التقاطع بين خطابين

[1]– السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ط1. القاهرة: 2008، المكتبة الأزهرية للتراث، ص5.

[2]– المرجع نفسه، ص121.

[3]– المرجع نفسه، ص118.

مختلفين؛ بل متباعدين زمنا ومكانا، ومنطلقا ومنهجا"[1] وإنّ المُقارَنة بين خطابين علميين بقصد استخلاص أوجه التشابه والاختلاف، لا تكون إلا بعد أنْ يكون القارئ قد اكتسب أسسا علمية عن طبيعة الخطابين وموضوعهما ومنهجهما، أين يمتلك المعرفة العلمية التي تجعله على دراية تامة بالأسس التي يقوم عليها الخطاب اللساني، والأسس التي يقوم عليها خطاب التراث اللغوي العربي، ليميّز التشابه الذي يجمع الخطابين، والفارق الذي يحقّق التّباعد بينهما.

ونرى إحدى المُؤلَّفات اللسانية التمهيدية عمل صاحبها على تقديم المدارس اللسانية المعاصرة موضوعا لكتابته التمهيدية، فعمد إلى "الحديث عن المدارس اللسانية، متطرقا إلى التعريف برائد كلّ مدرسة؛ من حيث نشأته وتكوينه العلمي وجهوده اللسانية، بالإضافة إلى جهود زملائه في تطوير النظرية اللسانية، ثم التعريف بالأصول العامة ومنهج البحث المعتمد في هذه المدرسة أو تلك"[2] ولمَّا كان مجيء اللسانيات قد مهدت له مراحل تأسيسية جسدها تاريخ علم اللغة بشكل عام، عمد المُؤلِّف إلى التعرض للدراسات اللغوية القديمة والحديثة عند العرب، ثم الغرب، ثم للمدارس اللسانية ومناهجها كجزء من الدراسات اللغوية الغربية في شكل عمل تأريخي، مُوَّفَقا بذلك في وضعه القارئ في الإطار الزماني والمكاني لهذ العلم، وفي تعرضه لمعظم معايير الكتابة التمهيدية، لكن دونما تعرّض منه إلى التعريف بهذا العلم للقارئ، ولا جعل حدا له يفصله عن الدّراسات القديمة، ولا لوظيفته، فهل اللسانيات باعتبارها علما قائما بذاته والدراسات القديمة سيان، أم أنّ اللسانيات تمثل استمرارية؛ من حيث الموضوع والمنهج والغاية للدراسات اللغوية القديمة؟ لا شك أنّ القارئ في هذا الأمر لنْ يفصل بين اللسانيات كعلم قائم بذاته، والدراسات اللغوية القديمة؛ بسبب من أنّ الكتابة التمهيدية **لم تضع له حدودا فاصلة بين اللسانيات كعلم له موضوعه ومنهجه وهدفه، والدراسات القديمة.**

ونجد كذلك كتابة تمهيدية أخرى تناولت "حوصلة عن تطور التفكير اللساني البشري، منذ ظهور دي سوسير إلى يوم الناس، محاولة إطلاع القارئ بأهم القضايا التي تطرحها اللسانيات عند تناولها ظاهرة اللسان بالدراسة والتحليل، وعمدت في عرضها إلى التعريف بأهم المذاهب اللسانية الغربية"[3] متعرضة بذلك إلى مفهوم هذا العلم وموضوعه، وأهم اتجاهاته، وطرق التَّحليل اللساني للظاهرة اللغوية حسب كلّ

[1]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص123.

[2]– نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، دط. القاهرة: دت، مكتبة الآداب، ص3.

[3]– خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ط2. الجزائر: 2006، دار القصبة للنشر، ص5.

اتجاه، بدءا بالمستوى الصوتي ثم الصرفي ثم التركيبي ثم الدلالي، ونجد الأمثلة التوضيحية في التحليل اللساني في معظمها من الواقع اللغوي الفرنسي، **وهذا ما يُمثِّل تغييب الواقع اللغوي للمُستَهدَف بهذه الكتابة التمهيدية**؛ أي اللغة العربية كواقع للقارئ العربي.

ويضاف إلى ذلك أنّ فصول هذه الكتابة التمهيدية في عرضها المذاهب اللسانية، مُقسَّمة حسب مستويات الظاهرة اللغوية (الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية) فهل المذاهب اللسانية التي عرفتها اللسانيات، ظهرت حسب تناولها مستويات الظاهرة اللغوية، متفرِّقة بين من تناولت الأصوات، وبين من تناولت الصرف، وبين من تناولت التركيب، وبين من تناولت الدلالة؟ أم أنّها خضعت في نشأتها لتسلسل زمني، تشكلت عبره مذاهب لسانية مختلفة؛ من حيث وجهات النظر إلى الظاهرة اللغوية: بنوية، وظيفية سلوكية، توليدية تحويلية؟ كما أنّ هذه النظريات ظهرت متفاوتة زمنيا ومكانيا، وهو ما تجاوزته هذه الكتابة التمهيدية، في تقديم موضوعها (مبادئ اللسانيات). ولا شكّ في أنّ كتابة ناقلة لهذا العلم على هذا النّحو بالرغم من قيمتها العلمية، ومدى توفرها على المعرفة اللسانية إلا أنّها **لا تضع القارئ في الإطار الزماني والمكاني لتتبع المسار التاريخي للمذاهب اللسانية وأعلامها.**

وجاء في إحدى الكتابات التمهيدية، التي جعلت موضوعها (المدارس اللسانية المعاصرة) أنّ دراستها "نظرة سريعة عميقة وشاملة حول تطور التفكير اللساني بأسلوب علمي دقيق، يصبو لأن يكون واضحا وظيفيا، يعكس خصوصيات ومبادئ كل مدرسة على حدة، ويسقط عنها التعريفات المعقدة والقراءات الأولية لتاريخ اللسانيات: كمفهوم، منشأ، وتطور"[1] ونجدها في تناولها موضوعها حسب ما تعرضت إليه من هذا العلم (المفهوم والمنشأ والتطور) تعتمد في حديثها عن الاتجاه البنوي مصادر عربية تراثية وأخرى حديثة أو معاصرة، من مثل قولها عن مفهوم اللغة –حسب تعريف البنويين– أنّها "نظام من الإشارات التي تشير للمقصود بنية التبليغ، والتخاطب، والتواصل"[2] معززة قولها بتعريف ابن جني لها، بأن "اللغة أصوات يعبّر بها الناس عن أغراضهم، قصد الإبانة والإفهام، فلكل واحدة منها لفظ إذا ذُكر عُرِف به مسماه، ليمتاز عن غيره، ويغني ذكره عن إحضاره إلى مرآة العين، فيكون ذلك أقرب وأخف، من تكلف

[1]– شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ط1. بيروت:2004، أبحاث للترجمة والنَّشر والتوزيع ص5–6.

[2]– المرجع نفسه، ص12.

إحضاره"[1] فهل يُعدُّ ابن جني علما من أعلام اللسانيات الغربية، ومساهما في تطويرها، أم يُعدُّ بنويا كاتجاه من اتجاهاتها؟

ويُعتمَد في سياق آخر لهذه الكتابة التمهيدية كتاب من الكتابات العربية في اللسانيات (ميشال زكريا، الألسنية علم اللغة الحديث) مصدرا في الحديث عن المنهج الوصفي والتاريخي، وقضية الفصل بينهما؛ حيث تقول "فالوصف اللغوي وتعميم المعطيات اللغوية لا يصبح ممكنا، إلا حين نفصل بين الحالة الآنية والراهنة للغة، وبين نشوء اللغة وتطورها وتحولاتها"[2] ومثل هذا القول مبثوث في مصدره الأصل، وصادر عن صاحب هذه الفكرة (دي سوسير) في قوله "وسواء وجهنا الملاحظة في دراسة اللسان، وِجهةً آنية أو زمانية، فإنّه يلزم أن نحلّ كل ظاهرة من الظواهر صعيدها الخاص بها، كُلِّفنا ذلك ما كلفنا"[3] وهنا يتّضح لنا أنّ هذه الكتابة التمهيدية قد ضيعت المصادر الأساسية أو الأصلية لموضوعها (اللسانيات، المفهوم المنشأ، التطور) لأنّ الأصل في الحديث عن الاتجاه البنوي، أو أي اتجاه لساني آخر، يتطلب أن يُنقل من مصادره الأصل؛ أي أعمال أصحاب الاتجاه اللساني أنفسهم؛ توثيقا للمعلومة ونقلا لها في شموليتها وصحتها، وذلك لأنّ إهمال المصادر اللسانية الأساسية أو الأصلية، **والارتكاز على مصادر تمهيدية لسانية ناقلة**؛ يشكِّل ممارسة اختزال المفاهيم اللسانية، نتيجة ممارسة الكتابة التمهيدية لطبيعة النقل على النقل. ولا شك في أنّ القارئ هنا لن ينال من فهمه هذا العلم إلا معلومة قاصرة، لا تمكنه من استيعاب مفاهيم هذا العلم، ولا ممارسة البحث فيه.

ومن خلال وقوفنا على بعض الكتابات اللسانية التمهيدية، نجد أنّها تتعامل في نقل موضوعها (اللسانيات= مفهومها، نشأتها، وظيفتها، مدارسها) للقارئ بالانتقاء والتقليص، أو تزاوج بين موضوعين بين الكتابة التمهيدية للسانيات، والدراسات اللغوية التراثية عند العرب، مع عدم الفصل بينهما بما يشكل خروجا عن موضوعها. وإلى جانب تغييب الواقع اللغوي للمُستَهدَف بهذه الكتابة التمهيدية؛ بما يعني غياب التطبيق على اللغة العربية، نجدها تهمل المصادر الأساسية أو الأصلية، والارتكاز على مصادر تمهيدية لسانية ناقلة، لتتحدد لنا من خلال كل هذا إشكالية الكتابة التمهيدية في تناولها موضوعها (اللسانيات).

---

[1]– ابن جني، الخصائص، نقلا عن: شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص12.

[2]– ميشال زكريا، الألسنية علم اللغة الحديث، نقلا عن: شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص11.

[3]– F. D. Saussure, Cours De Linguistique Générale, p145.

ثانيا– من حيث الغاية: تهدف معظم الكتابات اللسانيات التمهيدية إلى تقريب هذا العلم، أو تبسيط المعرفة اللسانية به للقارئ العربي، ونجد معظمها يجمعه هدف واحد؛ هو القارئ العربي. فقد ذكر صاحب إحدى الكتابات التمهيدية، أنّ الغاية التي ينشدها من تأليفه هذا الكتاب (مبادئ اللسانيات البنوية) هي تقديم "جميع المدارس والاتجاهات البنوية، ومَا تتبناه من مفاهيم ونظريات؛ حتى يقدِّم **للقارئ الكريم** صورة واضحة المعالم، متكاملة الجوانب والأطراف عن هذا المذهب اللساني الكبير، وعن تطوراته المنهجية والتاريخية خلال مشواره الطويل في القرن العشرين"[1] وما يُلاحَظ على هذه الكتابة التمهيدية أنّها تُركِّز على تقديم اتجاه من الاتجاهات اللسانية، لكن دون تحديدٍ منها نوع القارئ الذي تضعه غاية لها، مع "أنّ تحديد طبيعة القارئ المتلقي بالنسبة إلى الكتابة اللسانية التمهيدية، سواء من حيث نوعية ثقافته العامة، أو من حيث مستواه المعرفي في مجال البحث اللغوي، يلعب دورا كبيرا في مدى تحقيق المهمة الملقاة على هذا الضرب من الكتابة، والمتمثلة في تيسير المعرفة وتقريبها من ذهن القارئ العربي سواء كان قارئا عاديا، أم له معرفة نسبية باللسانيات، فلكل كتاب كما نعرف جمهور معين من القرّاء ومن دون تحديد لطبيعة الجمهور القارئ؛ من حيث مستواه ووعيه، لا نتصوّر أنّ عملية التأليف ستكون مُجدِية"[2] وذلك لأنّ الكتابة التمهيدية، تُبنَى على نوع المعرفة التي يحتاجها القارئ، وحسب مستواه المعرفي والثقافي، ومنه فإنّ تحديد نوع القارئ يسبق عملية الكتابة، لأنّها تضع للمؤلف حدودا فاصلة في كتابته التمهيدية، بين المعرفة التي يحتاجها القارئ المُبتَدِئ، والمعرفة التي يحتاجها القارئ المتخصِّص، ومن دون هذا التحديد، فإنّ الكتابة التمهيدية ستظل بعيدة عن تحقيق الغاية التي لأجلها أسَّسَت كتابتها.

ونرى أنّه على شاكلة هذه الكتابة والغاية قد جاءت معظم الكتابات التمهيدية، فقد كتب أحدهم أنّ عمله صُمِّم "ليكون منهجا ملائما لطُلَّاب اللسانيات في الدّراسة الجامعيّة وما بعدها، ويرمي إلى تقديم المفاهيم اللسانية الأساسية التي يحتاج إليها المبتدؤن في دراسة اللسانيات، وذوو الثقافة العامة، والمهتمون بهذا الحقل"[3] ولكنّ الإشكال في تحديد الغاية، أنّها أغفلت نوع القارئ الذي تضعه هدفا لها؛ إذ من الكتابات التمهيدية من لم تفرِّق بين القارئ المُبتَدِئ، والمتخصِّص، والطالب للثقافة في مجال المعرفة اللسانية؛ حيث جاءت إحدى الكتابات التمهيدية "تتقاطع فيها الوظيفة التّعليمية الجامعية، والوظيفة البحثية

[1]– الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص9.

[2]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص118.

[3]– محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ط1. بيروت: 2004، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ص5.

الأكاديمية، والوظيفة التيسيرية الثقافية"[1] وكيف لأنْ يكون مُؤلَّف واحد ذو موضوع واحد، ذا طبيعة تعليمية وفي الوقت نفسه علمية وثقافية؟ هل تستوي القدرات المعرفية –حَسْب المُؤلِّف– للقارئ المُبتَدِئ في هذا العلم (اللسانيات) والباحث فيه، والذي يطلب ثقافة لسانية؟ وما هو معهود عن الكتابة التمهيدية لأي علم من العلوم، أنّها "تلتزم بالجانب التعليمي التبسيطي، وبإعطاء القارئ المُبتَدِئ المفاتيح التي تمكِّنه من فك مستغلقات اللسانيات، وتمكينه من مبادئها، وهذا ما تنطق به عناوينها وخطاب مقدماتها"[2] ويتضح من هذا أنّ عملية تبسيط المعرفة اللسانية للقارئ المُبتَدِئ هي غاية الكتابة التمهيدية، وأما عملية نقلها للقارئ المتخصِّص، فهي غاية الكتابة المتخصِّصة في اللسانيات، إذ يختلف تبسيط المعرفة اللسانية عن عملية نقلها، لأنّ الأولى تحتاج إلى تحليل وتجزيئ، خلافا للثانية التي تحتاج إلى الترجمة من مصدر المعرفة اللسانية إلى اللغة المستهدفة، وهذا ما يجعل الكتابة التمهيدية في حالة خروجها عن الهدف المُؤسَّس له تُضيِّع نوع القارئ، ونوع المعرفة المراد تقديمها.

ونرى في كتابة تمهيدية أخرى عدم التمييز بين المُبتَدِئ في هذا العلم (طلبة الليسانس) وبين الباحثين المتخصِّصين (طلبة الماجستير)؛ حيث عمد صاحبها إلى تأليف كتابة تمهيدية "مُستمدَة من محاضرات قُدِّمت إلى طلاب ما بعد التدرج، السنة الأولى ماجستير تخصص علوم اللسان العربي، ومن المحاضرات التي قدمت أيضا إلى طلاب الجذع المشترك لتحصيل الليسانس في اللغة العربية وآدابها"[3] فهل توجه بعدها هذه الكتابة إلى المُبتَدِئ؛ للتعرف على مبادئ هذا العلم، أم إلى المتخصِّص، لمسايرة هذا العلم ومستجداته؟

ونجد خلافا لهذه الكتابات كتابات تمهيدية أخرى، قد عمدت إلى تحديد المُستهدَفِ بكتابتها اللسانية كغاية لها؛ تجنبا للخلط بين الموضوعات التي يحتاجها المُبتَدِئ، والموضوعات التي يحتاجها المتخصِّص؛ حيث تُوجِّه كتابتها إلى "طلبة الليسانس، تعطيهم من خلالها نظرة سريعة عميقة وشاملة، حول تطور التفكير اللساني بأسلوب علمي دقيق، يصبو لأن يكون واضحا وظيفيا، يعكس خصوصيات ومبادئ كلّ مدرسة على حدة، ويسقط عنها التعريفات المعقَّدة، والقراءات الأولية لتاريخ اللسانيات: كمفهوم، منشأ

[1]– عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ط1. بيروت: 2010، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ص6.

[2]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص118.

[3]– السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص5.

وتطور"[1] وإنّ قَصْرَ هذه الكتابة التمهيدية لغايتها على طلبة الليسانس، هو الأصل الذي كان على بقية الكتابات التمهيدية أنْ تسير وِفقَه؛ لأن المُستهدَف بهذا النّوع من الكتابات اللسانية هم طلبة الليسانس باعتبارهم "فئة مُحدّدة من القراء، مبتدئون في اللسانيات، أو راغبون في استثمارها في مجالات معرفية أخرى، كالأدب والنّقد وغيرهما"[2] وهنا على الكتابة التمهيدية أنْ ترسم حدودا لموضوعها وفق ما تهدف إليه من غاية، وإذا كان القارئ المُبتَدِئ هو غايتها، فإنّ موضوعها الوحيد يكون وضع مبادئ عامة عن هذا العلم وأهم اتجاهاته لهذا القارئ، بما يتناسب وقدراته العقلية والمعرفية المُكتسَبة من قبل.

ومع تحديد بعض الكتابات اللسانية التمهيدية لغايتها، وقصْرِ هدفها على طلبة الليسانس، إلا أنّ "الملحوظ أنّ مؤلفات كثيرة أخرى لم تهتدِ إلى تحديد صائب، ودقيق لهذا القارئ؛ حتى وإنْ كانت مُؤلَّفات تمهيدية تبسيطية"[3] وهذا ما أوقع الكثير من الكتابات التمهيدية في الخلط بين الموضوعات التي يحتاجها المُبتَدِئ والموضوعات التي يحتاجها المتخصِّص؛ لتقع بعدها في إشكال منهجي هو أنّ المعرفة التي توردها للقارئ المُستهدَف بالكتابة التمهيدية، ليست هي المعرفة التي يحتاجها القارئ المُبتَدِئ؛ بل التي يحتاجها القارئ المتخصِّص، وذلك لخروجها عن الهدف المُعلَن عنه في العناوين والمقدمات. كما أنّها أحيانا تَظهَر غير واضحة الغاية، فلا هي سارت في مسار الكتابة التمهيدية، ولا هي سارت في مسار الكتابة المتخصِّصة.

وليس من الموضوعية نكران ما لهذه الجهود، من فضل في رسم مبادئ عامة عن اللسانيات للقارئ العربي بصفة عامة، لكن **قصور معظم هذه الكتابات اللسانية التمهيدية هو اضطرابها في تحديد غايتها، أو المُستهدَف بكتاباتها من القراء**؛ وهذا ما أبعد الكثير من أصاحب الكتابات اللسانية التمهيدية عن وضع حدود لموضوعهم، يتجنّبون من خلاله الخلط بين الموضوعات التي يحتاجها المُبتَدِئ والموضوعات التي يحتاجها المتخصِّص، كما أنّ عناوين مُؤلَّفاتهم التي تندرج تحت مسمى (مدخل ومبادئ) مقترنة بالمصطلح الدال على هذا العلم، قد "لعبت فيها اللفظة (مدخل) دورا محوريا في تركيب العنوان؛ إذ تنطوي في دلالاتها على فعل تأثيري استدراجي"[4] تعمل من خلاله الكتابات التمهيدية على جذب القارئ المبتدئ على أساس أنّها مؤلفات موجهة إليه خصيصا، وهي في "أغلبها لا تلتزم بتعهداتها

[1]– شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص5–6.

[2]– مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، ط1. بيروت: 2010، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ص6.

[3]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص118.

[4]– يوسف منصر، الخطاب اللساني المغاربي، أصوله، مفاهيمه، إجراءاته، ص146.

مع قرائها، فما تُصرِّح به عناوينها ومقدماتها شيء، وما تقدمه محتوياتها يبقى شيئا آخر"[1] وهنا يكون الإشكال الذي تخلقه هذه الكتابات التمهيدية؛ حيث إنّ العنوان الموجه إلى القارئ المُبتَدِئ ومتن الكتاب على طرفي نقيض، متمثلا في تضييع القارئ كليا؛ إذ ما يُوحِي به العنوان أنّه مُوجَّه إلى القارئ المبتدئ وما يُوحِي به المتن أنّه مُوجَّه إلى مستويات متعددة كما مرّ بنا، وهنا لا القارئ المُبتَدِئ أدرك ضالته من هذا الكتاب، أو جعله مُنطلَق المعرفة اللسانية؛ لكون خطابه مُوجَّهة إلى مستوى أعلى منه، ولا القارئ المتخصِّص أنزل مستواه إلى الكتاب وحصَّل ما فيه من معرفة علمية، لِمَا في عنوانه من إيهام بأنه مُوجَّه إلى غيره.

وإنّ الانطلاق في هذا النوع من الكتابات اللسانية، تستلزم تحديد قارئ الكتاب قبل العنوان كأساس لبناء متن الكتاب؛ حيث ينطلق المُؤلِّف من قارئ افتراضي مُحدَّد المستوى، لبناء كتابته التمهيدية وفق الغاية التي ينشدها، أما في حالة ما إذ بُنِي متن الكتاب على قارئ عشوائي، فإنّ متن الكتاب سيتعارض مع العنوان والمتلقي لا محالة، وهو ما "يخلق فجوة بين ما يحفز المتلقي على القراءة وبين ما يقرأه فعلا مما يشوش على أُفُقِ انتظاره، فأغلب المُؤلَّفات اللسانية التمهيدية، لم تحرص على انسجام عناوينها وخطاب مقدماتها مع متونها؛ بحيث لا تفي أغلبُ المتون بما جاء في المقدمات، التي تجعل من كل ما تزخر به من آراء وأفكار ومشاريع نظرية وهمًا. فيَلْفِي القارئ نفسه غير مشدود إلى ما يقرأ؛ مما يوجِّه القراءة نحو أهداف غير مُعلنَة، فيتحول ذلك إلى إشكالات للتلقي"[2] بسبب عدم وضع الكتابة اللسانية المتن الذي يتناسب ومعرفة القارئ المُبتَدِئ؛ بل تنطلق في بناء متن الكتاب من قارئ افتراضي غير محدد المستوى المعرفي، أو يضمّ مستويات متعددة، وهنا يخرج الكتاب عن الغاية المُعلَنِ عنها في العنوان، فلا يكون بذلك الكتاب عبْر عنوانه مُوجَّها إلى المتخصِّص، ولا مُتضمِّنا في متنه المعلومات التي يحتاجها المُبتَدِئ.

ثالثا- من حيث المنهج: بما أنّ موضوع الكتابة اللسانية التمهيدية، ينحصر في تقديم هذا العلم وفق ما نشأ عليه وما آل إليه، أو تقديم أحد اتجاهاته منذ نشأته إلى حين بداية التأليف حوله، فإن طبيعة نقل أي علم من العلوم للقارئ المبتدئ، باعتباره غاية لهذه الكتابات التمهيدية، يجب أنْ تنهج **منهج التأريخ**؛ لوضع القارئ في الإطار الزماني والمكاني لهذا العلم أو هذا الاتجاه، **ومنهج الوصف**؛ لنقل

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص128.

[2]- المرجع نفسه، ص118.

المفاهيم اللسانية إلى القارئ كما وضعها أصحابها، **والتحليل**؛ لتبسيط المعرفة اللسانية. وهذان المنهجان هما اللّذان تفرضهما طبيعة الموضوع والغاية المستهدفة من هذه الكتابات اللسانية التمهيدية. ونقف على المنهج الذي تتوخاه بعض الكتابات التمهيدية، في محاولتها تحقيق غايتها، حتى نتمكن من رصد مدى تحقيقها معاييرَ الكتابة التمهيدية في المنهج المُتَّبع.

يذهب صاحب إحدى الكتابات التمهيدية إلى القول إنّ كتابه "**يعرض** بين يدي القارئ الكريم، أهمّ المفاهيم والنظريات التي قامت عليها اللسانيات البنوية، وأن **يعرّف بمقولاتها** وخصائصها و**بمسارها التطوري** الذي تبلورت فيه ضمن توجهاتها، ومدارسها المختلفة، وأن يسعى إلى نقدها وتأصيلها بالوقوف على أهم الأسس الفكرية والمنهجية التي انبثقت منها، وخضعت لأطرها الابستمولوجية"[1] ويتضح من هذا القول أنّ الباحث سلك في عرضه أهم المفاهيم اللسانية والتعريف بمقولاتها، والنظريات التي تؤطّر البحث اللساني، منهج الوصف، وفي تتبعه مسار النظريات اللسانية منهج التأريخ، وهذان المنهجان يتناسبان مع موضوع الدراسة. وإنْ قلنا الوصف؛ فيعني نقل المفاهيم اللسانية لأصحاب النظريات كما وضعها أصحابها، أما تبسيطها فيكون بالتحليل، أو التطبيق على اللغة المنقول إليها هذا العلم، باعتبار أنّ اللسانيات علم موضوعه اللغة، ونقصد بالتأريخ؛ وضع القارئ في الإطار الزماني والمكاني لهذا العلم وتتبع مسار اتجاهاته أو نظرياته، فإلى أي مدى التزم صاحب هذه الكتابة التمهيدية أو الكتابات التمهيدية الأخرى هذين المنهجين؟

يذهب صاحب هذه الكتابة التمهيدية في نقله الثنائية السوسيرية (اللسان، الكلام) كمفاهيم لسانية للاتجاه البنوي، عن كتاب دي سوسير (محاضرات في اللسانيات العامة) إلى القول: "وتشمل دراسة اللسان (Langage) جزئين: الأول: جوهري غرضه اللّغة (La Langue) ذلك الجانب الذي يتميز بكونه اجتماعيا في ماهيته ومستقلا عن الفرد، وهذا الجانب من الدراسة هو نفسي فحسب، والثاني: ثانوي وغرضه الجزء الفردي من اللسان، ونعني به الكلام (parole) بما فيه التصويت، وهذا الجزء هو نفسي فحسب"[2] وإنّ نقلا من هذا القبيل على أساس وصف صاحب الكتابة التمهيدية موضوع هذا العلم، سيوقع القارئ حين قراءة كتاب دي سوسير في الخلط بين ما قد يكون موضوعا لهذا العلم، وما قد يخرج عن مجال دراسته: أهو اللسان؟ أم الكلام؟ أم اللغة في مجموعها الكلي لتشمل اللسان والكلام؟ لأنّ حقيقة هذا

[1]– الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص9.

[2]– المرجع نفسه، ص71.

القول المنقول تخلط بين مصطلحات ثلاثة، أوردها دي سوسير في بحثه عن موضوع هذا العلم، وهي (اللغة=اللسان+الكلام) وذلك بعد أن طرح هذا التساؤل في بداية كتابه: "ما موضوع اللسانيات الحقيقي؟"[1] ثم انطلق في تحديده قائلا: "للغة (Le Langage) جانب فردي وجانب اجتماعي، ولا يمكن تصور أحدهما دون الآخر ... ويجب أنْ نحصر اهتمامنا في ميدان اللسان (La Longue) فقط ..."[2] ثم فصل دي سوسير في الباب الرابع من كتابه بين هذه المصطلحات قائلا "فدراسة اللغة (Langage) تشمل قسمين؛ قسم جوهري، موضوعه اللسان (La Langue) وهو اجتماعي في جوهره ومستقل عن الفرد وهذه الدراسة دراسة نفسية بحتة، وقسم آخر ثانوي، موضوعه الجانب الفردي من اللغة (Langage) ؛ أي الكلام (La parole) بما في ذلك عملية التصويت، وهو نفسي فيزيائي ... وسوف نقصر اهتمامنا على لسانيات اللسان وحدها"[3] وبما أنّ اللغات البشرية تتكون من لسان (نظام لغوي) اجتماعي يحكم قوانينها وكلام فردي يتمثَّل هذه القوانين في عملية النطق، وضع دي سوسير هذه الثنائية؛ ليفصل بين مجالين مختلفين، ويقف على المجال الذي حدّده موضوعا لهذا العلم.

وتَرْتَجِل معظم الكتابات اللسانية التمهيدية ترجمة النصوص المتضمنة المفاهيم اللسانية، دونما تخصص لأصحابها في التّرجمة، وهذا ما يوقعها في إشكالية خلط المفاهيم اللسانية على القارئ. ففي موضع آخر لصاحب هذه الكتابة التمهيدية، نجده يتعرض لثنائية الدال والمدلول باعتبارهما ثنائية تشكِّلان العلامة اللغوية، قائلا: "يرى دي سوسير أنّ العلامة كيان نفسي ذو وجهين، وهما التصور (consapt) ويضع له دي سوسير مصطلح الدال (signifiant) والصورة السمعية (image acoustique) ويضع لها مصطلح المدلول (signifié)"[4] وحسْبَ هذا القول يكون **التصور الذهني** لطبيعة الأشياء التي نتحدّث عنها في عالمنا هو **الدال**، والأصوات السمعية التي نتحدث بها عن هذه الأشياء هي **المدلول**. فهل الشيء المُسمَى هو الذي يدل على الاسم في مادته الصوتية؟ أم أنّ الاسم باعتباره صورة صوتية سمعية هو من يدل على الشيء المُسمَّى؟

وإنّ حقيقة هذين المفهومين تتحدد حين نقرأ قول دي سوسير: "نقترح الاحتفاظ بكلمة علامة (signe) للدلالة على الكلّ وتعويض التصور الذهني (consapt) والصورة السمعية (image

[1]- F. D. Saussure, Cours De Linguistique Générale, p15.
[2]- Ibid, p16-17.
[3]- Ibid, p30-32.
[4]- الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص77.

(acoustique على التوالي بالمدلول (signifié) والدال (signifiant)"[1] ويتضح هنا أنّ الدال هو الصورة السمعية، والمدلول هو التصور الذهني؛ أي عكس ما قال به صاحب الكتابة التمهيدية.

ويمكننا القول إذن: إنّ **تعامل الكتابة التمهيدية في منهجها الوصفي مع المعطيات اللسانية المُتَرجمة بسطحية دون تحليلها قبل نقلها للقارئ، يوقع صاحب الكتابة التمهيدية في خلط المفاهيم اللسانية ويبعد القارئ عن مفهومها الحقيقي**، وهذا ما يشكل عقبة أمام استيعابه مفاهيم هذا العلم.

وهذا عن المنهج الوصفي المُتَّبَع من طرف صاحب الكتابة التمهيدية، أمّا عن منهجه المُتَبَّع في التأريخ لأهم البحوث اللسانية التي تندرج ضمن الاتجاه البنوي، فقد وُفّق في تتبعه مسارها منذ نشأتها مستعينا بالرسوم البيانية التي توضح للقارئ مذاهبها وأعلامها.

وهذا لا ينطبق على معظم الكتابات التمهيدية في تتبعها مسار اللسانيات في الغرب؛ حيث نَجِد مِنَ أصحاب الكتابات التمهيدية مَنْ اتخذ منهجا وصفيا تاريخيا في تناوله "ثلاثة موضوعات أساسية في الدراسات اللسانية الحديثة هي اللسانيات وفروعها المختلفة، واللغة: تعريفها، وخصائصها، ووظائفها والمدارس اللسانية وأصولها الفلسفية"[2] وحين نقف على المدرسة الوظيفية التي تُعدُّ اتجاه من اتجاهات اللسانيات الغربية التي تعرضت إليها هذه الكتابة التمهيدية، نجدها تقف عند نشأتها مشيرة إلى بعض أعلامها الأوائل أمثال فيلام ماثيسيوس (Vilem Mathesius 1882-1945) ورومان ياكبسون (Roman Jakobson 1896-1982) ونيكولاي تروبتسكوي (Nikolai Trubetzkoy 1890-1938) وينتهي حديثها عن هذا عند هؤلاء الأعلام كحد للحديث عن هذا الاتجاه، بالرّغم من التطورات الحاصلة التي شهدها هذا الاتجاه مع "أصاحب النّحو الوظيفي كسيمون ديك (Simon Dik) في كتابيه النّحو الوظيفي 1978 (Functional Grammar) ونظرية النّحو الوظيفي 1989 (The Theory of functional Grammar)"[3]. ويتضح لنا هنا أن هذا الاتجاه استمر بعد هؤلاء الأعلام الأوائل، إلا أنّ هذه الكتابة التمهيدية لم تتبّع التطورات المشهودة له، مع أنّ تاريخ صدورها كان سنة 2004، وهذا ما يُمثِّل عدم مسايرة هذه الكتابة التمهيدية للتطور العلمي الذي تشهده الاتجاهات اللسانية.

---

[1]- F. D. Saussure, Cours De Linguistique Générale, p103.

[2]– محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص5.

[3]– يحيى بعيطيش، نحو نظرية نحوية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه في اللسانيات الوظيفية الحديثة، إشراف: عبد الله بوخلخال، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر: 2006، ص77–78.

ونستنتج من خلال هذا أنّ مِنَ الكتابات اللسانية التمهيدية ما يُعوزُ منهجها الوصفي، تحليل المفاهيم اللسانية قبل نقلها للقارئ، كما نجد منها ما لم تقف في تأريخها لهذا العلم عبر مراحل تاريخه على تتبّع مسار الاتجاهات اللسانية الغربية، والتّطور المشهود لنظرياتها اللسانية؛ بل نجدها تعمل مِنْ خلاله هذا المنهج (التأريخ) على تقريب نظريات لسانية وِفْقَ ما كانت عليه، وليس وفق ما آلت إليه، دون إطْلَاعها القارئ على مستجدات هذا العلم، وتطور اتجاهاته.

رابعا- إشكاليات الكتابة اللسانية التمهيدية في الفكر العربي المغاربي المعاصر: بعد وقوفنا على موضوع ومنهج وغاية، أهم الكتابات اللسانية التمهيدية في فكرنا العربي المغاربي المعاصر، وتحليلنا نماذجا منها؛ نأتي على تحديد أهم إشكالياتها، وأثرها في تراجع البحث اللساني. وقبل عرضها لا بدّ أن نشير إلى أنّ هذه الإشكاليات التي نتعرّض لها، ليست من باب الإنقاص من القيمة العلمية لمعظم الكتابات اللسانية التمهيدية؛ بل يبقى لها الفضل كلّ الفضل في زرع الثقافة اللسانية عن هذا العلم في أوساطنا العلمية، ولكن من باب ضرورة الرفع من مستواها العلمي في موضوعها ومنهجها؛ حتى نصل بالطالب -كغاية لهذه الكتابات- إلى مستوى أحسن من المعرفة اللسانية، وجعله مسايرا مستجدات البحث اللساني وتطوره:

من حيث موضوعها: تتناول معظم الكتابات اللسانية المدراس اللسانية الغربية، موضوعا لكتاباتها إذ منها ما تناول اللسانيات واتجاهاتها أو مدارسها بصفة عامة، ومنها ما كان قد اقتصر على تناول اتجاه بعينه، لكن الإشكاليات الي ظلت عالقة بهذا النوع من الكتابة اللسانية، منذ بداية التأليف فيه إلى يومنا هذا حول موضوعها، تكمن في:

- إهمال معظم الكتابات اللسانية التمهيدية وظيفة هذا العلم كجزء أساسي من موضوعها؛ وهذا ما يبعد القارئ عن فهم وظيفة هذا العلم الذي هو بصدد قراءته، ودوره في الحياة العلمية والعملية.

- تعامل معظم الكتابات التمهيدية مع موضوعها، بالانتقاء والتقليص لأبواب الموضوعات اللسانية مع أنّ ما عُرف عن علم اللسانيات، أنّه سلسلة من الأحداث العلمية، ساهمت في بنائها جلّ الاتجاهات اللسانية، وممارسة الاختزال في نقل هذا العلم، هو ما يخلق فجوة لدى القارئ بين بدايات هذا العلم وما هو عليه الآن.

- خلط بعض الكتابات اللسانية التمهيدية بين موضوع الكتابة التمهيدية للسانيات، والدراسات اللغوية التراثية عند العرب، بما يشكل خروجا عن موضوعها؛ إذ مِنْ كونها ناقلة هذا العلم إلى القارئ

تصير في بعض الأحيان باحثة في التراث، بهدف المقارنة بين اللسانيات والتراث العربي. وإنّ مقارنة من هذا القبيل في الكتابة اللسانية التمهيدية تُخطِئ هدفها كما يقول حافظ إسماعيلي علوي لاعتبارين اثنين على الأقل[1]:

– إما أنْ يكون متلقيها مُلِمًّا بالتّراث اللغوي، وفي هذه الحال لن يجد داعيا للرجوع إلى اللسانيات أو تعميق معرفته بها؛ لأنّ هذا النّوع من المقارنة يجعله يعتقد أنّ مبادئ اللسانيات هي ما حفظه وعرفه من مبادئ تراثه اللغوي، كما توحي إلى ذلك هذه المقاربات.

– وإما أنْ يكون قارئا جاهلا بالتراث اللغوي؛ فيجد في التّطابق الوهمي الذي تحاول أنْ تثبته هذه الكتابات، سببا كافيا لقطع كلّ أشكال التّواصل مع تراثه اللغوي؛ لأنّ اللسانيات كما تُقدَّم له، تكفيه همّ الرجوع إلى المُصنَّفات النحوية، وفي كلتا الحالتين فإنّ الكاتب يخطئ الهدفين معا، فلا هو أثبت مكانة التراث اللغوي، ولا هو أثبت أهمية اللسانيات

– تغييب بعض الكتابات اللسانية التمهيدية الواقع اللغوي للمُستَهدَف بهذه الكتابة التمهيدية؛ بما يعني غياب التطبيق على اللغة العربية كواقع لهذا القارئ؛ وهذا ما خلق نوعا من النظرة السلبية اتجاه اللسانيات؛ حيث "ساهم تغييب التطبيق على اللغة العربية، والاكتفاء بالعرض النظري المجرد، في تكوين جملة من القناعات الفكرية السلبية إزاء جدوى اللسانيات، وأهميتها بالنسبة للغة العربية لدى المهتمين باللسانيات غير المختصين فيها؛ بل ذهب بعضهم أبعد من ذلك معلنا، أنّ بحث قضايا اللغة العربية من وجهة لغوية حديثة لتطوير قواعد اللغة العربية، على نمط الدراسات اللغوية الغربية، دعوة باطلة"[2] وذلك بعد الإيمان بفكرة أنّ اللسانيات لا تصلح إلا للغات التي أُسِّست لها، وهي اللغات الهندو أوروبية، وهذا ناتج عن عدم الاقتناع بجدوى اللسانيات في بحث قضايا العربية، بالرغم من وجود الأبحاث اللسانية التي تؤكد صلاحية اللغة العربية لنموذج النظريات اللسانية، نحو ما قدمه ميشال زكريا، ومازن الوعر والفاسي الفهري، وأحمد المتوكل وغيرهم ممن طبقوا النظريات اللسانية على اللغة العربية، وساهموا في فهم العديد من قضايا اللغة العربية، وعملية اشتغال بناها التركيبية.

– إهمال البحوث اللسانية التمهيدية المصادر اللسانية الأساسية أو الأصلية، والارتكاز على مصادر تمهيدية لسانية ناقلة في نقلها مفاهيم هذا العلم؛ وهو ما يعني ممارسة الكتابة التمهيدية لطبيعة

[1]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص123.

[2]– مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص120.

النقل على النقل؛ مما يدخل عملها في باب البحوث المُكرَّرة، دون نقل معرفة علمية جديدة عن هذا العلم للقارئ العربي.

من حيث غايتها: إنّ الغاية التي لأجلها تأسّست الكتابة اللسانية التمهيدية في الفكر العربي المغاربي المعاصر، هي وصل القارئ العربي بهذا العلم، إلا أنّ معظم الكتابات اللسانية التي نحت هذا النوع من الكتابة، كانت خرجت عن الغاية التي لأجلها أُسِّسَت لها، وذلك راجع إلى:

– اضطراب معظم الكتابات اللسانية التمهيدية في تحديد غايتها، أو المستهدف بكتاباتها من القراء؛ وهذا ما يبعد صاحب الكتابة اللسانية التمهيدية عن وضع حدود لموضوعه، يتجنب من خلالها الخلط بين الموضوعات التي يحتاجها المُبتَدِئ، والموضوعات التي يحتاجها المتخصِّص.

– عدم وضع القارئ المُبتَدِئ غاية لهذه الكتابات اللسانية التمهيدية، رغم ما توحي به عناوينها من أنّها موجهة إليه خصيصا، وهو ما يعمل على تضييع القارئَيْن معا، القارئ المُبتَدِئ؛ للخطاب العالي الذي يتضمنه المتن وهو ما يبتعد به عن إيجاد ضالته في هذا الكتاب. والقارئ المتخصِّص؛ لِمَا يوحي به العنوان من أنّه مُوجَّه إلى غيره، وهو ما يخلق بالنسبة إليه نوعا من الإيهام، بأنّ المعرفة التي يتضمنها الكتاب، معرفة سابقة بالنسبة إليه. وفي كلتا الحالتين تَضيُع على كليهما (القارئ المُبتَدِئ، والقارئ المتخصِّص) فرصة الاستفادة من الكتابة التمهيدية.

من حيث منهجها: إنّ المنهج الذي يستلزمه هذا النوع من الكتابة اللسانية، هو منهج التأريخ لتتبع مسار هذا العلم وأهم اتجاهاته، وكذا منهج الوصف لنقل المفاهيم اللسانية، وكذا التحليل لتبسيط المعرفة بهذا العلم للقارئ العربي؛ حتى تنشد الغاية التي لأجلها أسَّست كتابتها؛ لأنّ إشكاليتها في المنهج المُتَّبع يظهر في:

– تعامل الكتابة التمهيدية في منهجها الوصفي مع المعطيات اللسانية المُتَرجمة بسطحية دون تحليلها قبل نقلها للقارئ؛ وهذا ما أوقع بعضها في خلط المفاهيم اللسانية، وأبعد القارئ عن مفهومها الحقيقي.

– عدم مسايرة البحث اللساني التمهيدي للبحث اللساني في الغرب تاريخيا؛ وهذا ما يجعل القارئ على معرفة محدودة النطاق حول تطور البحث اللساني، بدل معرفته ما يشهده هذا العلم من مستجدات وتطورات عبر مراحل تاريخه، ويؤكِّد ذلك الدراسة التحليلية التي أجراها مصطفى غلفان على معظم الكتابات اللسانية التمهيدية في الوطن العربي، مستنتجا "أنّ جلّ الكتابات التمهيدية العربية، لا تواكب

التّطور الحاصل في النظريات اللسانية العامة، فلم تقدم بعد للقارئ العربي المبتدئ المعلومات الأساسية عن النّماذج التي ظهرت مؤخرا، والتطورات التي عرفها البحث اللساني، رغم وجود كتابات لسانية عربية تطبق هذا النّموذج أو ذاك على اللغة العربية"[1] وهو ما يعني أنّ المعرفة اللسانية التي تقدمها معظم الكتابات اللسانية وفق منهج التأريخ، ظلت محصورة في نطاق زماني ضيق، لا يكاد يتجاوز مرحلة الثمانينات من تاريخ البحث اللساني في الغرب، مما يجعل المعرفة اللسانية التي يحصّلها القارئ المبتدأ من هذه الكتابات محدودة النّطاق في فترة محددة، أو مبتورة من حيث التطورات التي تعرفها النظرية اللسانية، والإضافات المُستجدَّة التي تمكنه من استثمارها في بحثه اللغوي.

وما يمكن استخلاصه مما تقدم في هذا الفصل المتعلق بالكتابة اللسانية التمهيدية في الفكر العربي المغاربي المعاصر، هو أنّ هذا النوع من الكتابة اللسانية، ينطلق من افتراض قارئ جاهل بأصول هذا العلم، لهذا يسعى أصحابه إلى نقل هذا العلم وتبسيطه، ما يجعل هدفهم تعليميا بالدرجة الأولى، ومع ما لكتاباتهم في هذا النوع من الكتابة اللسانية، من فضل في نشر هذا العلم في الأوساط العلمية، إلا أنّ ذلك لا ينفي قصور بعضها وابتعاده عن الهدف المُعلَن عنه في عناوينها، ويشهد على ذلك الدراسة الوصفية التحليلية التي تناولنا من خلالها نماذج من الكتابات اللسانية التمهيدية؛ من حيث موضوعها ومنهجها وغايتها، والإشكالات التي يقع فيها هذا النوع من الكتابة اللسانية في كل منها، إضافة إلى عدم تمكن أغلب طلبة جامعات الوطن العربي من هذا العلم، رغم استعانتهم بأساتذة التخصص.

والارتباك الذي ظلّ يعاني منه الطلبة باعتبارهم قراءً مبتدئين لهذا العلم، يكون دائما حول مفاهيمه وأهم اتجاهاته، وهو ما يستدعي كتابات لسانية تمهيدية ذات جهود جماعية، تتبناها المجامع اللغوية في ضبط معايير كتابتها وتوحيد مصطلحاتها، قبل أنْ تصادق على تدريسها أو نشرها في الأوساط العلمية والثّقافية، لتضمن من خلالها ترسيخ الثقافة اللسانية في المجتمع العربي، وتتجنب بها خلط المصطلحات والمفاهيم اللسانية على القارئ العربي، وذلك يكون انطلاقا من:

– إعطاء المشروعية للمجامع اللغوية في مصادقتها على نوع الكتابة اللسانية التمهيدية، قبل نشرها في الأوساط العلمية والثقافية.

– تبني المجامع اللغوية ضبط معايير الكتابة اللسانية التمهيدية؛ من حيث الموضوع والمنهج والهدف.

[1]– مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص119.

– تشجيع المجامع اللغوية خريجي معاهد اللغات الأجنبية على ترجمة الكتب اللسانية الأجنبية إلى اللغة العربية.

– العمل على توحيد المصطلحات التي تعتمدها الكتابات اللسانية التمهيدية، قبل نشرها في الأوساط العلمية والثقافية.

– اعتماد الجهود الجماعية في الكتابة اللسانية التمهيدية، تجنبا لخلط المصطلحات والمفاهيم اللسانية على القارئ العربي.

– إغناء المكتبات العربية بالكتب اللسانية الحديثة، والمستجدة في ميدان البحث اللساني.

– وضع معاجم إلكترونية للمصطلحات اللسانية، تسمح بتحديثها حسب مستجدات البحث اللساني وتطوراته في الوطن العربي.

– توجيه وحدات البحث العلمي المُؤسَّسة في أقطار المغرب العربي إلى البحث في نتائج هذا العلم وأحدث نظرياته، للاستفادة منها في خدمة البحث اللغوي عامة واللغة العربية خاصة، وترسيخها في الفئة المتخصِّصة قبل الفئة المُبتدِئة.

– تنظيم الملتقيات العلمية حول النظريات اللسانية العربية والغربية، لفتح باب التحاور بين أصحاب الأبحاث اللسانية، وتفعيل مصطلحاتهم اللسانية في الأوساط العلمية.

الفصل الثاني: لسانيات التراث:
نموذج النظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمن الحاج صالح.

لسانيات التراث: نموذج النَّظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمن الحاج صالح: لقد أخذت لسانيات التراث منحى آخر في كتاباتها اللسانية، مُشَكِّلة بذلك اتجاها قائما بذاته في الفكر العربي المغاربي، وذلك بعد إيمان بعض الباحثين اللسانيين، بأنّ ما تقدِّمه اللسانيات من معرفة علمية في دراستها اللغة، مبثوث في ما جاء به أسلافنا من اللغويين والنُّحاة، وما علينا سوى إعادة قراءته وصوغه من جديد في نظرية لسانية عربية، يمكن الاستفادة منها في الدراسات اللغوية العلمية والعملية، وبذلك ظهر هذا النوع من الكتابة اللسانية اتجاها له موضوعه ومنهجه وغايته؛ حيث انصبت جهود أصحابه على دراسة "التراث اللغوي العربي القديم في شموليته **موضوعا** لدراساتهم المتنوعة. أمّا **المنهج** الذي يصدر عنه أصحاب هذه الكتابة، فهو ما يُعرَف عادة بمنهج القراءة أو إعادة القراءة. ومن **غايات** لسانيات التراث وأهدافها قراءة التصورات اللغوية القديمة، وتأويلها وفق ما وصل إليه البحث اللساني الحديث، والتوفيق بين نتائج الفكر اللغوي القديم والنَّظريات اللسانية الحديثة"[1] وذلك لكونها ترى في الدّرس اللغوي العربي الموروث، الكفاءة العلمية في دراسة الظواهر اللغوية، أو أنّ له السبق التاريخي في ما توصلت إليه اللسانيات ونظريات البحث اللساني في الغرب من نتائج.

وتؤكِّد بعض عناوين الكتابات اللسانية ترسُّخ هذا الاتجاه في الفكر العربي المغاربي المعاصر نحو: النظرية الخليلية الحديثة مفاهيمها الأساسية، وبحوث ودراسات في اللسانيات العربية لعبد الرحمن الحاج صالح، والتفكير اللساني في الحضارة العربية لعبد السّلام المسدي، والفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، وبوادر الحركة اللسانية عند العرب لعبد الجليل مرتاض، ومناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية لنسيمة نابي، وغيرها من العناوين التي صدرت عن أصحاب هذا الاتجاه.

ولعلّ النَّظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمن الحاج صالح، أفضل مَنْ يُمثِّل هذا الاتجاه في الفكر العربي المغاربي المعاصر؛ لتحقيقها شروط النظرية من جهة، والتي هي "الأصالة، والتحكم في المنهج والامتداد الزماني والمكاني، والتّطور في المفاهيم، وصلاحها لكثير من اللغات، ولها أتباع ومريدون"[2] ولقيامها على هذه الأسس الثلاثة (الموضوع والمنهج والغاية) التي يقوم عليها هذا النوع من الكتابة اللسانية من جهة؛ حيث نجد أنّ **موضوعها** قد انصبّ على "ما وصل إلينا مِنْ تراث في ما يخصّ ميدان اللغة، وبخاصة ما **تركه لنا سيبويه (180هـ) وأتباعه ممن ينتمي إلى المدرسة التي سماها بالخليلية**

[1]– مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص90.

[2]– ينظر: صالح بلعيد، مقالات لغوية، دط. الجزائر: 2004، دار هومة، ص53 وما بعدها.

وكل ذلك بالنَّظر في الوقت نفسه إلى ما توصلت إليه اللسانيات الغربية"[1] وينحصر بهذا موضوع هذه النَّظرية في نتائج الدراسات اللغوية القديمة ومقارنتها بنتائج اللسانيات. وأمّا **المنهج** الذي تتخذه هذه النَّظرية، فهو "قراءة جديدة لما تركه الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) وتلميذه سيبويه خاصة، وجميع مَنْ جاء بعدهما من النُّحاة الذين اعتمدوا في بحوثهم على كتاب سيبويه، إلى غاية القرن الرابع، كشروح كتاب سيبويه وغيرها، أضف إلى ذلك البحوث التي كتبها بعض العباقرة من العلماء كالسهيلي (581هـ) وعبد القاهر الجرجاني (471هـ) والرّضي الأستراباذي (686هـ) وغيرهم"[2] وأمّا **الغاية** التي ترومها هذه النَّظرية فهي "تقويم النَّظرية اللغوية العربية التي كانت أساسا لأغلب ما يقوله سيبويه وشيوخه، ولا سيّما الخليل وكيفية مواصلة هذه الجهود الأصيلة في الوقت الراهن، ويبدأ بوصف المبادئ المنهجية التي بنيت عليها هذه النَّظرية، وذلك بالمقارنة بين المبادئ التي تأسست عليها اللسانيات الحديثة وخاصة البنوية والنحو التوليدي التحويلي وبين هذه النَّظرية"[3] إذ ذهب عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ النَّظرية اللغوية العربية المستمدة من التراث (النظرية الخليلية) دراستها للغة، أشمل من دراسة النَّظرية اللسانية البنوية والنَّظرية اللسانية التحويلية، لما تقوم عليه من مفاهيم وأسس إجرائية، تعكس المنطق العلمي الرياضي الذي أسُسِّت عليه.

أولا- مفاهيم النَّظرية الخليلية الحديثة: لقد جاءت مفاهيم النَّظرية الخليلية الحديثة، وِفقَ الهدف المُعلَن عنه في بدايتها، وهو الرجوع إلى التُّراث اللغوي العربي، والنَّظر في ما تركه لنا الخليل وتلميذه سيبويه وأَتبَاعُهم ممن كان لهم فهم أعمق لمعالم النَّظرية النحوية القديمة، كابن جني (392هـ) والرّضي الأستراباذي (686هـ) لاستخلاص معالم النَّظرية النّحوية العربية في نموذج لساني حديث، صالح للغة العربية على مستوى التنظير والتطبيق في مجالات الحياة العلمية والعملية، كالتعليم والحوسبة، مع مقارنة هذه النَّظرية بالنَّظريات اللسانية التي ظهرت في العالم الغربي؛ لذا جاءت مُعظَم مفاهيم النَّظرية

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح "المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي" أعمال الندوة الجهوية التي عقدت بالرباط سنة 1987: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) ط1. بيروت: 1991، دار الغرب الإسلامي، ص367-368.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، دط. الجزائر: 2007، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ص5.

[3]- المرجع نفسه، ص15.

المستنبطة من التراث النّحوي، دحضا لفرضيات النظريات البنوية، والنظرية التوليدية التحويلية، وأهم هذه المفاهيم:

1- الاستقامة: وقَفَ عبد الرَّحمن الحاج صالح على مقولة سيبويه في ملاحظته الظاهرة اللغوية من حيث بناها التركيبية ومعانيها الدلالية، في ما جاء به من تفريق الكلام من حيث اللفظ والمعنى؛ حيث قال في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) "فمنه **مستقيم حسنٌ**، و**مُحَال**، و**مستقيم كذب**، و**مستقيم قبيح**، وما هو **مُحَال كذب**. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً. وأمَّا المُحَال فأنْ تَنقُض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأما المُحَال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسٍ"[1] وما يكمن ملاحظته على الجمل التي أوردها سيبويه، أنّ تقسيمها جاء وفق الاستقامة في الكلام لفظا أو استحالته معنى، إلا أن الاستحالة في المعنى لا تخرج الكلام عن باب الاستقامة في اللفظ. وعلى إثر هذا القول حلل عبد الرحمن الحاج صالح المبدأ الأول للنظرية النحوية العربية التي تقوم على صحة استقامة اللفظ؛ حيث ورد تقسيم الكلام عند سيبويه وفقه مُميِّزا بين "السّلامة الخاصة **باللفظ**: المستقيم الحسن أو المستقيم القبيح والسّلامة الخاصة **بالمعنى**: المستقيم/المُحَال... بهذه الكيفية:

- مستقيم حسن: سليم في القياس والاستعمال.
- مستقيم قبيح: خارج عن القياس وقليل في الاستعمال وهو غير لحن.
- مُحَال: سليم في القياس والاستعمال، ولكنه غير سليم من حيث المعنى"[2]

ويتضمّن النّوع الأول (المستقيم الحسن) الجملتان (أتيتك أمس، وسآتيك غدا) لكونهما جاءتا متناسبتين مع القواعد التركيبية، التي تحكم العلاقة بين الفعل الماضي (أتى) وظرف الزمان (أمس) الدال على الزمن الماضي. ويتضمّن النّوع الثاني (المستقيم القبيح) الجملتان (قد زيدا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك) لأنّ القياس على ما اطرد في كلام العرب، يقتضي أنْ يرد بعد (قد، وكي) الفعل لا الاسم؛ وذلك لأنّ "من الحُروفِ حُروفاً لا يُذْكَرُ بعدها إلاّ الفعلُ، ولا يكون الذى يَليها غيره، مظهراً أو مضمراً فما لا يليه الفعلُ

[1]- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1988 مكتبة الخانجي، ج1، ص25-26.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص30-31.

إلاّ مظهراً: قَدْ، وسَوْفَ، ولَمَّا، ونحوُهنَّ فإن اضطُرّ شاعرٌ فقَدّم الاسمَ، وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلاَّ النَّصبَ"[1] ويعني هذا أنّه لا يرد بعد هذه الحروف إلا الفعل، قياسا على الأصل المطَّرد، إلا أنّ ورود الاسم بعدها، في الجملتين الثانيتين (المستقيم القبيح) لا يخرجهما مِنْ باب الاستقامة؛ لكونهما ارتبطتا بكلام العرب في الشعر لا في النّثر، ولم تطرد قاعدة ورود الاسم بعد الحرفين (قد، وكي) في منثور كلام العرب، وإنّما أوردته الضّرورة الشّعرية.

ويتضمّن النّوع الثالث (المُحَال) الجمل (حملت الجبل، وشربت ماء البحر، وأتيتك غدا وسآتيك أمس، وسوف أشرب ماء البحر أمس) كونها جاءت قياسا على كلام العرب، إلا أنّها خرجت عن المعاني الحقيقية التي وُضعت لها في الأصل، وصح بذلك لفظها أو مبناها، واستحال معناها؛ كونها خرجت عن المعاني الحقيقية التي وُضِعت لأجلها، أو خرجت عن قواعد الإسقاط الدلالية.

ويَتَّضِح من خلال اعتماد عبد الرحمن الحاج صالح على مقولة سيبويه، في بيان مفهوم الاستقامة في اللفظ كمفهوم أول تقوم عليه النَّظرية الخليلية الحديثة، أنّه يشير إلى أنّ النَّظرية النحوية العربية قائمة على أساس استقامة الكلام لفظا، باعتبار أنّ ما أورده سيبويه من أقسام الكلام كله يندرج ضمن المستقيم لفظا، بغض النَّظر عن حسنه أو قبحه أو استحالته؛ حيث "اعتَبَر الكلام المستقيم الكذب كلاما مستقيما قبل أن يكون كذبا...نستدل من ذلك أنّ سيبويه قد أقام في مجال تحليل اللغة، فاصلا واضحا بين الدّلالة والنّحو، واعتبر أنّ الدلالة لا تدخل في استقامة الكلام"[2] وتفسير فصل سيبويه بين التّركيب والدلالة مرتبط بكونه جاء مقعدا للنحو العربي القائم على الإعراب؛ أي حركات أواخر الكلمات كونها المُحدِّدة للقواعد التركيبية، وهي مرتبطة باللفظ الدّال بالوضع.

وأما إذا خرج اللفظ عن المعنى الموضوع له في الأصل كما في المجاز، فإنّ البلاغة هي من تُعنَى بقوانين نقل المعاني من أصلها الوضعي إلى معاني أخرى، وهو ما أشار إليه صاحب النَّظرية الخليلية الحديثة؛ حيث قال "إنّ النّحو العربي هو قبل كل شيء أصول أو قوانين تضبط التّراكيب السليمة مع بيان مدلولاتها الوضعيّة، فهو يَخُصُّ اللفظ كعنصر دال أي الموضوع للدلالة على المعاني، ولهذا فإنّ الحدّ الإجرائي قد استغل أكثر من غيره في علاج اللفظ، أما المعاني في ذاتها فإنّه قد استُغِل أيضا في

[1]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص98.

[2]– حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، دط. القاهرة: 1994 مكتبة الثقافة الدينية، ص51.

علاجها، لكن في علم آخر وهو علم البلاغة"[1] ويدل هذا القول على أنّ النَّظرية النحوية تفصل بين التركيب والدّلالة على أساس أنّ مجالهما علمان مختلفان، يُعنَى الأول منها بقواعد انتظام هذه الألفاظ؛ وهو علم النّحو، ويُعنَى الثاني بالمعاني الدلالية التي يمكن أنْ تأتي وِفقَ هذه القواعد، وهو علم البلاغة.

2- الانفصال والابتداء (حدّ اللفظة): وقف عبد الرحمن الحاج صالح على تحديد معنى اللفظة انطلاقا من مفهوم الانفصال والابتداء اللذين يميزانها عن غيرها من الوحدات اللغوية التي قد ترد مساوقة لها في الكلام، ومفهوم الانفصال والابتداء وقف صاحب النَّظرية على تحديدهما انطلاقا مما جاء به سيبويه عن شيخه الخليل "واعلم أنّه لا يكون اسمٌ مُظهرٌ على حرف أبداً، لأن المظهر يُسكَت عنده وليس قبله شيءٌ ولا يلحق به شيءٌ، ولا يوصل إلى ذلك بحرف"[2] ويتضمن هذا القول الذي أورده سيبويه تفريقا بين الاسم المظهر نحو قولك:

- محمد، وكتاب، ودرس ...إلخ

والاسم المضمر الذي يأتي على حرف، نحو قولك:

- كتابنا، وكتابي، وكتابك، ودرسه، وكتبْنَا، وكتبْتُ، وكتبْتَ، وكَتبَهُ...إلخ

والأسماء التي في المثال الأول (الأسماء المظهرة) يُمْكِنُ أنْ تُبتدَأ وتَنفَصل عما قبلها إذا ما أُدرِجت في الكلام، دون أنْ تفقد معناها، وخلافا لذلك الضمائر المتصلة بالاسم أو الفعل في المثال الثاني (النون والياء، والكاف، والهاء، وضمير الفاعل) التي لا يمكنها أنْ تُبتَدأ ولا أنْ تَنفصِل عما قبلها، كما لا يمكنها أنْ تتضمّن معناها، إلا إذا سُبقت بشيء من الكلام مما يُتِمُّ معناها، وهذا ما يجعلها تابعة لغيرها لا مُنفصِلة عنه.

وإنّ تحديد مفهوم اللفظة انطلاقا مما يميزها عن غيرها من الوحدات اللغوية التي قد ترد مساوقة لها في الكلام، وهي ميزة الانفصال والابتداء؛ حيث يُطْلَق حدّها "على أقل ما يُنطَق به مما يَنفصِل فيُسكَتُ عنده ولا يلحق به شيء، أو يُبتَدأ فلا يَسبِقه شيء"[3] يُخرِج عن مفهومها الوحدات اللغوية الآتية[4]:

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص72.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص218.

[3]- محمد صاري "المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة" مجلة اللسانيات، الجزائر: 2005، مركز البحث العلمي والتقني لترقية اللغة العربية، ع10، ص12.

[4]- ينظر: صالح بلعيد، مقالات لغوية، ص65.

– الوحدات التي تُبتدَأ ولا تَنفصِل عما بعدها (نحو حروف الجر بالنسبة للأسماء، وقد، وسوف بالنسبة للأفعال)

– الوحدات اللغوية التي لا تُبتدَأ وتَنفصِل عما بعدها نحو (الضمائر المتصلة بالأسماء، والضمائر المتصلة بالأفعال)

وبخروج هذين الصنفين عن حدّ اللفظة، ينحصر مفهومها في ما له الصفتان معا؛ أي الانفصال والابتداء، ويكون بذلك أقل ما يُنطَق به مما ينفصل ويُبتَدأ حدا للفظة، وهي الصفة التي تضمُّ اللفظة الاسمية واللفظة الفعلية. وقد حددّ عبد الرحمن الحاج صالح اللفظة الاسمية واللفظة الفعلية تحديد إجرائيا على نحو ما تبينه التّرسيمات الآتية[1]:

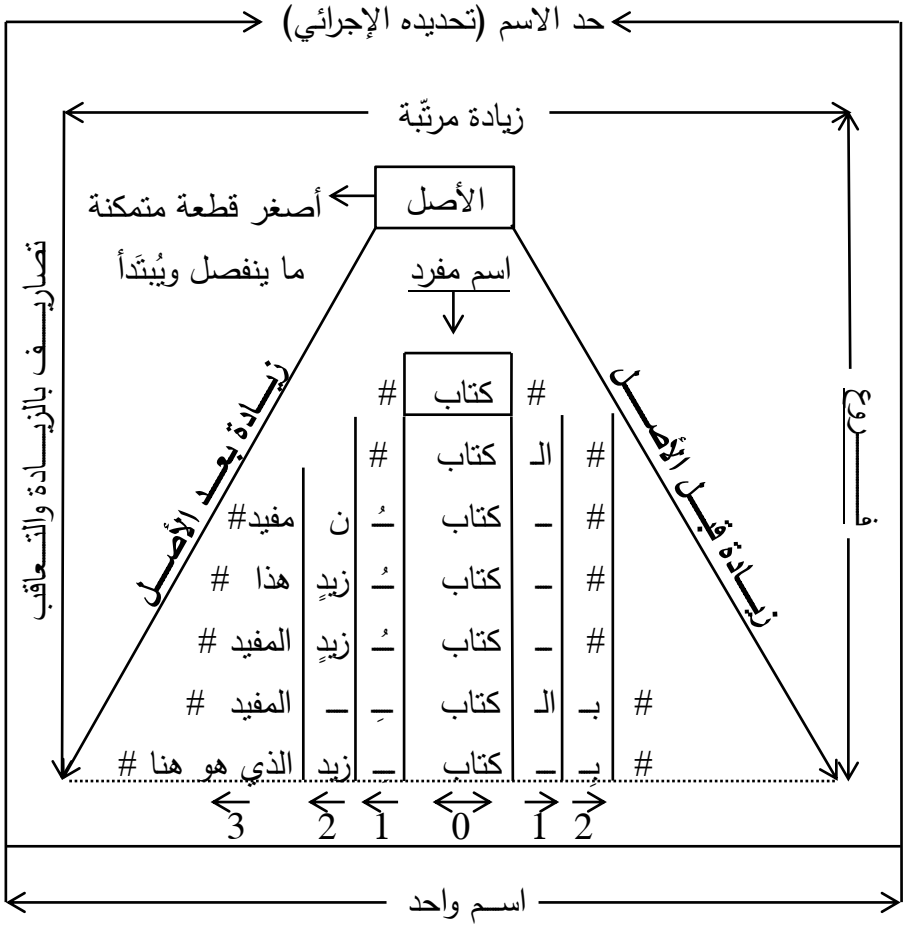

وتوضِّح ترسيمة الحدّ الإجرائي للفظة الاسمية أنّ النَّواة فيها تُعدّ (كتاب) كأصغر قطعة متمكنة من الزيادة يمينا ويسارا، وعملية التحويل التفريعي عن هذه النَّواة؛ بمعنى الانتقال من هذه النَّواة إلى مختلف الفروع، يذهب عبد الرحمن الحاج صالح في تفسيرها، انطلاقا مما لاحظه النُّحاة على هذه النَّواة، إلى

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص33.

القول: "أما كيفية التفريع من هذه النَّواة (وفي هذا المستوى المركزي المنطلق منه) فقد لاحظ النُّحاة بحملهم النَّواة على غيرها مما هو أوسع منها أنّ بعض هذه النوى تقبل الزيادة يمينا ويسارا دون أنْ تفقد وحدتها أو دون أنْ تخرج عن كونها (لفظة) وهي القطعة التي لا يمكن أنْ تنفرد فيها أجزاؤها. وسموا هذه القابلية للزيادة بالتمكن، ولاحظوا أيضا أنّ لهذا التمكن درجات، فهناك اسم الجنس المتصرف، وهو المُتمكِّن الأمكن ثم الممنوع من الصرف، وهو المُتمكِّن غير الأمكن، ثم المبني وهو غير المُتمكِّن ولا أمكن"[1] وتنقسم اللفظة الاسمية بهذا حسب تمكُّنها من الزيادة يمينا ويسارا بالتحويل التفريعي، بين التي لها قابلية الزيادة يمينا ويسارا؛ أي قبول زيادة جميع محدِّدات الاسم اللفظية، دون أنْ تفقد معنى اللفظة أو تخرج عن كونها لفظة واحدة (بمنزلة الاسم الواحد) وبين التي تقبل زيادة بعضها دون بعض، وبين التي لا تقبل الزيادة، وتشمل هذه الأنواع الثلاثة:

- الاسم المُتمكِّن الأمكن، ويتمثل في اسم الجنس المنصرف.
- الاسم المُتمكِّن غير الأمكن، ويتمثل في الممنوع من الصرف.
- الاسم غير المُتمكِّن ولا أمكن، ويتمثل في الاسم المبني.

ويضم النّوع الأول الأسماء المنصرفة؛ أي المُتمكِّنة في الإسمية والإعراب، والتي تقبل جميع محددات الاسم اللفظية، نحو قولك: رجل، وفرس، وشجرة؛ حيث تقبل الزيادة يمينا ويسارا، يمينا (الـ) التعريف وحروف الجر (بالرجل، وبالفرس، وبالشجرة) ويسارا قبوله زيادة جميع حركات الإعراب (الفرسُ والفرسَ، والفرسِ، فرسٌ) والإضافة (فرسُ زيدٍ) والصفة (الفرس الأسود). ويضم النّوع الثاني: الأسماء الممنوعة من الصرف؛ أي المُتمكِّنة في الاسمية غير المُتمكِّنة في الإعراب، والتي ليس لها إمكانية قبول جميع محددات الاسم اللفظية (كالـ التعريف، والتنوين، والكسر، والإضافة). ويضمُّ النّوع الثالث: الأسماء المبنية؛ أي غير المُتمكِّنة في الإسمية ولا في الإعراب، والتي لا تقبل جميع محددات الاسم اللفظية؛ إذ يمنعها بنائها من قبول الإعراب (لزوم حركة واحدة) ويشمل الأسماء المبنية نحو أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والضمائر.

وأما اللّفظة الفعلية فإنّ تحديدها الإجرائي يختلف عن حدّ اللفظة الاسمية، في كون الوحدات الداخلة عليها تختلف عن الوحدات الداخلة على اللفظة الاسمية، كما أنّ اللفظة الفعلية في ذاتها تختلف في ما بينها؛ من حيث الوحدات الداخلة على كل نوع منها، بين الوحدات الخاصة بمصفوفة الحدث المنقطع

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص33.

(الفعل الماضي) ومصفوفة الحدث المستمر (الفعل المضارع) وفعل الأمر، على نحو ما يبينه الحد الإجرائي لكل منها في الترسيمات الآتية:

الحد الإجرائي لمصفوفة الحدث المنقطع (الفعل الماضي)[1]:

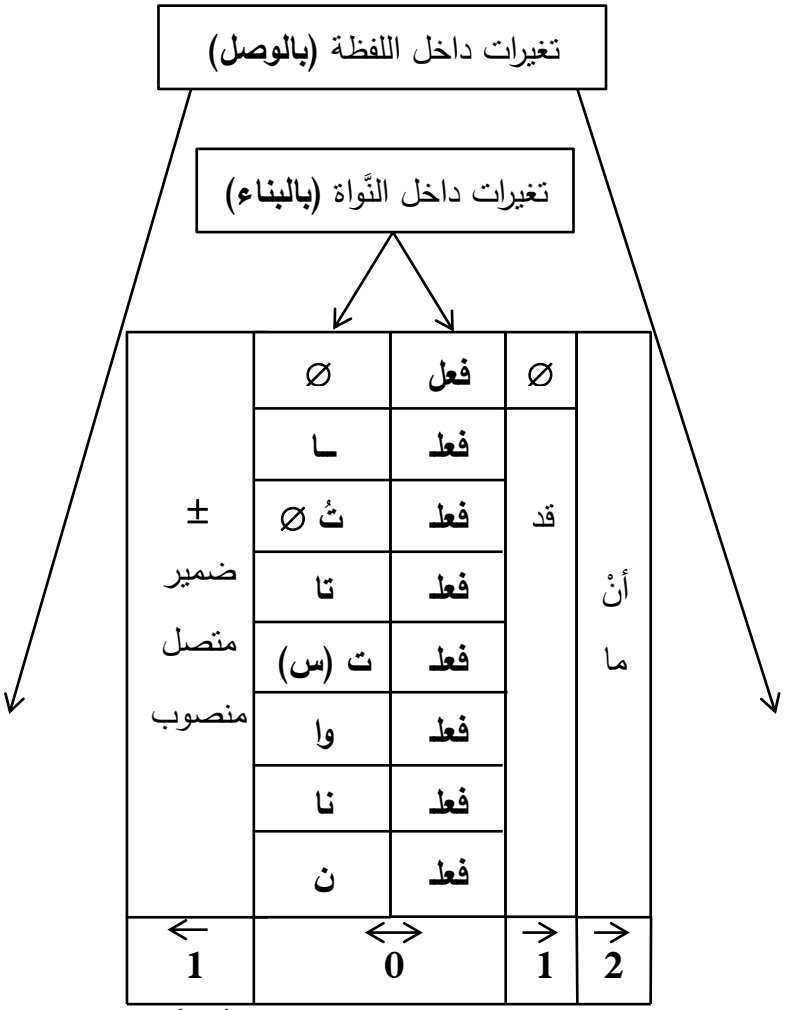

وتوضِّح ترسيمة الحدّ الإجرائي للحدث المُنقطِع (الماضي) أنّ أصل الماضي فيها يُعدُّ صيغة الغائب المفرد المذكر (فعل∅) التي تأخذ العلامة العدمية (∅)* لكَونِها أصلا لما هو متفرِّع عنها من

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، علم العربية وعلم اللسان العام: محاولة منهجية ابستمولوجية في علم العربية، نقلا عن: فتيحة بن عمار، دراسة تحليلية تقويمية لأنواع التمارين النحوية للسنة السادسة من التعليم الأساسي واقتراح أنماط جديدة بناء على النَّظرية الخليلية الحديثة، رسالة لنيل درجة الماجستير في اللسانيات التعليمية، إشراف: الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر: 2003، ص195.

* العلامة العدمية هي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، وذلك كجميع العلامات التي تميّز الفروع عن أصولها، كالعلامة العدمية التي يأخذها المذكر، بالنسبة لظهور علامة التأنيث بالنسبة للمؤنث، والعلامة العدمية

الصيغ؛ المفرد المؤنث، ومثنى المذكر والمؤنث، وجمع المذكر والمؤنث (تْ، ـا، تا، وا، نَ) وصيغة المتكلم (تُ، نا) وهي تأخذ العلامات المُثبَتَة في مقابل العلامة العدمية التي يأخذها الأصل في الماضي وهو الغائب المفرد المذكر (فَعَل∅) الذي لا يحتاج إلى علامة تميزه خلافا لهذه الفروع.

وأما نواة اللفظة الفعلية في الماضي، فَتُعدُّ صيغة الفعل الماضي زائد علامة الإضمار، كونهما وحدتان غير قابلتان للتجزيء على مستوى اللفظة؛ لأنّ زوال أحدهما يُعتبَر زوالا للبناء على مستواها "(ففي (ضربت) كلمتان (ضرب+علامة الإضمار) يكونان من حيث البنية وحدة صالحة للبناء"[1]؛ أي بإمكانها أنْ تُبنَى على اسم آخر، أو يُبنَى عليها اسم آخر، نحو (الكُتَّابُ **دخلوا** المعرضَ، **ضَربتُ** زيدا) فالفعل (دخلوا) مبني على لفظة اسمية (الكتاب) وأما في المثال الثاني فالفعل (ضربت) مبني عليه الاسم (زيدا) إذ كما يقول سيبويه أنَّ "الأسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدإ"[2] لأنّ كلا منهما يُعدُّ لفظة مستقلة عن الأخرى؛ وإنما جمعهما البناء الحاصل بين اللفظتين على مستوى التركيب.

وعملية التّحويل التّفريعي عن هذه النَّواة؛ أي الانتقال من هذه النَّواة إلى مختلف الفروع، تكون بالزيادة التدريجية للوحدات التي يمكن أنْ تلحق بالماضي والتي تشمل يمينا (قد) التي تفيد التحقيق والتقريب مع الماضي (وأنْ وما) المصدريتان. وتشمل يسارا الضمير المتصل الذي يأتي في محل نصب مفعول به؛ حيث تشير علامة (±) إلى إمكانية وصله وإمكانية حذفه، لكون العلاقة التي تربطه بالنَّواة علاقة وصل لا علاقة بناء، والعلاقة نفسها (علاقة وصل) تربط بين الزوائد التي على اليمين ونواة اللفظة الفعلية؛ لإمكانية وصلها وإمكانية حذفها دون زوال البناء الذي يحكم النواة. وقولك: **قد فَعَلَ**، وبعد **أنْ فَعَلَ** و**بعد ما فَعَل**، و**فَعلَتْها**، كل منها لا يَخرُج عن كونه لفظة واحدة متفرِّعة عن النَّواة؛ لأنّها مما تَنفصِل وتُبتدَأ كما بإمكانها أنْ تكون وحدات لفظية صالحة للبناء.

التي يأخذها المفرد بالنسبة لظهور علامة التثنية والجمع بالنسبة للمثنى والجمع. (ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: النَّظرية الخليلية مفاهيمها الأساسية، ص36)

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح "أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية" مجلة اللسانيات، الجزائر: 1973 معهد العلوم اللسانية والصوتية، ص35–36.

[2]– سيبويه، الكتاب،ج2، ص387.

مصفوفة الحدث غير المنقطع (الفعل المضارع)[1]:

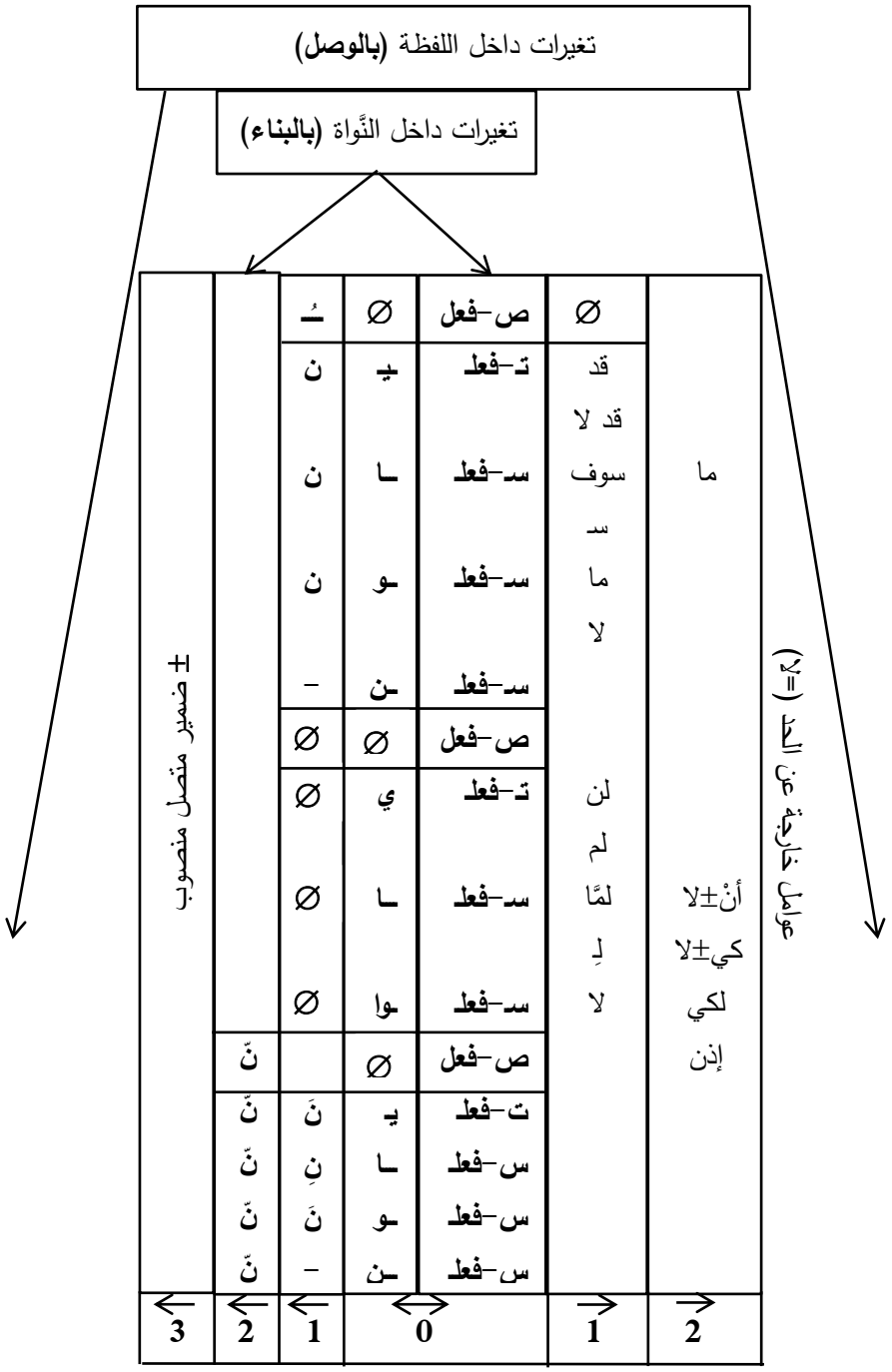

وتوضِّح ترسيمة الحدّ الإجرائي للحدث المستمر أو غير المنقطع (المضارع) أنّ أصل المضارع فيها يُعدُّ صيغة المتكلم المفرد (∅ص–فعل∅) حيث تدل (ص) على حرف المضارعة، ويدل الرمز (∅)

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، علم العربية وعلم اللسان العام: محاولة منهجية ابستمولوجية في علم العربية، نقلا عن: فتيحة بن عمار، دراسة تحليلية تقويمية لأنواع التمارين النحوية للسنة السادسة من التعليم الأساسي...، ص197.

الذي على يمين النَّواة على تجرده من العوامل اللفظية، وأما الذي على يسارها فيدل على علامة المتكلم المفرد الذي يأخذ العلامة العدمية؛ لكونه أصلا لِمَا هو متفرِّع عنه من الصيغ؛ المفرد المؤنث، ومثنى المذكر والمؤنث، وجمع المذكر والمؤنث (ي، ـا، وا، نَ) وهي تأخذ العلامات المُثْبَتَة في مقابل العلامة العدمية التي يأخذها الأصل في المضارع وهو المتكلم المفرد المذكر (أَفْعَلُ∅) الذي لا يحتاج إلى علامة تميزه خلافا لهذه الفروع.

وأما نواة اللفظة الفعلية في المضارع فَتُعدُّ صيغة الفعل المضارع، إضافة إلى علامة الإضمار وعلامة الإعراب، ونون النسوة مع جمع المؤنث، ونون التوكيد في حالة التوكيد؛ لكون كل منها مع المضارع يشكل وحدة غير قابلة للتجزيء على مستوى اللفظة؛ لأنّ زوال أحدِها يُعتبَر زوالا للبناء على مستواها. وعملية التحويل التفريعي عن هذه النَّواة؛ أي الانتقال من هذه النَّواة إلى مختلف الفروع، تكون بالزيادة التدريجية للوحدات التي يمكن أنْ تلحق بالمضارع والتي تشمل يمينا (قد) التي تفيد احتمال وقوع الشيء مع المضارع و(قد لا) التي تفيد احتمال عدم وقوع الشيء (وسوف والسّين) الدالتين على المستقبل، (وما) النافية، ونواصب الفعل المضارع (أنْ، لنْ، كي، لام التعليل، إذن...) وجوازمه (لمْ، لمَّا لام الأمر، لا الناهية...). وتشمل يسارا الضمير المتصل الذي يأتي في محل نصب مفعول به؛ حيث تشير علامة (±) إلى إمكانية وصله وإمكانية حذفه، لكون العلاقة التي تربطه بالنَّواة علاقة وصل لا علاقة بناء، والعلاقة نفسها (علاقة وصل) تربط بين الزوائد التي على اليمين ونواة اللفظة الفعلية؛ لإمكانية وصلها وإمكانية حذفها دون زوال البناء الذي يحكم النواة. وقولك: **قد أفعل**، و**قد لا أفعل**، **وسوف أفعل**، و**لكي أفعلَ**، و**لم أفعلْ**، و**سأفعلها**، كل منها لا يَخرُج عن كونه لفظة واحدة متفرِّعة عن النَّواة؛ لأنّها مما تَنفصِل وتُبتدَأ، وبإمكانها أنْ تَكُونَ وحدات لفظية صالحة للبناء.

التحديد الإجرائي لفعل الأمر[1]:

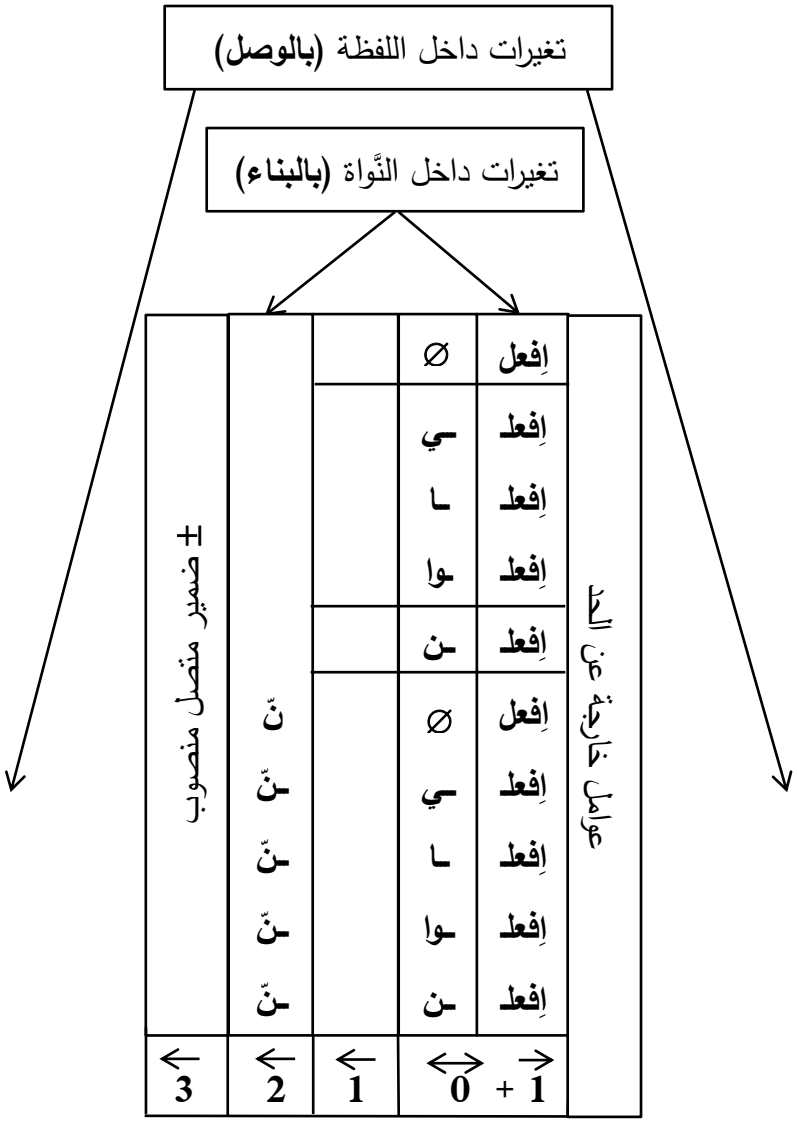

وتوضِّح ترسيمة الحدّ الإجرائي لفعل الأمر، أنّ أصل الأمر فيها يُعدُّ صيغة المُخاطَب المفرد (اِفعل∅)؛ حيث يدل الرمز (∅) على العلامة العدمية التي يأخذها المخاطب المفرد؛ لكونه أصلا لِمَا هو متفرِّع عنه من صيغ المخاطب الأخرى المفرد المؤنث، ومثنى المذكر والمؤنث، وجمع المذكر والمؤنث (ي، ـا، وا، ن) وهي تأخذ العلامات المُثْبَتَة في مقابل العلامة العدمية التي يأخذها الأصل في الأمر وهو المخاطب المفرد (اِفعَل∅) الذي لا يحتاج إلى علامة تميزه بخلاف ما هو متفرِّع عنه من فروع.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، علم العربية وعلم اللسان العام: محاولة منهجية ابستمولوجية في علم العربية، نقلا عن: فتيحة بن عمار، دراسة تحليلية تقويمية لأنواع التمارين النحوية للسنة السادسة من التعليم الأساسي...، ص199.

وأما نواة اللفظة الفعلية في الأمر، فَتُعدُّ صيغة فعل الأمر إضافة إلى علامة الإضمار والبناء ونون النسوة مع جمع المؤنث، ونون التّوكيد في حالة توكيد الفعل؛ لكون كل منها مع الأمر يشكل وحدة غير قابلة للتجزيء على مستوى اللفظة؛ لأنّ زوال أحدِها يُعتبَر زوالا للبناء على مستواها. وعملية التحويل التفريعي عن هذه النَّواة؛ أي الانتقال من هذه النَّواة إلى مختلف الفروع، تكون بالزيادة التدريجية للوحدات التي يمكن أنْ تلحق بالأمر، وليس للأمر إمكانية اتصال اللواحق به يمينا، وإنما يبقى يساره فحسب قابلا لزيادة الضمير المتصل الذي يأتي في محل نصب مفعول به؛ حيث تشير علامة (±) إلى إمكانية وصله وإمكانية حذفه، لكون العلاقة التي تربطه بالنَّواة علاقة وصل لا علاقة بناء. وقولك: **اِفعل** و**اِفعلي**، و**افعَلْنَ**، و**اِفعلَنَّ**، و**اِفعلْنَهَا**، كل منها لا يَخرُج عن كونه لفظة واحدة متفرِّعة عن النَّواة؛ لأنّها مما تَنفصِل وتُبتدَأ، كما بإمكانها أنْ تكون وحدات لفظية صالحة للبناء.

وإنّ الوحدات الداخلة على اللفظة الفعلية سواء كانت في الماضي أو المضارع أو الأمر، هي وحدات تلحق بنواة اللفظة الفعلية يمينا ويسارا، عن طريق التحويل التفريعي أي الانتقال من الأصل الذي هو أقل ما يُنطَق به مما يَنفصِل ويُبتَدأ من الأفعال، إلى الفروع التي يمكن أنْ تتفرع على هذه النواة، ولا تَخرُج هذه الفروع عن كونها لفظة واحدة أو بمنزلة الاسم الوحد، وكما قال سيبويه إنّ "أنْ وتَفْعَل بمنزلة اسم واحد كما أنَّ الذي وصلته بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت: هو الذي فعل فكأنك قلت: هو الفاعل، وإذا قلت: أخشى أنْ تفعل فكأنك قلت: أخشى فعلَك"[1] ويَكُون الاسم الذي يلي اللفظة الفعلية بمنزلة المبني عليها، كما يقول سيبويه "وأمَّا ضربتُ وقتلتُ ونحوهما، فإنَّ الأسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدإ"[2] وقابلية اللفظة الفعلية للانفصال والابتداء وكذا البناء، يجعلها ضمن حدود مفهوم اللفظة على غرار اللفظة الاسمية؛ إذ بإمكانها أنْ تُبنَي على لفظ آخر، نحو قوله تعالى﴿ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: 213] كما بإمكانها أنْ يُبنَى عليها لفظ آخر، نحو قوله تعالى ﴿ يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ ﴾ [النور: 35] ويكون تحصيلهما لفظتين مبنيتين.

3- الكلمة واللفظة: ذهب صاحب النَّظرية الخليلية الحديثة في تفريقه بين الكلمة واللفظة إلى أنّ الكلمة هي جزءٌ من اللفظة، وذلك على نحو ما جاء به النُّحاة؛ إذ "الكلمة عندهم، هي في هذا المستوى

[1]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص06.

[2]- المرجع نفسه، ج2، ص387.

أدنى عنصر تتركب منه اللفظة"[1] وينطبق بهذا مفهوم الكلمة على نواة اللفظة الاسمية واللفظة الفعلية (الاسم المفرد، والفعل المتصرف) وكلُّ ما يمكن أنْ يتصل بهذه النواة، نحو: الـ التعريف، وحروف الجر والضمائر المتصلة بالاسم أو الفعل...إلخ، فكلّ منها يُعتبَر كلمة. وأما اللفظة فإنّها تُعدُّ –حسب تحديدها الإجرائي الذي سبق بيانه في الترسيمات– نواة اللفظة الاسمية (الاسم المفرد) أو نواة اللفظة الفعلية (الفعل) مع ما يمكن أنْ يلحق بهما من الزوائد التي تتعاقب على هذه النواة بالوصل.

وإنّ التفريق بين مستوى اللفظة ومستوى الكلمة في النَّظرية الخليلية الحديثة، جاء نقضا لفرضية المورفيم التي جاءت بها النَّظرية البنوية الوظيفية، حيث انطلقت في التّحليل اللغوي من فرضية أنّ اللغة تتكون من مورفيمات، أي وحدات صرفية دالة، مميزة بين نوعين منها؛ مورفيمات مستقلة نحو: كَتَب ورجل وناجح...إلخ، ومورفيمات غير مستقلة، نحو: حروف الجر، والـ التعريف، والضمائر المتصلة بالاسم أو الفعل، ويستعيض بذلك صاحب النَّظرية الخليلية الحديثة عن مفهوم المورفيم بالكلمة واللفظة؛ حيث رأى أنّ "مفهوم الاستقلال غير دقيق؛ لأنّ كل لفظ دال (وهو المورفيم) إما أنْ يكون مبنيا مع غيره في بنية كلمة (كألف ضارب وميم مكتب) وهذا ليس بكلمة عند النّحاة، بل مُكوِّن لبنية كلمة، وإمَّا أنْ يكون قابلا للانفصال بالحذف والاستبدال (حروف المعاني والضمائر المنفصلة) وياء النسبة، وتاء التأنيث، هي كلمة مبنية مع الكلمة بناء غير لازم، ويقول سيبويه إنّها مضمومة، وهي في الواقع كلمة لإمكانية حذفها مع بقاء الكلمة الأولى، فمقياس الكلمة الصوري هو إمكانية حذفها لا غير"[2] والحذف هنا يكون معيارا للتفرقة بين مستوى الكلمة ومستوى اللفظة؛ إذ تنعدم إمكانية الحذف على مستوى الكلمة؛ لأنّ زوال إحدى وحداتها اللغوية هو زوال للبناء، نحو حروف المضارعة، واو الجماعة ونون النسوة مثلا، فهي جزء مما قد تتصل به على مستوى الكلمة، ولا إمكانية لحذفها مع بقاء البناء تاما، وهنا "لا مجال لتحليل هذه الكلمات إلا باعتبار أصولها من ناحية ووزنها من ناحية أخرى"[3] لأنّ وحداتها مبنية على مثال (وزن) وليست ناتجة عن ضم قطعة إلى أخرى. ولا تنعدم إمكانية الحذف بالنسبة للوحدات اللغوية التي تتّصل باللفظة؛ لأنّ العلاقة التي تحكم الوحدات المتّصلة بها علاقة وصل لا علاقة بناء؛ إذ يمكن حذفها كما

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص34–35.

[2]– المرجع نفسه، ص8.

[3]– عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ط1، بيروت: 1993، دار الغرب الإسلامي، ص16.

يمكن وصلها نحو: الـ التعريف، وحروف الجر، وقد، والسين، وسوف، وغيرها من الكلم الخاصة بالاسم والفعل.

4- الموضع والعلامة العدمية: تنطلق النَّظرية الخليلية الحديثة في التحليل اللغوي من أقل ما يُنطَق به مما ينفصل ويُبتَدأ وهو مستوى اللفظة، وترى على هذا الأساس أنّ اللفظة اسمية أو فعلية كانت ليست هي الكلمة مجردة من لوازمها؛ لأنّ "الاسم أو الفعل عند النُّحاة الأوّلِين لا ينحصران في مثل: كتاب ورجل وفرس وضرب وجلس وأمثلتها؛ أي لا يكون مثل (كتاب) هو الوضع الوحيد لما يسميه النُّحاة (اسما) وكذلك (ضرب أو ضربت أو ضربوا) لا تكون أفعالا هي وحدها"[1] بل لا بدَّ لكل منها مُحدِّدات أو زوائد تدخل وتخرج عليها؛ حيث يتم وصلها بها حتى تأخذ معنى اللفظة، "ويُعبِّر النُّحاة عن هذا بأنّ هذه الزوائد (تدخل وتخرج) وهو ما يتصف به الإدراج الذي يتمُّ (بالوصل) وليس كالإدراج الذي يحصل (بالبناء) فالوصل يحصل في داخل اللفظة، أما البناء فهو يحدث في داخل الكلمة (وكذلك في داخل النَّواة التركيبية)"[2] وذلك نحو قولك (قد كتبتُ) فالضمير (تُ) المُتَّصل بـ (كتبتُ) تربطه مع الكلمة (كتبْ) علاقة بناء لأنّه جزء منها، وحذفه يكون زوالا لمعنى الكلمة كما يكون زوالا لبنائها (فَعلْتُ). وأمّا (قد) فالعلاقة التي تربطها باللفظة النّواة (كتبتُ) هي علاقة وصل لا علاقة بناء؛ لأنّ زوالها لا يُسبِّب زوال معنى اللفظة ولا بناءها, ويكون بذلك الحذف معيارا للتفرقة بين العلاقة التي تربط الوحدات اللغوية في ما بينها على مستوى الكلمة وهي علاقة البناء، والعلاقة التي تربط الوحدات اللغوية في ما بينها على مستوى اللفظة وهي علاقة الوصل؛ إذ تنعدم إمكانية الحذف في المستوى الأول (الكلمة) ولا تنعدم في المستوى الثاني (اللفظة).

ويبقى بذلك الوصل هنا مرتبطا باللفظة؛ حيث يتم بمقتضاه وصل النَّواة فيها بالكلم التي تأخذ مواضع مختلفة بالنّسبة للنواة، عن طريق "التحويل الذي هو هنا الزيادة، ولهذه العملية عكسها وهو ردّ الشيء إلى أصله، وبهذه العمليات يتحدد موضع كل عنصر في داخل المثال"[3] المُحدِّد للفظة الاسمية أو

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دط. الجزائر: 2007، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ج2، ص13.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص36.

[3]- المرجع نفسه، ص36.

المحدد للفظة الفعلية، فمثال "الاسم كبنية له ستة مواضع يُمْكِن أنْ تخلوَ مما تدخل فيه، إلا الموضع المركزي، وهو الاسم المفرد"[1] على نحو ما يوضحه الجدول الآتي[2]:

حروف الجر	أداة التعريف	**النَّواة الاسمية**	علامة الإعراب	التنوين أو المضاف إليه	الصفة
$\overrightarrow{2}$	$\overrightarrow{1}$	$\overleftrightarrow{0}$	$\overleftarrow{1}$	$\overleftarrow{2}$	$\overleftarrow{3}$

وتُوضِّح الترسيمة الآتية المواضع المختلفة التي يمكن أنْ تحتلها الوحدات التي يمكن أنْ تدخل وتخرج على نواة اللفظة الاسمية، حيث يشير الرمز[3]:

- $\overleftrightarrow{0}$: إلى نواة اللفظة الاسمية الذي تفرعت عنه مختلف الفروع، بالزيادات اللاحقة يمينا ويسارا.

ويتضمن يمين النَّواة موضعين:

- $\overrightarrow{1}$: موضع (الـ) التعريف؛
- $\overrightarrow{2}$: موضع حروف الجر.

وأما يسار النواة فيتضمّن ثلاثة مواضع:

- $\overleftarrow{1}$: موضع علامات الإعراب؛
- $\overleftarrow{2}$: موضع التنوين والإضافة؛
- $\overleftarrow{3}$: موضع الصفة.

وتأخذ هذه الوحدات اللغوية المتعاقبة على النواة مواضع مُرتبة، حسب تحديد اللفظة الاسمية الاجرائي (أي التحديد باللفظ في النَّظرية الخليلة الحديثة) وهي مواضع اعتبارية؛ حيث يمكنها أنْ لا تظهر في السطح إلا أنّها تبقى بالنسبة للاسم، موضعا لإحدى الزوائد التي يُمكن أنْ تلحق به؛ إذ "لكل هذه الزوائد موضع في بنية الاسم، فإذا قلنا (بكتاب) فهناك موضع تقديري بين الباء وكتاب، هو موضع الألف واللام"[4] ويعني هذا أنّ الموضع الخاص بإحدى الزوائد التي تربطها بالنَّواة علاقة وصل، يُعدُّ جزءا

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص13.

[2]– المرجع نفسه، ج2، ص14.

[3]– ينظر: حبيبة بودلعة، النَّظرية الخليلية الحديثة وكيفية توظيفها في تدريس اللغة العربية: التركيب الاسمي نموذجا، مذكرة لنيل درجة الماجستير، إشراف: عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر: 2002، ص27–28.

[4]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص13.

من اللفظة، ولا يمكن استبدال موضع بموضع آخر، نحو قولك (البكتاب) في حين يمكنك القول (بكتابٍ) لأنّ أخذ وحدة لموضع يكون بالتعاقب ولا يكون العكس، فإذا غابت (الـ التعريف) بإمكان حرف الجر أنْ يأخذ موضعها، لكنَّ (الـ التعريف) لا تأخذ مكان الباء؛ لأنّها مُتعاقِبة مع النَّواة وليست مع حرف الجر.

وكما تتعاقب هذه الوحدات على النواة تعاقبا مُرتَّبا حسب المواضع التي تأخذها عن طريق الوصل، كما لها إمكانية الحذف، وحذفها يُعدُّ "خلو الموضع من العنصر وهو (الخلو من العلامة) أو تركها، وهو ما يُسمَّى بالعلامة العدمية، وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر"[1] والعلامة العدمية هي صفة تأخذها الأصول في مقابل الفروع التي تظهر فيها العلامات مُثبتَة، نحو كون الأصل في الاسم التنكير، وظهور علامة التعريف مُثْبَتَة في الاسم المعرف (بالـ) أو (الإضافة) دالة على كونها فروعا، عن النَّواة التي تحمل العلامة العدمية في حالة التنكير.

ويختلف عدد المواضع في **اللفظة الفعلية** عن عدد المواضع في **اللفظة الاسمية**، لكون الزوائد التي تتصل باللفظة الفعلية مختلفة عن الزوائد التي تتصل باللفظة الاسمية؛ من حيث نوعها وعددها، كما أنّ اللفظة الفعلية في ذاتها تختلف في ما بينها من حيث نوع الزوائد وعددها؛ لأنّ الزوائد التي قد تلحقها مختلفة بين الماضي والمضارع والأمر، نحو ما توضّحه الترسيمات المختلفة السابقة؛ حيث توضّح أنّ المواضع التي يمكن أنْ تشغلها الوحدات الدّاخلة على اللفظة الفعلية في الماضي، هي أربعة مواضع على النحو الآتي:

- $\overleftrightarrow{0}$: موضع نواة اللفظة الفعلية في **الزّمن الماضي**، وهي مركبة من مجموع صيغة الماضي وضمير الفاعل، كونهما أقل قطعة يمكن أنْ تَنفصِل وتُبتَدَأ.

وأما يمين النَّواة، فيتضمَّن موْضعين:

- $\overrightarrow{1}$: – موضع (قد) الدالة على التحقيق؛
- $\overrightarrow{2}$: – موضع (أنْ وما المصدريتان).

وأما يسار النَّواة، فيتضمّن موضعا واحدا، هو:

- $\overleftarrow{1}$: موضع الضّمير المتصل المنصوب.

وأمّا عدد المواضع التي يمكن أنْ تشغلها الوحدات بالنسبة للفظة الفعلية في **المضارع**، فهي سِتَّة مواضع على النحو الآتي:

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص36.

- 0: موضع نواة اللفظة الفعلية في الزّمن المضارع، وهي مركبة من مجموع صيغة المضارع وضمير الفاعل.

وأما يمين النَّواة، فيتضمن موضعين:

- 1: موضع قد، وقد لا، وسوف، والسّين، وما ولا النافيتين، ولنْ، ولم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية.
- 2: – موضع نواصب الفعل المضارع وتشمل (أنْ لنْ لكي، إذن) باستثناء ما المصدرية.

وأما يسار النَّواة، فيتضمن ثلاثة مواضع:

- 1: – موضع علامات الإعراب، وتكون إما الضمة أو ثبوت النون، وحذفها، لكون المضارع معربا إلا في حالة اتصاله بنون النسوة أو نوني التوكيد، فإنّ العلامة لا تظهر(–) لكونه مبنيا.
- 2: – موضع نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة؛
- 3: – موضع الضمير المتصل في محل نصب مفعول به.

وأمّا عدد المواضع التي يمكن أنْ تشغلها الوحدات بالنسبة للفظة الفعلية في **الأمر**، فهي ثلاثة مواضع على النّحو الآتي:

- 0: موضع نواة اللفظة الفعلية في الأمر، وهي مُركَّبة من مجموع صيغة الأمر وضمير الفاعل.

يسار النَّواة، ويتضمن ثلاثة مواضع:

- 1: موضع علامات البناء؛ حيث يبنى على السكون أو حذف حرف العلة أو حذف النون مع الأفعال الخمسة.
- 2: موضع نون التوكيد؛
- 3: موضع الضمير المتصل الذي يأتي في محل نصب مفعول به.

وإنّ المواضع التي تتعاقب عليها الوحدات الدَّاخلة على اللفظة الفعلية، هي خاصة بكل وحدة لغوية لها إمكانية الاتصال بالفعل، وهي خاضعة لترتيب ثابت؛ حيث يكون اتصالها بالتعاقب، لهذا يُمنَع أنْ تأخذ وحدة لغوية موضع وحدة أخرى؛ لأنّ "المواضعَ الموجودة في داخل اللفظة الفعلية هي دائما ثابتة، والعناصر التي تشغلها لا يمكن فصلها إلا بواسطة الاستبدال مع الصِّفر، لأنّها مُخصِّصات حقيقية تُعتَبر كجزء من الفعل الذي تدخل عليه"[1] والاستبدال مع الصفر هو إضافة للوحدات التي لها إمكانية

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، علم العربية وعلم اللّسان العام: محاولة منهجية ابستمولوجية في علم العربية، نقلا عن: فتيحة بن عمار، دراسة تحليلية تقويمية لأنواع التمارين النّحوية للسنة السادسة من التعليم الأساسي...، ص196.

الاتصال باللفظة النواة التي تأخذ العلامة العدمية، ويكون العكس بالحذف لهذه الزوائد، إلا أنّ الحذف لا يعني زوال الموضع؛ بل الموضع ثابت لإحدى العناصر التي لها إمكانية الاتصال باللفظة؛ وإنّما إضافته أو حذفه يكون حسب مقتضيات المقام.

ويرى صاحب النَّظرية الخليلية الحديثة، أنّ مواضع الكلم التي تربطها باللفظة النَّواة (فعلية أو اسمية) علاقة وصل "هي خانات تُحدَّد بالتحويلات التفريعية؛ أي الانتقال من الأصل إلى مُختَلف الفروع بالزيادة التدريجية"[1] ويَعنِي ذلك أنّ هذه المواضع تُحدِّد مختلف الفروع التي يُمكِن أنْ تتفرع على هذه النواة حسب عدد المواضع، وتكون وظيفة الموضع بذلك هي تحديد الأصل من الفرع؛ لأنّه يبقى موضعا ثابتا لإحدى الكلمات التي يمكن أنْ تَدُلّ على الفرع المُحوَّل بالزيادة عن هذه النواة، كما يبقى الموضع خاصا بإحدى الوحدات اللغوية التي لها إمكانية الاتصال بالنواة، وليس عاما على كل منها؛ لأنّ "للوحدات اللغوية مواضع خاصة في تركيب الكلام، فإذا وُضِعت في غير موضعها، فإما أنْ يقبح ذلك في غير الشعر، وإما أنْ يكون لحنا لم تتكلم به العرب"[2] وذلك نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك، فإنّها قَبُحَت؛ لكونها وُضِعت في موضع غير موضعها، وهو يمين اللفظة الاسمية لا يمين اللفظة الفعلية، وما عُرِف عن كلام العرب أنّ مواضعها جاءت ثابتة بالنسبة للفظة الفعلية، وهكذا يتضح أنّ مواضع الوحدات بالنسبة للفظة الفعلية أو الاسمية، تبقى ثابتة من جهة، وخاصة من جهة أخرى، والمتغير فيها هي النواة التي يمكن استبدالها بنواة فعلية أو اسمية أخرى.

5- مفهوم العامل: يُعدُّ العامل في النَّظرية النحوية العربية الموروثة أهمَّ ركيزة أساسية قام عليها التّحليل اللغوي لمستوى التراكيب، ولهذا فقد جاء ضمن المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، وهو يتحدَّد (العامل) عن طريق بناء الألفاظ في المستوى التركيبي. ويتحقق هذا البناء في أقل ما يمكن أنْ يُبنَى منها (الألفاظ)؛ حيث "كل لفظة أصلا كانت أم فرعا، تُعتبَر كأقل ما يمكن أنْ يُنطَق به، مما يصلح أنْ يكون مبنيا على اسم آخر أو فعل، أو مبنيا عليه اسم آخر أو فعل ... وهو مستوى البناء بين الألفاظ"[3] وأقل ما يكون من بناء بين الألفاظ مما يصلُح أنْ يُبنَى على اسم آخر أو فعل، هو نحو قولك: زيد منطلق، وانطلق زيد، فلفظة (منطلق) في المثال الأول مبنية على اللفظة المبتدأة (زيد) ولفظة (زيد)

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص35.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص10.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح "أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية" ص35.

في المثال الثاني مبنية على الفعل (انطلق). وأمّا ما يكون مبنيا عليه اسم آخر أو فعل، فنحو قولك: زيد منطلق، وزيد انطلق مسرعا، (فزيد) في المثال الأول بُنِي عليه اللفظة الاسمية (منطلق) وفي الثاني بُنِي عليه الفعل (انطلق).

وينطلق النُّحاة في هذا المستوى من أقل ما يمكن أنْ يُبنَى من الكلام مما هو أعلى من اللفظة لاكتشاف العامل المتحكم في هذا البناء وما يكافئه في العمل، ويُعدُّ أقل ما يُبنَى من الألفاظ أصلا أو نواة لما يمكن أنْ يلحقه من زيادة؛ إذ "انطلق النُّحاة من العمليات الحملية أو الإجرائية: يحملون مثلا أقل الكلام مما هو أكثر من لفظة باتخاذ أبسطه وتحويله بالزيادة مع إبقاء النَّواة، كما فعلوا باللفظة للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه)"[1] وتعني هذه العملية الإجرائية أنّ النُّحاة تعاملوا مع التراكيب مثل ما تعاملوا مع اللفظة بالتحويل التفريعي، من أقل ما يمكن أنْ ينفصل ويُبتَدأ إلى مختلف الفروع، وفي التّركيب من أقل ما يُبنَى من الألفاظ إلى المتفرِّعة عنها بالزيادة؛ حيث حملوا في التركيب أقل الكلام مما هو أكثر من لفظة بتحويله بالزيادة يمينا ويسارا؛ قصد اكتشاف البناء الحاصل بين الألفاظ والعامل المتحكم في هذا البناء. وقد "لاحظ النُّحاة على أقل ما يُبنَى من الألفاظ، أنّ الزوائد على اليمين تغيّر اللفظ والمعنى؛ بل تؤثر وتتحكم في بقية التركيب، كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب)"[2] وتَغيِير هذه الزوائد اللفظَ يُقصد به تغيير حركة آخره، وأما تَغييرها المعنى فيكمن في زيادة هذه الزوائد لمعنى آخر عن المعنى الأصلي لذلك البناء، وذلك مثل ما يوضحه الجدول الآتي[3]:

∅	زيدٌ	قائمٌ
إنّ	زيدًا	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائمًا
حسبت	زيدًا	قائمًا
أعلمت عَمْرًا	زيدًا	قائمًا
1	2	3

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص36-37.

[2]- المرجع نفسه، ص36-37.

[3]- المرجع نفسه، ص37.

وتُمثِّل الجملة الأولى في الجدول أعلاه الجملة المبنية؛ حيث بُني فيها اللفظ (قائم) على اللفظ (زيد) ثم بالزيادة التدريجية على هذه النَّواة، لاحظ النُّحاة حسب صاحب النَّظرية الخليلية الحديثة أنّ[1]:

– العناصر التي في العمود الأول والتي قد تكون كلمة أو لفظة أو تركيبا، لها تأثير على بقية التركيب (البناء) ولذلك سُميَت **عاملا**.

– العناصر الموجودة في العمود الثاني هي المعمولات الأولى، ولا يمكن بأية حال من الأحوال أن تُقدّم على عاملها، ولهذا يشكل كل واحد منها مع عامله **زوجا مُرَتَّبا**.

– العناصر الموجودة في العمود الثالث هي المعمولات الثواني، ولها إمكانية تقدم كل العناصر إلا في حالة جمود العامل.

– قد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (المشار إليه بـ ∅) وهو الذي يُسمَّى بالابتداء، وهو عدم التبعية التركيبية وليس معناه بداية الجملة.

ويفيد الاستنتاج الأول أنّ العامل الداخل على البناء (زيد قائم) قد يكون كلمة (إنّ، كان) وقد يكون لفظة (حَسِبْتُ) أو تركيبا بأكمله (أعلمت عمرا). ويفيد الاستنتاج الثاني أنّ معموله الأول، لا يُمكِن أنْ يُقدَّم على عامله على أساس أنهما زوج مُرتَّب، إذ ليس بإمكانك أنْ تقول (**زيدا** إنّ قائمٌ) لأنّ (زيد) هنا يكون في موضع ابتداء والعامل فيه يكون الابتداء، والواجب فيه الرفع، وتكون الجملة التي تليه مبنية عليه كقولك (**زيدٌ** إنّه قائمٌ)؛ حيث "تَبْنِي على المبتدأ وتُضْمِرُ فيه"[2] كما يقول سيبويه.

ويفيد الاستنتاج الثالث أنّ المعمول الثاني له إمكانية تقدم كل من العامل والمعمول الأول، نحو قولك: (منطلقًا كان زيدٌ) إلا أنّ ذلك يمتنع في حالة جمود العامل (غير مشتق) نحو قولك: (إنّ زيدًا منطلقٌ، وليس زيدٌ منطلقًا) إذ يُمنَع هنا تقدم المعمول الثاني (الخبر) على العامل والمعمول الأول في كلا الجملتين لجمود العامل؛ حيث يُمنَع القول بجمل نحو: منطلقٌ إنّ زيدًا، أو منطلقًا ليس زيدٌ.

ويفيد الاستنتاج الرابع أنّ خلو البناء (أقل ما بني من الألفاظ) من العامل، لا يعني عدم وجود العامل؛ بل عامل الرفع في اللفظتين المبنيتين يكون الابتداء، وهو علامة عدمية تقابلها علامات أخرى قد ترد ثابتة بالنّسبة للبناء (كالنواسخ).

---

[1]– ينظر: المرجع نفسه، ص37.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص57.

هذا بالنسبة للبناء الحاصل بين لفظتين اسميتين، أما البناء الحاصل بين لفظة فعلية ولفظة اسمية نحو قولك: جاء زيد، وكتب زيد المحاضرة، فحسب صاحب النَّظرية الخليلية الحديثة، أنّ النُّحاة لا حظوا "أن الفعل (غير الناسخ) هو بمنزلة هذه العوامل لأنّه يؤثِّر في التّركيب، وأنّ المعمول الثاني في هذه الحالة هو المفعول به. وأثبتوا أيضا أنّ موضعي المعمول الأول والمعمول الثاني يمكن أيضا أن تحتلهما كلمة واحدة أو لفظة بل وتركيب وذلك مثل ما يوضحه الجدول الآتي"[1]:

∅	أن تصوموا	خير لكم
رأيْـ	تُ	زيداً
رأيْـ	ـتُ	ـك

ويتبين من خلال الجدول أنّ العمود الأول يتضمن الفعل العامل (رأى) أمّا معموليه فيعتبر حسب النَّظرية الخليلية الحديثة الكلمة (تُ) المعمول الأول، واللفظة الاسمية (زيدا) المعمول الثاني بالنسبة للجملة الثانية. كما يبين الجدول أنّ موضع المعمولين يمكن أنْ تحتلهما كلمة نحو (تُ) و(ـتُ) و(ك) أو لفظة نحو: زيدا، وأن تصوموا، أو تركيبا بأكمله، نحو: خير لكم.

وقد يتصل بالبناء الحاصل بين الألفاظ، لواحق تدخل وتخرج علاقتها بالبناء علاقة وصل، وهي زوائد مخصِّصة، ليصبح بذلك مستوى التراكيب مُكوَّن من "موضع العامل (ع) يدخل فيه الابتداء والنواسخ والفعل الناسخ وغير الناسخ، وموضع المعمول الأول (م1) ويدخل فيه المبتدأ والفاعل (أو ما يقوم مقامهما) وموضع المعمول الثاني (م2) ويدخل فيه الخبر والمفعول (أو ما يقوم مقامهما): وهي النَّواة. وتلحق بهذه النَّواة مواضع للعناصر المخصصة (خ) (الحال والتمييز والمفاعيل الأخرى). ويرمز إلى هذه العناصر بالصيغة الآتية:

بناء وصل

$$[(ع \leftarrow م_1) \pm م_2] \pm خ$$[1].

ويرمز الرمز (ع) للعامل، والرمز (م1) للمعمول الأول، والرمز (م2) للمعمول الثاني، والرمز (خ) للمخصصات التي قد ترد متصلة بالبناء، والرمز (±) إلى أنّ الزيادة الواردة فيها إمكانية الورود، وإمكانية عدم الورود (كالفعل اللازم الذي قد لا يتجاوز عمله المعمول الأول (الفاعل)) وتوضِّح هذه العبارة أنّ الوحدات الداخلة ضمن حدود المعقوفين هما اللفظتان المبنيتان إلى جانب العامل، بحيث يشكل العامل

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص38.

والمعمول الأول الداخلين ضمن حدود القوسين زوجا مرتبا، والمعمول الثاني اللفظة المبنية التي لها إمكانية التقدم على العامل والمعمول الثاني (ويُمنَع ذلك في حالة جمود العامل). وهذا البناء يُعَدُّ نواةً بالنسبة لما يتصل به من زيادات مخصصة لظروف الخبر الذي يتضمنه البناء، وتشمل (الحال والمفاعيل الأخرى التي تشمل المفعول فيه (ظرفي الزمان والمكان) والمفعول معه، والمفعول له، والمفعول المطلق) والتي تربطها بالبناء علاقة وصل لا علاقة بناء، نحو ما هو في الأمثلة القرآنية الآتية:

- قال تعالى ﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴾ [القلم: 19]
- قال تعالى ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ [القمر: 12]
- قال تعالى ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾ [يوسف: 16]
- قال تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ [الأنعام: 165]
- قال تعالى ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [يونس: 71]
- قال تعالى ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: 265]
- قال تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ﴾ [الإنسان: 23]

وتوضِّح الآيات القرآنية المتتالية أنّ جملة الحال (وهم نائمون) في الآية الأولى، والتمييز (عيونا) في الآية الثانية، وظرفي الزمان والمكان (عشاء، وفوق بعض) في الآيتين الثالثة والرابعة، والمفعول معه (شركاءكم) في الآية الخامسة، والمفعول له (ابتغاء) والمفعول المطلق (تنزيلا) في الآيتين السادسة والسابعة، كلها واردة بالنسبة للأبنية اللاحقة بها كمخصصات للخبر الذي يتضمنه البناء، وتربطها به (البناء) علاقة وصل لا علاقة بناء؛ إذ يمكن وصلها كما يمكن حذفها دون زوال البناء.

6- التّصدير: يذهب عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ هناك مستوى تركيبيا آخر، أكثر من البناء الحاصل بين الألفاظ، وهو "مستوى التصدير وما فوق العامل، لأنّ هناك أدوات تدخل على (العامل ومعموليه، والمخصصات) ويعني هذا أنّ هناك موضعا أخر يتجاوز هذه المواضع، وقد لا حظوا أنّ لهذه المواضع الصدارة المطلقة، فكأنّ هذه الأدوات عوامل تُوجَد في مستوى أعلى، إذ إنّها تتحكم في كل ما يُوجَد تحتها، ولا يكون لها بالضرورة عمل على ما تدخل عليه"[1] وهذه الحروف هي ما عُرِف عنها في النّحو العربي بالحروف التي لها الصدارة في الكلام، أو الحروف التي تمنع أنْ يعمل ما بعدها في ما

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص39.

قبلها إذا لم تأت متصدرة، كأن تكون بين العامل ومعموليه، فيُعلَّق عمل العامل، نحو توسطها بين ظن ومعمولاتها في (ظَننْتَ أزيدُ مسافرٌ أم عليٌ، زيدٌ هل أتى؟) ويعدُّ حرف الاستفهام مُعلِّقا، لتوسطه بين العامل ومعموله، مع "أنَّ المُعلِّق يجب كَوْنُه في صدر جملة"[1] وإذ لم يتصدَّر الجملة كان مما يُعلِّق عمل العامل. ومن جملة هذه المعلِّقات التي لها الصدارة "لام الابتداء، لام القسم، حرف من حروف النفي الثلاثة (ما-إنْ-لا) دون غيرها، الاستفهام، و(كم) الخبرية، و(إنّ وأخواتها) ما عدا (أنّ) مفتوحة الهمزة فليس لها الصدارة"[2] وتأخذ هذه الحروف موضع الصدارة المُطلَقة؛ لكونها مما لا يُمكِن أنْ يكون قبل موضعها شيء من الكلام، فإذا سُبِق موضعها بشيء منه، عدُّ موضوعا في موضع ابتداء، وخرج عن حكم المعمول.

7- المثال: ذهب عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ مفهوم المثال، لا مقابل له في اللسانيات الغربية، لهذا اصطلح عليه "schème générateur"[3] حتى تكون له مكانته ضمن مفاهيم هذا العلم ومفهوم المثال في النَّظرية الخليلية الحديثة، هو "مجموعة من المواضع الاعتبارية مرتبة ترتيبا معينا يُدخَل في بعضها، وقد تخلو منها العناصر الأصلية، وفي بعضها الآخر زائدة، ولا ينحصر المثال في مستوى الكلم (الأوزان) بل يوجد في مستويات اللغة بما فيها التراكيب وما فوقها"[4] ويعني هذا المفهوم أنّ المثال نظام ثابت يحكم ترتيب الوحدات اللغوية في انتظامها عبر السلسلة الكلامية؛ حيث يُمثِّل موضعا ثابتا لإحدى الوحدات اللغوية التي قد تدخل فيه، لكونها قد تدخل وقد تخرج من مواضعها حسب مقتضيات المقام. وإنّ المثال بهذا يكون متعلقا بكل مستويات اللغة؛ لأنّ انتظام الوحدات اللغوية في كل مستوى لا يكون إلا وِفقَ مُثُل ثابتة، يَسِير وفقها النظام اللغوي، ابتداء من مستوى الكلمة، فمستوى اللفظة، فمستوى البناء بين الألفاظ (المستوى التركيبي).

والمثال في مستوى **الكملة** كما حدّده عبد الرحمن الحاج صالح هو "عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلّ في موضعه"[5] وذلك على نحو: كتب، وكاتب

---

[1]- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، دط. طرابلس: 1987، جامعة قاريونس ج3، ص63.

[2]- ينظر: عباس حسن، النّحو الوافي، ط15. القاهرة: دت، دار المعارف، ج2، ص30-34.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص77.

[4]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص16.

[5]- المرجع نفسه، ج2، ص15.

ومكتب، واستخرج، واستنتج، فإنّ لكل من هذه الكلمات مثالا يحكم بناءها، وهو عدد حروفها المرتبة مع حركاتها وسكناتها (الفتحة والضمة والكسرة) مع مراعاة الحروف الأصلية والزائدة؛ لأنّ هذه الزوائد ثابتة بالنسبة للمثال وإنّما المتغير هو الأصل، نحو الميم في (مركب، مرقد) والألف والسين في (استخرج استنتج) وبما أنّ "مثال الكلمة هو وزنها، والعلاقة التي تربط بين عناصر الكلمة هي علاقة بناء؛ لأنّ حذف أي عنصر منها يقتضي زوال هذه الكلمة، مثل حرف (مُ) في كلمة مُكرِم"[1] فإنّ المُثُل التي تحكم بناء هذه الكلمات: كتب، وكاتب، ومكتب، واستخرج، واستنتج، يكون (فعل، وفاعل، ومفعل، واستفعل) وكل ما يُمكِنُ أنْ يأتي مُرتَّبا على ترتيب هذه الحروف، مع ثبات حركاته مع حركاتها وزوائده مع زوائدها فهو يندرج تحت هذه الأبنية أو المُثُل، وعدد مُثُل الكلمة محصور في العربية وِفقَ ما أجازته العرب، في "أوزانها وأبنيتها (الاسم المفرد والفعل المفرد) والذي قال به النّحاة: إنّها تبلغ ألفا وثلاثمائة مثال، وقد أحصى منها سيبويه ثلاثمائة تقريبا وهي أشهرها"[2] ومن هذه الأوزان ما هو سماعي، ومنها ما هو قياسي.

وأما المثال في مستوى **اللفظة** فيذهب عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنَّ "هناك مثالا واحدا للاسم وثلاثة مثل للفعل"[3] وكل منها يكون مثاله النواة زائد عدد المواضع التي يمكن أنْ يتوفّر عليها. والذي يفرِّق بين المثال في مستوى الكلمة والمثال في مستوى اللفظة، هو أنّ الوحدات المتصلة ببعضها البعض على مستوى اللفظة تربطها علاقة وصل (إمكانية الوصل وإمكانية الحذف) أما الوحدات المتصلة على مستوى الكلمة فتربطها علاقة بناء وعلى نحو ذلك المستوى التركيبي الحاصل بين الألفاظ، إذ إنَّ زوال وحدة من الكلمة هو زوال لبنائها، وكذلك زوال إحدى الألفاظ المبنية أو المبني عليها، هو زوال للبناء في المستوى التركيبي.

وأما المثال في **المستوى التّركيبي** فيتضمّن "**موضع العامل (ع)** يدخل فيه الابتداء والنواسخ والفعل الناسخ وغير الناسخ، **وموضع المعمول الأول (م1)** ويدخل فيه المبتدأ والفاعل (أو ما يقوم مقامهما) **وموضع المعمول الثاني (م2)** ويدخل فيه الخبر والمفعول (أو ما يقوم مقامهما): وهي النَّواة. وتلحق بهذه النَّواة مواضع للعناصر المخصصة (خ) (الحال والتمييز والمفاعيل الأخرى). ويرمز إلى هذه العناصر بالصيغة الآتية:

---

[1]– فتيحة بن عمار، دراسة تحليلية تقويمية لأنواع التمارين النحوية للسنة السادسة من التعليم الأساسي واقتراح أنماط جديدة بناء على النَّظرية الخليلية الحديثة، ص185.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص17.

[3]– المرجع نفسه، ج2، ص17.

بناء وصل

[(ع ← م1) ± م2] ± خ"[1].

وتوضحّ هذه الصيغة أنّ المثال في مستوى التراكيب، مُكوَّن من العامل ومعموليه (اللفظتين المبنيتين) "والعلاقة التي تجمع بينهما هي علاقة بناء لا وصل، وبالتالي حذف إحدى اللفظتين المبني أو المبني عليه، يؤدي حتما إلى زوال البناء أو زوال التركيب"[2] وتلي هذا البناء المخصِّصات التي تربطها بالبناء علاقة وصل لا علاقة بناء، لإمكانية حذفها وإمكانية وصلها مع بقاء البناء تاما.

وما يُميِّز مثال المستوى التركيبي عن مثال المستويات الأخرى التي تأتي تحته (الكلمة واللفظة) هو "أنّ العناصر الداخلة في اللفظة والداخلة في الكلمة، لا يُمكِن أنْ يحصل فيها تقديم وتأخير، أما المستوى الأعلى، فيمكن ذلك في بعض الأوضاع لكنْ بشروط"[3] وذلك لأنّ الترتيب في مثال الكلمة أو اللفظة ثابت ملازم لمجرى واحد، ولا يجوز التّقديم أو التأخير في ما بين وحداته. أما مثال المستوى التركيبي فإنّ وحداته لها إمكانية تغيير في المواضع، حسب ما تجيزه اللغة العربية من قواعد التقديم والتأخير، فتخضع بذلك هذه المواضع لترتيب مخالف، وفقا لمقتضيات المقام، كأنْ يتقدم المعمول الثاني على عامله لكن بشروط (أنْ يكون العامل مشتقا لا جامدا) نحو قولك: منطلقا كان زيدٌ.

8- الأصل والفرع: يُعدُّ مفهوما الأصل والفرع من المفاهيم التي وقفت النَّظرية الخليلية الحديثة على تحديدهما كمفهومين إجرائيين يرصدان العلاقة التي قد تربط بين وحدتين مختلفتين من حيث البِنيَة إلا أنّهما يجتمعان في شيء مشترك، إحداهما تكون أصلا والأخرى تكونا فرعا عنها، ويكون الأصل فيهما هو "ما يُبنَى عليه ولم يبن على غيره، وهو ما يستقل –أي يوجد في الكلام وحده– ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه فله العلامة العدمية (marque zéro). وأما الفرع فهو الأصل مع زيادة؛ أي مع شيء من التحويل"[4] ويأخذ الأصل العلامة العدمية؛ لكونه لا يحتاج إلى علامة تميّزه بخلاف الفروع التي

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص16.

[2]- فتيحة بن عمار، دراسة تحليلية تقويمية لأنواع التمارين النحوية للسنة السادسة من التعليم الأساسي واقتراح أنماط جديدة بناء على النَّظرية الخليلية الحديثة، ص189.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص15.

[4]- عبد الرحمن الحاج صالح "المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي" ص377.

تلازمها العلامة مُثبتَة؛ "إذ يكاد النّحاة يتفقون على أنّ الفروع هي المحتاجة إلى العلامة، والأصول لا تحتاج إلى العلامات؛ لأنّ العلامة زيادة والأصل عدم الزيادة، ولأنّ العلامة تخصيص، والعام أصل للخاص، ولأنّ العلامة تجعل اللفظ مركبا، والبسيط أصل للمركب"[1] وبهذا فإنّ ثبوت العلامات ملازم للفروع، أما الأصول فتبقى على وضعها الثابت دون علامة، وهو ما يميّزها عن الفروع.

وتظل العلاقة قائمة بين الأصل والفرع في الأصل المشترك؛ حيث يكون الأصل ثابتا، والفرع خاضعا للتغيّر. كما أنّ حركة الانتقال من الفرع إلى الأصل "لها مقابل وهي الحركة العكسية للتفريع، وهو عند النّحاة: (ردّ الشيء إلى أصله). فالتحويل على هذا طردي وعكسي"[2] طردي يرصد حركة الانتقال من الأصل إلى الفروع بالزيادة، وعكسي يرصد حركة الانتقال من الفروع إلى الأصل، بالحذف لكل علامة ثابتة في الفرع.

وإذ أخذنا المستويات اللغوية بدءا بالكلمة فاللفظة فالتركيب، فإننا نجد الكلمة اسما أو فعلا كانت هي أصل لما يمكن أنْ يتفرع عنها من فروع، فالاسم مفردا، يكون أصلا للمثنى والجمع. ومصغرا يكون أصلا للمكبر، ونكرة يكون أصلا للمعرفة، والمضاف والموصوف؛ إذ يأخذ الاسم المفرد النكرة العلامة العدمية، وتأخذ هذه الفروع العلامات المثبتة الدالة على المثنى والجمع والمعرفة والإضافة والصفة، وهي زوائد تلحق بالاسم لتدل على الفروع. وعلى نحوه يكون الفعل في صيغة الماضي والمضارع والأمر أصلهما على الترتيب، المفرد المذكر (فَعلَ∅) (أَفعلُ∅) (اِفعلْ∅) والفروع عنها تكون صيغ المؤنث والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا.

وأما اللفظة فيكون أقل ما يمكنُ أنْ يُنطَق به مما يدل على معنى، أصلا لما يمكن أن يتفرع عنه من فروع، وهو الاسم المفرد والفعل المتصرف، نحو قولك (كتاب، وفرس، وذهب، وكتبوا، ويكتبون) فهي أصول لما يمكن أنْ يلحقها من زيادة على مستوى اللفظة، نحو قولك: الكتاب، وكتاب زيد، وكتاب مفيد وفرس عربي، وأنْ كتبوا، وكي يكتبوا، وقد كتبوا، وما كتبوا، فكلها فروع محولة عن اللفظة النواة بالزيادة "ويسمى الأصل عند سيبويه (الاسم المفرد) إذا عُزِل عن زوائده وما يتفرع عنه بالزيادة (ما بمنزلة الاسم الواحد) وقد أطلق الرضي الأستراباذي اسم (اللفظة) على كل واحد من هذه الفروع، ويُمكِن أنْ نتواضع

[1]– حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النّحو العربي، ط1. عمان: 2001، دار الشروق، ص85–86.

[2]– المرجع نفسه، ص377–378.

على هذه التسمية، ونطلقها على الأصل بما أنّه (لفظة) مجردة من الزوائد"[1] ويعني ذلك أن الاسم المفرد والفعل المتصرف (الماضي والمضارع والأمر) كلها تبقى أصولا لما يمكن أنْ يتفرع عنها بالتحويل التفريعي، عن طريق الزيادات التي لها إمكانية الوصل والحذف، وتكون هذه الفروع كلها بمنزلة الاسم الواحد؛ لأنّها مما تنفصل وتبتدأ، كما أنها مما تُبنَى أو يُبنَى عليها.

وأما **التّركيب** فيكون أقل ما يُبنَى من الألفاظ، أصلا لما هو متفرِّع عنه بالزيادة، وأقل ما يُبنَى من الالفاظ يتحقَّق في لفظتين مبنيتين، نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ، والزيادة التي يمكن أنْ تلحق به تنقل البناء من الأصل إلى مختلف الفروع التي يمكن أنْ يجمعها البناء الأصل، نحو ما يوضحه الجدول الآتي[2]:

العامل	المعمول1	المعمول2
∅	زيد	منطلق
إنّ	زيدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسب عمرو	زيد	منطلقا
أعلمت عمرا	زيدا	منطلقا

الابتداء (الخلو من العوامل اللفظية)←

عوامل لفظية←

الأصل أو النّواة→

عمليات تحويلية ↓

ويأخذ الأصل في هذا البناء (∅زيد منطلق) العلامة العدمية؛ كونه أصلا لما يمكن أنْ يتفرع عليه من فروع، وتأخذ الأبنية المحمولة عليه بالتحويل التفريعي؛ أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع العلامات الثابتة (العامل الظاهر) وهي كلها فروع يجمعها الأصل (زيد منطلق) وتفرقها الزيادات المختلفة الدالة على التحويل بالزيادة أو الانتقال إلى الفروع.

9- الباب: يَنطبقُ مفهوم الباب في النَّظرية الخليلية الحديثة على ما تجمعه بنية واحدة أو على العناصر اللغوية المتكافئة بالمفهوم الرياضي، ولهذا يعرِّفه عبد الرحمن الحاج صالح، بأنّه "مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف، وتجمعهما بنية واحدة"[3] وهذا التصنيف تحت ما يُسمَّى بالباب، عُرِف عن النحاة في تصنيفهم للوحدات اللغوية، وحتى أبنية الكلم، وهو يتجاوز التصنيف بالجنس والفصل الذي عُرِف عن أصحاب النّزعة الأرسطية، ذلك أنّ النحو العربي "لا يكتفي بعملية الاشتمال؛ بل يتجاوزها

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص86.

[2]- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص109.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح "منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات" نقلا عن: صالح بلعيد، مقالات لغوية ص43.

بإجراء الشيء على الشيء أو حمل العنصر على الآخر: فهو لا يكتفي بالجنس الذي ليس إلا مجرد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات؛ بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر على حدّ تعبير النحاة أي بجعل العلاقة مباشرة بين العناصر التي توجد بين مجموعتين، على الأقل لاستنباط البنية التي تجمعها جميعا"[1] ويعني ذلك أنّ التصنيف بالباب كما عُرِف عن النحاة أعم وأشمل من التصنيف بالجنس والفصل، لأنّ التصنيف بالباب لا يكون إلا إذا تحقق بين البنى اللغوية تكافؤ تام، وليس مجرد صفة واحدة تجمعهما في جنس واحد أو فصيلة واحدة. ويعطي عبد الرحمن الحاج صالح مثالا لذلك بما يجمع بعض الكلم في باب واحد، للتكافؤ الحاصل بين أبنيتها، على النحو الآتي[2]:

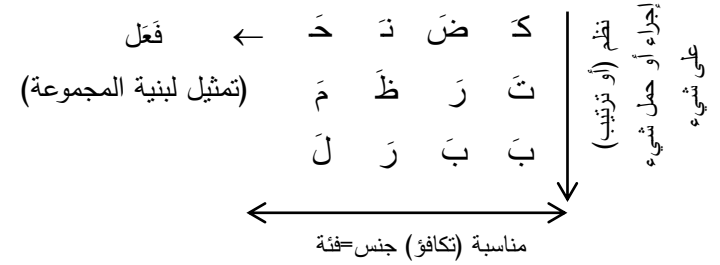

ويوضِّح هذا المثال المُحدِّد لما يندرج تحت باب (فَعَلَ) مثلا، أنَّ الوحدات اللغوية التي يجمعها هذا الباب، ليس عدد الحروف وحده، وإنّما التكافؤ الحاصل بين حروفها؛ من حيث "الكيف والكم، والكم هنا هو العُدَّة مع الترتيب، بمراعاة كل شيء في موضعه"[3] وهذا التكافؤ قد تحقق في هذه الكلمة من حيث الكيف؛ أي كيفية حركاتها وسكناتها وترتيبهما، ومن حيث الكم؛ أي عدد حروفها المُرتبة. وينطبق مفهوم الباب كذلك في النحو على نحو (إنّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(ظنّ) وأخواتها، والتي ينفرد كل منها باب خاص، لاشتراكها مع أخواتها في نفس العمل، أو تكافؤها في العمل بالنسبة لما يرد بعدها من الأسماء أو الأبنية.

ثانيا- النَّظرية الخليلية الحديثة والنَّظريات اللسانية الغربية: لقد كان هدف النظرية الخليلية الحديثة، هو إثبات الأسس العلمية والمنطق الرياضي، الذي أسس عليه الخليل وأتباعه نظرية النّحو العربي، مقارنة بالنَّظريات اللسانية الغربية، في تصوّر الظاهرة اللغوية، وكذلك منطلق التحليل اللغوي؛

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص22.

[2]- المرجع نفسه، ص22.

[3]- المرجع نفسه، ص23.

وذلك لما تراه أنّهم "اختصوا به دونهم بالعقل الخلاق؛ بل أيضا ما أظهروه من القدرة على وصف اللغة بتصور أصيل لم يسبقوا إليه أوّلا، ولم نَجِد ما يقابله في اللسانيات الحديثة في الغالب، وذلك مثل اكتشافهم مستوى لغوي يأتي متوسطا بين الكلمة وبين الجملة، وهو الذي سميناه بمستوى اللفظة (Lexie) وأنّ هذه اللفظة هي وحدة قابلة للامتداد بالزيادة...ولاحظنا أيضا أنَّ الذي نسميه (وَزْن الكلمة) إذا أمعنا النَّظر فيه فهو من أعمق ما وصفوه...ذلك لأنّه تمثيل دقيق لبنية الكلمة العربية، يتجاوز التحليل التقطيعي التسلسلي الذي يفضي إلى فرض مفهوم (المورفيم المُتقطِّع) في اللسانيات الحديثة"[1] ولهذا فقد جاءت معظم مفاهيم النَّظرية الخليلية الحديثة، دحضا لفرضية النَّظريات اللسانية الغربية، في تَصوّرَها الظاهرة اللغوية "إنّ الكلم –الثابتة منها والعدمية– لا تنتظم في الكلام على مثل الانتظام البسيط الذي يتصوره بعض اللسانين الغربيين وأكثر النُّحاة المتأخرين"[2] إضافة إلى نقد منطلق التحليل اللغوي عندهم، على النّحو الآتي:

1– النَّظرية الخليلية الحديثة والنَّظريات البنوية: ذهب عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنَّ التحليل اللغوي الذي صدر عن أصحاب الاتجاه البنوي، والذي يُنطلَق فيه من مفهوم المورفيم الذي هو عندهم أصغر وحدة دالة، وتنقسم بدورها إلى مورفيمات مستقلة ومورفيمات غير مستقلة، غير كاف لتحليل اللغة لما يراه من قصور في هذا التحليل؛ حيث ذهب إلى أنّ "البنويين الوظيفيين كمارتيني مثلا، يجعلون من المستوى التركيبي مجرد تركيب للمونيمات (وهي المورفيمات عند غيره؛ أي الدوال) وصنّف من أجل ذلك الدوال إلى عناصر تستقل وعناصر وظيفية، فكل الجمل تتركب بكيفية من الكيفيات من هذه العناصر الثلاثة عنده وعند من تابعه"[3] وهذه طريقة تحليل تعتمد الوظيفة وسيلة لتحديد نوع الوحدة اللغوية؛ حيث ترى أنّ كل وحدة قابلة للانفصال مؤدية وظيفة أو معنى في التركيب، هي وحدة وظيفية دالة، مقسمة هذه الوحدات الوظيفية بين التي لا تأخذ دلالتها إلا بما تتّصل به، وهي بذلك وحدات غير مستقلة، نحو (واو الجماعة، وألف التثنية، ونون النسوة، والضمائر المتصلة بالاسم أو الفعل. وبين التي تأخذ دلالتها مستقلة بذاتها، نحو الأسماء والأفعال (كتاب، وكَتبَ).

ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أنّ هذا التحليل قاصر؛ وذلك لأنّ "النّزعة التَّقطيعية، لا يمكنها أبدا أنْ تحلِّل بكيفية مرضية وعلمية الكلم العربية؛ بل والكثير من الدَّوال في عدد كبير من اللغات كالإنكليزية

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص10.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح "أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية" ص35.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص80.

والألمانية؛ إذ ليس كل اللغات بُنيت دوالها على انضمام قطعة إلى أخرى، فهناك من الوحدات الدالة ما ليس من قبيل القِطَع إطلاقا، وإذا حاول البنوي أنْ يسلِّط تحليله التقطيعي على كلمة مثل (أصحاب) فإنّه سيتعسف عندما يحاول أنْ يجد القطعة الدالة على أي قطعة دالة على الجمع، وذلك لأنّ مفهوم المجموعة ذات الترتيب تنقصهم، وكذا مفهوم الموضع كما يتصوره العلماء العرب"[1] ومفهوما المجموعة والموضع يطلق الأول منهما على ما يجمع الوحدات في بناء واحد؛ بحيث لا إمكانية لجزء منها في أنْ يُفصَل على بقية الأجزاء الأخرى؛ لأنّه يعتبر زوالا للبناء، وهو مُرتبِط بمفهوم الكلمة التي لا تخضع لهذا التقطيع، وإنّما تخضع لترتيب ثابت في جمع البناء لحركاتها وسكناتها مع مراعاة الحروف الأصلية والزائدة كل في موضعه، على نحو كلمة أصحاب "فالمجموعة من الهمزة الزائدة وسكون الصاد وزيادة الألف وترتيب ذلك أصولا وزوائد هو الذي يدل على الجمع، أي مثال (أفعال) لا الهمزة وحدها ولا الهمزة مع الألف"[2] وأما إخضاع هذه الكلمة للتقطيع، فإنّه لا يُعدّ سوى إزالة للعلاقة التي تربط بين هذه المجموعة من الوحدات المكوِّنة لها وهي علاقة البناء، دون وقوفنا منها على معناها الحقيقي.

وينفي مفهوم المثال (الوزن) في اللغة العربية، أنْ يكون مستوى الكلمة مبني على ضم قطعة إلى قطعة أخرى، وهذا ما يدعو إلى "اجتناب التّحليل المقطعي الرّامي إلى التمييز بين مجموعات المقاطع المفيدة، وتعيين الدلالة التي تفيدها كل مجموعة، فلئن كانت هذه الطريقة ناجعة إلى حدّ ما في لغة مثل الفرنسية، فهي لا تجدي نفعا في العربية؛ لأنّ الكلمات المعنية لا تحصل بضمّ عناصر إلى أخرى فيتسنى عزل بعضها عن بعض وتقسيمها إلى أجزاء مفيدة، والالتجاء إلى هذه الطريقة لا يفضي إلا إلى تلاشي الكلمة، بدون الفوز بما ننشده من التحليل"[3] ويوضح هذا أنّ فرضية المورفيم لا تنطبق على اللغة العربية، وإنْ صحّ هذا الافتراض على بعض كلماتها؛ لأنّ كلماتها مبنية على مُثُلٍ (أوزان) تحكم العلاقة بين وحداتها، وليست خاضعة لمجرد ضمّ وحدة إلى غيرها من الوحدات التي يمكن أنْ تتصل بها.

وأما بالنسبة للفظة فإنّ التقطيع الذي يمكن تسليطه على مستواها وفق فرضية المورفيم، لا يُمكِن اعتباره تحليلا مرضيا لوحدات الكلم المتصلة بها؛ لأنّ في هذا المستوى لا تعدّ هذه الوحدات سوى جزءا من اللفظة، التي هي أقل ما يُنطَق به مما ينفصل ويُبتَدأ، نحو (كتاب، وذَهَبَ) والتي تعدُّ في النَّظرية

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص23.

[2]– المرجع نفسه، ص78.

[3]– عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص15–16.

الخليلية الحديثة أصولا، يمكن أنْ تُفرَّع إلى وحدات أكبر طولا؛ تأخذ بالنسبة إليها الكلمات الموصولة بها مواضع مختلفة ثابتة، إلّا أنها لا تخرج عن كونها لفظة واحدة أو بمنزلة اسم واحد، نحو: كتابُ زيدٍ، والكتاب الذي على الطاولة، وقد ذهبت، وقد ذهبوا؛ وذلك "لأنّ العمل عند الخليليين تركيبي تفريعي، وهذا طبيعي لأنّهم ينطلقون في عملهم من أصغر ما يتخاطب به مفردا، ويعتمدون في ذلك –كما فعل الخليل وسيبويه– على عملية تفريعية (تحويلية) واحدة وهي الزيادة على الأصل وهي تخضع لقواعد معينة"[1] وبذلك فإنّ الوحدات اللغوية المتصل بالنواة، والتي تخضعها النظرة البنيوية للتقطيع على أساس أنّها مورفيمات، لا تعدو أنْ تكون فروعا محولة بالزيادة عن الأصل، الذي هو أقل ما يُنطَق به مما ينفصل ويُبتَدأ، وهي بذلك موصولة بالتفريع، ويمكن عدّها لفظة متفرِّعة عن النواة دون إخضاعها للتقطيع؛ لأنّها جزء من اللفظة نحو: بالكتاب، وكتاب زيد الذي على الطاولة، وقد ذهب، وإنْ ذهبَ، فهي ألفاظ فروع عن الأصل الذي هو فيها (كتاب، وذهب)؛ وذلك لأنّ "كلّ العناصر المفيدة القابلة للانفراد، تُعتبَر في اللسانيات الخليلية كأصول يمكن أنْ تُفرَّع منها وحدات أخرى بعمليات خاصة، وهذا بعد حصر الأصول. فهذا أقرب إلى الصياغة الرياضية من تحليل الجُمل، بعملية التقطيع المتسلسل والاستبدال، كما هو الحال عند الوظيفيين"[2] والصياغة الرياضية لعملية التفريع، هي حصر كل ما يُمكِن أنْ يتفرَّع عن الأصل، في شكل زُمرٍ رياضية تحصر عدد الفروع التي يمكن تفريعها عن الأصل.

ومثل ما انطبق على اللفظة من مفهومي الأصل والفرع، ينطبق على مستوى التراكيب في بنائها؛ إذ هي لا تتكوّن من مورفيمات على حدّ تعبير اللسانيات البنوية، وإنّما هي مُكوَّنة من لفظتين مبنيتين يتحكّم في بنائهما عامل، قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا، يكون معنويا في الأصل أو النواة (زيد منطلق) ويكون لفظيا في ما يمكن أنْ يتفرع على هذه النواة، في حالة ما إذا حُوِّلت إلى فروع بالزيادة، نحو (كان زيد منطلقا)؛ وذلك لأنّ "النّحاة العرب لم يجعلوا من العنصر الدال (المورفيم) الوحدة التي تتركب منها الجُمل كما فعله مارتيني، ولا الكلمة في مفهومهم أيضا؛ بل ولا اللفظة كما تصوروها، وبعبارة أخرى فإنّ لمستوى التراكيب، أو بنية الجملة وحدات خاصة به، وليست مجرد قسمة تركيبية لما تحته من المستويات...ينطلق النّحاة العرب في هذا المستوى من أقل ما يمكن أنْ يُنطَق به من الكلام المفيد، مما

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص83.

[2]– المرجع نفسه، ج2، ص83.

هو أكثر من لفظة، وذلك مثل : زيد منطلق، وهذا قد يجيء كلاما مفيدا ويتألف من لفظتين، ثم يختبرون هذا التركيب بزيادة ما يمكن زيادته مع بقاء هذه النّواة، وذلك مثل ما يوضِّحه الجدول الآتي:"[1]

∅.	زيدٌ	منطلقٌ
إنّ	زيدا	منطلقٌ
كان	زيدٌ	منطلقاً
حسبت	زيدا	منطلقاً
أعلمت خالدا	زيدا	منطلقاً
1	**2**	**3**

ويوضِّح الجدول أنَّ النّحاة ينطلقون في تحليل مستوى التراكيب، من الأصل الذي هو أقل ما يُبنَى من الألفاظ، والمتحقق في لفظتين (زيد منطلق) إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية لمختلف الوحدات اللغوية، ثم يقسِّمون مستوى التراكيب لا على أساس أنَّه مُركَّب من مستويات أقل كالكلمة واللفظة، كأقل مستوى يتكون منه التركيب؛ بل على أساس أنّه يتركّب من عامل ومعمول؛ لأنّ التّركيب قائم على عامل إما معنوي كالابتداء، وإما لفظي ظاهر كالنواسخ، وهنا يكون المؤثر في البناء لفظا ومعنى عاملا والمُتأثِّر بالعامل معمولا له، والأثر الذي يتركه العامل، هو الحركة الإعرابية التي تظهر على معموله.

2- النَّظرية الخليلية الحديثة والنَّظرية التوليدية التحويلية: لقد عاصر ظهور النَّظرية الخليلية الحديثة ظهور النَّظرية التوليدية التحويلية، التي انطلق فيها صاحبها من ردّ بنية اللغات إلى بنية عميقة واحدة هي بنية (فاعل-فعل-مفعول) ومحللا الجُمل إلى مركبات اسمية (الفاعل) ومركبات فعلية (الفعل إلى جانب المفعول) على شكل مُشجَّر، تكون فيه هذه المركبات بدورها مكونات مباشرة بالنسبة للجملة وما يمكن أنْ يندرج تحت هذه المُركَّبات هو بمثابة مُكوِّنات غير مباشرة، ومعلِّلا التّغييرات في ترتيب هذه المُكوِّنات في اللغات، بفكرة التَّحويل التي يتمُّ بمقتضاها إعادة ترتيبها في السَّطح، ويرى عبد الرحمن الحاج صالح "أنّ أصحاب النّحو التوليدي (ونظريات المكونات) في افتراضهم أنّ كل جملة تنقسم إلى تركيب اسمي وتركيب فعلي، هم ينطلقون من شيئين بالتحكم الكامل: مفهوم الجملة بدون تحديد، وافتراض انقسامها بدون دليل في البداية"[2] وافتراض انقسام الجمل إلى مركب اسمي ومركب فعلي، ليس هناك ما

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص80.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص74.

يدعمه حسب النّظرية الخليلية الحديثة؛ لأنّ الجمل نوعان: اسمية وفعلية، والاسم الذي يتصدر الجمل الاسمية لا يُعدُّ فاعلا يُثبِتُ هذا التقسيم، وإنّما هو لفظة اسمية بُنِي عليها لفظ آخر.

ويرى صاحب النَّظرية الخليلية الحديثة أنّ هذا التقسيم غير واقعي؛ لأنّه لا يعتمد سوى على نفس النَّمط المعهود عن الدراسات البنوية، وهو التَّقطيع؛ حيث إنّه قد "تجاوز هذا التحليل الساذج القرائنيون الأمريكيون بلجوئهم إلى التقطيع إلى مجموعات متداخلة من العناصر اللغوية، يُسمُّونها بالمكونات القريبة فجاء تشومسكي فاستطاع أنْ يَصُوغها على شكل شجرة، وهي مفهوم منطقي رياضي، ومهما كان فكل هذا عمل تحليلي تقطيعي"[1] على نحو ما يبيّنه المشجّر الآتي:

– الكتاب الذي على الطاولة ألّفه زيد.

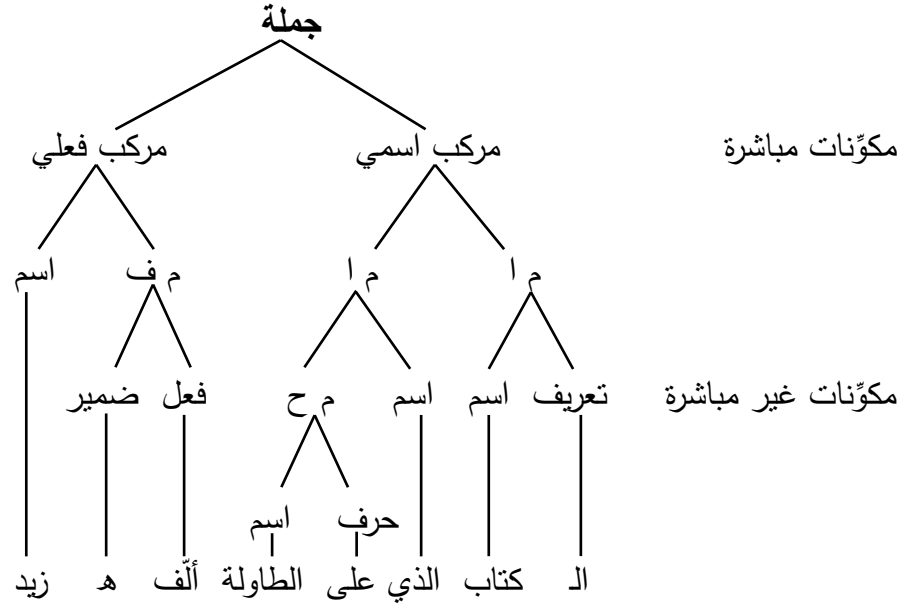

ويوضِّح المُشجَّر الذي صاغه تشومسكي لتحليل اللغة أنّ التحليل اللغوي قد اِنطُلِق فيه من فرضية انقسام الجملة إلى مركب اسمي ومركب فعلي، إلى أقل وحدة مكونة لها؛ حيث يُعدُّ المركب الاسمي والمركب الفعلي اللذان يوجدان تحتها مباشرة، بمثابة مكوِّنات مباشرة، وتعدُّ الوحدات التي تندرج ضمنهما مكونات غير مباشرة، إلا أنّ عبد الرحمن الحاج صالح يرى أنّ "التحويل بالزيادة والتعاقب هو الذي يحدد الوحدات في النَّظرية الخليلية ولا تحتاج إلى التحليل إلى (المكونات القريبة) الذي صاغه تشومسكي على شكل شجرة"[2] وهذا التحويل الذي قصده عبد الرحمن الحاج صالح يُقصدُ به التحويل التفريعي؛ أي الانتقال

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص83.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص34.

من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية للوحدات التي يمكن أنْ تلحق بالأصل، متخذة مواضع ثابتة بالنسبة لهذه النّواة، وبذلك فهي تُعدُّ جزءا من اللفظة. والأصل في المثال (الكتاب الذي على الطاولة ألفه زيد) يعدُّ النَّواة (كتاب) ثم بالزيادة التي تتصل به على اليمين (الـ التعريف) وعلى اليسار (الذي على الطّاولة) يصبح فرعا مُحولًا بالزيادة عن الأصل، وبذلك فهذه الوحدات المتَّصلة بالنواة، عن طريق التحويل بالزيادة، تُعدُّ لفظة فرعية على حدّ تعبير النَّظرية الخليلية الحديثة، دون اعتمادنا على تجزيئها إلى مكونات مباشرة ومكونات غير مباشرة؛ لأنّها ليست مندرجة؛ بل هي فروع عن الأصل.

ولا تُخرِج هذه الزيادات المتصلة بالنَّواة عن طريق التحويل التفريعي، الاسمَ أو الفعلَ عن كونه لفظة واحدة أو اسما واحدا، باعتبار أنَّ اللفظة في النَّظرية الخليلة هي ما تنفصل وتبتدأ، وهنا اللفظة (الكتاب الذي على الطّاولة) بأكملها جاءت منفصلة عما بعدها وفي موضع ابتداء، ثم بُنِيت عليها الجملة الفعلية التي تليها (ألّفه زيد) والتي تتكون من لفظتين مستقلتين عن اللفظة النَّواة الأولى، ويكون هنا "الانفصال والابتداء هما اللذان يمكِّنان الباحث من اكتشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام، وبهذا ينطلق الباحث من اللفظ أولا، ولا يحتاج إلى أنْ يفترض أي افتراض كما يفعله التوليديون وغيرهم، عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها"[1] وذلك لأنّ صاحب النظرية الخليلية الحديثة، يرى أنّ مستوى الجمل حاصل عن طريق البناء (بناء لفظة على لفظة) ويكون الانفصال والابتداء هما الكفيلان بتحديد الحدود الحقيقية الحاصلة في هذا البناء أو تحديد الألفاظ المكونة لهذا البناء، وأما افتراض الجملة مكوَّنة من مركب اسمي ومركب فعلي فإنّه ليس هناك ما يدعمه؛ إذ من الجُمَل ما هي جُمَل فعلية (كتب زيد المحاضرة) ومنها ما هي جُمَل اسمية (زيد كتب المحاضرة) ولا يمكن افتراض الاسم الذي تتضمنه الجمل الاسمية فاعلا؛ لأنّه لا يُعدُّ سوى لفظة مبني عليها لفظ آخر (زيد منطلق) أو مبنية عليه جملة أخرى (زيد انطلق أخواه).

وكما ذهب عبد الرحمن الحاج صالح إلى رفض فرضية انقسام الجملة كان قد ذهب إلى رفض فكرة التحويل التي جاء بها تشومسكي، مفسرا من خلالها تعدُّد الرُّتب التي تظهر في اللغات؛ حيث يرى أنّ "النَّمط التحويلي هو يكمِّل نمط المكونات عند تشومسكي وليس نمطا مستقلا، يَنطلِق من التحليل كما هو عند العرب، وهو فرق أساسي. فهذا اللغوي يتبنَّى نمط المكوِّنات، ثم بعد بيانه نقائصها، حاول أنْ

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص32.

يُصلِح ذلك بإدخاله عليها مفهوم التَّحويل"[1] واستدلّ عبد الرحمن الحاج صالح في دحض فرضية التَّحويل بجملة (كتب الرجال الطوال الرسالة) والتي لا يُمكِن أنْ يتقدّم فيها ما يشكل مع العامل (كتب) زوجا مرتبا (الفاعل–الرجال) وإذا تقدّم يخرج حكمه عن حكم الفاعل إلى حكم العامل "والعامل لا يتأخر عن المعمول الأول أبدا؛ لأنّهما يكوِّنان زوجا مرتبا ويُمكِن أنْ نُبيّن ذلك بتغيير الترتيب للمحتوى؛ أي بتأخير (كتب) عن (الرجال الطوال) ونمثِّل ما يحصل حينئذ من تغيير في البنية، لكنْ بعد التَّكييف العميق للصيغة التي يستعملها الغربيون:"[2]

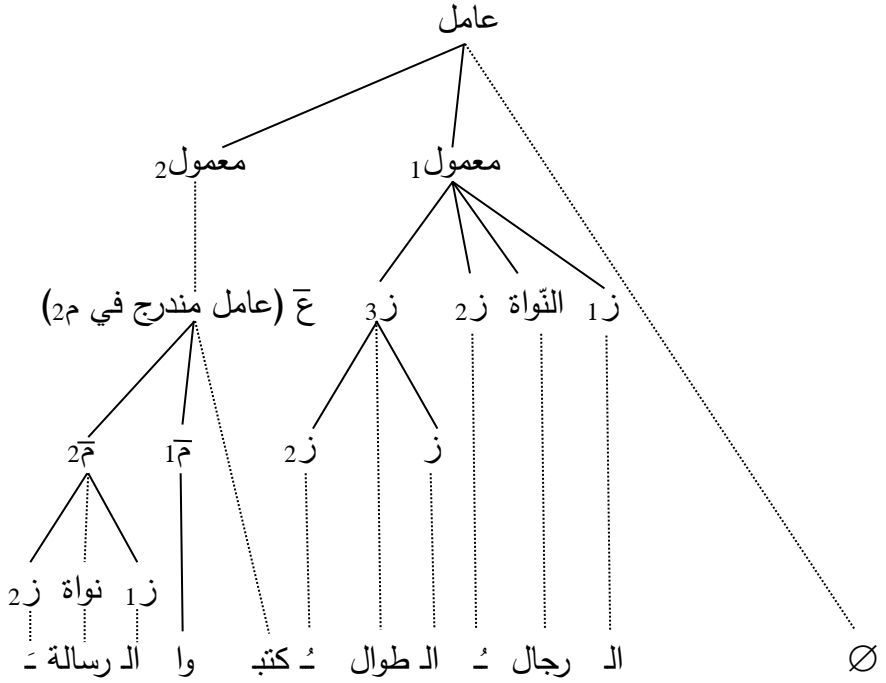

ويوضِّح المُشجّر أنّ تأخر العامل (كتب) عنْ معموله (الرجال) الذي يشكِّل معه زوجا مُرتَّبا، أخرج المعمول من حكم الفاعلية إلى حكم الابتداء، ولا يمكن اعتباره فاعلا، على نحو ما هو في النّظرية التوليدية التَّحويلية، لأنَّ العامل فيه قد أصبح عاملا آخر هو الابتداء، وليس الفعل، وقد يكون عاملا آخر في حالة دخوله مُثبتًا، نحو (إنّ أو كان) وهذا ما يوضِّح حسب النظرية الخليلية الحديثة "أنّ الترتيب بهذا المعنى هو جانب أساسي في البنية، وليس فقط اندراج الشيء في ما هو أعلى منه، ثم إنّه يبيّن أنّ المعمول لا يُقدَّم على عامله أبدا، ولذلك فإنّ جملة مثل التي مثلناها (الرجال الطوال كتبوا الرسالة) لا

[1]– المرجع نفسه، ص59.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص86.

يمكن أنْ تُعتبَر فيها الرجال، معمولا أولا لـ (كتبوا) وإنْ كان هو الفاعل في المعنى، وهذا يؤكد أنّ الفاعل في اللفظ غير الفاعل في المعنى، وأنّه لا يجوز تقديمه على عامله، والدليل على ذلك:

– موضع (العامل) الأول –وهو هنا الابتداء– يمكن أنْ يشغله عامل ملفوظ، كـ (إنّ) أو أي ناسخ كـ (إنّ الرجال كتبوا الرسالة) ولو كان الرجال فاعلا لما دخل عليه ناصب.

– موضع المعمول الأول تحت العامل الثاني يمكن أنْ يُستبدل بشيء لا يكون هو (الرّجال الطوال) وذلك مثل (الرجال الطوال كتب أخوهم الرسالة)"[1].

وبما أنّ قابلية الاسم (الرجال) الواقع على اليمين للنصب، وكذا عدم التطابق بينه وبين الفعل المُفترَض أنّه فاعل له، فإنّ ذلك يكون دليلا على كونه ليس فاعلا، ومن ثمّة فإنّ فكرة انقسام الجملة إلى مركب فعلي (فعل+مفعول) ومركب اسمي هو (الفاعل) كما جاء في النظرية التوليدية، أمر لا مبرِّر له حسب ما جاء في النّظرية الخليلية الحديثة، التي تعتبر أنّ العلاقة التي تجمع بين الألفاظ في مستوى الجملة، هي علاقة بناء، وليست الفاعلية والمفعولية كما ذهبت إليه النظرية التوليدية التحويلية.

وفي ما يخصّ الدّلالة التي عمل تشومسكي على إدراجها في نموذج النّظرية الموسعة، فقد ذهب عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ تشومسكي "قد حاول أنْ يُدرِج المعاني في نمطه في الدّفعة الثانية من تطوّره وهي مرحلة ما يسمى بالنظرية النمطية (Standard Théorie) فجعل المنطلق في التحليل بعد إثبات البنية التركيبية، التي هي الهيكل أو القالب، ثم يبحث بعد ذلك –لا قبل– عن محتوى هذا القالب الصوتي منه؛ أي ما يدل فيه من اللفظ المنطوق، والدلالي؛ أي المعنى الذي يمكن أنْ يدل عليه هذا الهيكل، وقد حاول بعض أتباع تشومسكي وهم كاتز (Katz) وفودور (Fodor) ثم بوسطال (Postal) أن يضعوا للتأويل الدلالي نظرية خاصة...وذلك مثل (أكل الولد التفاحة) (الـ) تعريف، (ولد) اسم/ مذكر/ آدمي/ صغير السن، (أكل) فعل/ فاعله حي/ نشاط/ غذاء/ إلخ؛ (تفاحة) اسم/ غير مصنوع/ نبات/ يؤكل/ إلخ"[2] إلا أنّ عبد الرحمن الحاج صالح يرى أنّ هذا التَّحليل الدّلالي، لا يمكنه حصر جميع المعاني؛ إذ "منْ يضمن لنا أنّ هذه المعاني الجزئية التي يستعملونها بالوحدات الدلالية، لا تَقبَل هي

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص87.

[2]– المرجع نفسه، ص89.

نفسها التجزئة إلى ما هو أبسط منها"[1] نحو دلالة (حي) التي لا تقتصر دلالتها على الإنسان وحده؛ بل تنقسم دلاتها على كل الكائنات الحية لتشمل بذلك الإنسان، والنّبات، والحيوان بما فيها الطائر والزاحف والبرمائي، وهنا يتعذر على هذا التحديد حصر المعنى الدلالي للفظة.

وبما أنّ هذا التحليل قاصر على حصر المعاني الدلالية التي يمكن أنْ يقتضيها اللفظ، فإن صاحب النظرية الخليلية الحديثة يرى أنّ تحليل القدماء المعنى، أجدى منه في هذه النّظرية اللسانية؛ إذ "يعتقد الخليليون أنّ المعاني تنقسم هي أيضا إلى أصول وفروع. فأما الأصول فهي التي تتحدد بدلالة اللفظ ليس إلا، وهي من معطيات المواضعة الخاصة بلغة من اللغات في زمان معين من تطوّرها، أما الفروع فهي المعاني التي تتحدد بدلالة اللفظ ليس إلا: دلالة الحال ودلالة المعنى، وهي تتفرع عن الأولى بعمليات تحويلية، من جنس العمليات العقلية وميدان دراستها البلاغة"[2] وذلك على أساس أنّ المعاني في النظرية الخليلة منها ما هو أصلي ومنها ما هو فرعي، بناء على أنّ النّحاة "يجعلون المعاني أصولا وفروعا كما فعلوا بالألفاظ، وهذا أيضا لا سبيل إلى وجوده في اللسانيات الغربية"[3] والمعاني الأصلية هي المعاني التي تقتضيها الألفاظ عند إطلاقها كدلالة الإنسان على الكائن العاقل، ودلالة الأسد على الكائن غير العاقل ومنها ما هو فرعي، وهي المعاني التي قد تُحوَّل انطلاقا من المعاني الأصلية إلى معاني أخرى تكون فرعا عنها وهي التي يقتضيها معنى اللفظ لا اللفظ في ذاته، كدلالة المجاز ودلالة الحال؛ إذ يكون "المجاز فرع الحقيقة؛ لأنّ ما عُدِل به عما يوجبه أصل اللغة، وُصِف بأنّه مجاز، وشرطه أنْ يقع نقله على وجه لا يُعرَى معه من ملاحظة الأصل، فالمعنى الأول لوضع اللفظ يُسمَّى حقيقة أو أصلا، في حين يُسمَّى المعنى الجديد مجازا أو فرعا"[4] نحو نقل معنى الأسد من الدلالة على الكائن غير العاقل إلى الشجاعة في قولك: قاتلت أسدا، وأنت تقصد رجلا شجاعا أو قوي البِنية.

وعلى نحو ذلك دلالة الحال التي تكون فرعا عن المعنى الأصلي؛ حيث يُنقَل فيها معنى اللفظ من المعنى الأصلي إلى معنى آخر فرعي، يدل عليه مقتضى الحال، نحو كلمة (السلام عليكم) التي تدل في أصلها الوضعي على (التحية) واقتضاء المقام لمعنى آخر، يكون فرعا عن المعنى الأصلي نحو (الوداع) في لحظة الافتراق.

---

[1]- المرجع نفسه، ص89.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص40.

[3]- المرجع نفسه، ص91.

[4]- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النّحو العربي، ص23.

وبما أنّ النحاة يقسمون دلالة الألفاظ إلى أصول وفروع، فقد جعلوا دلالة اللفظ ثلاثة أنواع هي "دلالة اللفظ، ودلالة المعنى، ودلالة الحال. ودلالة اللفظ هي التي يقتضيها اللفظ بالوضع، فالمعنى هنا وضعي، ثمّ تأتي دلالة المعنى، ويسميها عبد القاهر (معنى المعنى) وهي التي يقتضيها المعنى الوضعي لكن من حيث هو معنى، وطريقها العقل لا الوضع، وذلك مثل المجاز والكناية وغيرها أمّا دلالة الحال فهي التي يقتضيها حال الخطاب"[1] وما يقتضيه اللفظ هو معناه الموضوع له في الأصل، كاقتضاء لفظة الأسد **لمعنى** الكائن الحي الذي يسير على أربع قوي البنية له أنياب، يعيش في الغابة، مفترس ...إلخ واقتضاء هذا المعنى الأصلي لمعاني أخرى تكون فروعا عن المعنى الأصلي، كمعنى الشجاعة فهو معنى اقتضاه المعنى الأصلي (الكائن الحي الذي يسير على أربع قوي البنية له أنياب، الذي يعيش في الغابة) لا اللفظ؛ إذ يُدرَك عن طريق هذا المعنى الأصلي أنَّ الكائن الذي يتوفر على هذه الصفات هو شجاع. وأمّا دلالة الحال فهي التي تُدرَك عن طريق المقام، نحو قول أحدهم بين عُمَّال: السّاعة الثانية عشرة، فإنّ ما يقتضيه المعنى الأصلي أنّ الساعة تشير عقاربها أو أرقامها إلى منتصف النّهار، ولكنّ دلالة الحال تقتضي أنّه وقت الإفطار أو الخروج من العمل.

وما يمكن استخلاصه مما تقدم في هذا الفصل المتعلِّق بالنَّظرية الخليلية الحديثة، أنّ النَّظرية قد جاءت إثباتا للأسس العلمية والمنطق الرياضي الذي تأصَّلت عليه الدراسات النحوية عند العرب القدماء مقارنة بالدراسات اللسانية الحديثة، والتي استدل عليها صاحب النَّظرية بالإجراءات المُعتمدَة في التحليل اللغوي عند النّحاة القدماء، انطلاقا من استقامة اللفظ، والانفصال والابتداء، والعامل، والأصل والفرع وغيرها من المفاهيم الإجرائية المعتمدة في التحليل اللغوي، وكلّها تُثبِت التفكير العلمي في طريقة التحليل اللغوي عند النحاة القدماء، وكان الباحث بذلك قد أثبت الأسس والإجراءات العلمية التي تتميز بها نظرية النّحو العربي على النماذج اللسانية التي قدمتها النَّظريات اللسانية الغربية؛ حيث رسم تَصوُّر النحاة الظاهرة اللغوية وعملية التحليل اللغوي، انطلاقا من كيفية انتظام الوحدات اللغوية في مستوى اللفظة مُكوَّنة من الأصل (الاسم المفرد والفعل المتصرف) مع ما يمكن أنْ يدخل على كليهما من الكلم التي تأخذ مواضع مرتبة على مثال واحد بالنسبة للأصل، ثمّ يأتي مستوى البناء الحاصل بين الألفاظ، فيكون أقل ما يمكن أنْ يُبنَى من الألفاظ، أصلا لما يُمكِن أنْ يلحق به من زيادة، ويتحكم في هذا البناء إمّا عامل معنوي (بالنسبة للأصل) وإما عامل لفظي (بالنسبة للفروع) ثم يأتي موضع أدوات التصدير التي

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص90–91.

يمكن أنْ تعلو هذا البناء، مانعة المعمولات في أنْ تتقدّم على عاملها، وبذلك يكون الباحث قد أثبت كفاءة نظرية العامل في والوصف والتفسير.

وإنّه ليس من الموضوعية نُكران الأسس العلمية التي قامت عليها النّظرية النّحوية العربية؛ إذ تَثبُت جدارتها أمام الدراسات اللسانية الحديثة، في كونها النَّظرية التي ظلت مسيطرة طوال قرون عديدة، بالرغم من المحاولات المستجدة التي عملت على استثمار هذه النَّظريات اللسانية، بحثا عن نموذج نظريّة تتجاوز نظرية العامل، إلا أنّ النّماذج اللسانية التي قدمها عبد الرحمن الحاج صالح في مقارنته اللسانية بين النَّظرية النحوية العربية والنَّظرية اللسانية الغربية، هي نماذج أولية ولم تكنْ قد عرفت التطورات المشهودة لها في ما هي عليه الآن؛ إذ لم ينته الاتجاه الوظيفي في بحثه اللساني عند حدود التقطيع إلى وحدات دالة وغير دالة؛ بل عرف عبر مراحل تاريخه نظريات لسانية حديثة، نحو النّموذج الذي استثمره المتوكل في إطار تطبيقه نموذج نظرية النحو الوظيفي على اللغة العربية، كما أنّ النَّموذج اللساني الذي قدمته النَّظرية التوليدية التحويلية في بدايتها يختلف عن النماذج التي عرفتها هذه النظرية في مراحل متأخرة من بحثها اللساني نحو النّموذج الذي استثمره الفاسي الفهري في إطار مشروعه اللساني، وهذان النّموذجان كلاهما قاما على إسقاط نظرية العامل في التحليل والتفسير اللغوي، وهو ما يؤكِّد قابلية اللغة العربية للوصف والتّفسير وِفقَ أيّ نموذج نظريّة لسانية. وكما قال ابن جني إنّ "كل من سلك في علة صحيحة وطريق نَهجةٍ كان خليل نفسه وأبا عمر فكره".

الفصل الثالث: لسانيات العربية

نموذج النظرية التوليدية التحويلية لعبد القادر الفاسي الفهري

لسانيات العربية*: نموذج النّظرية التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسي الفهري: ظهر هذا النَّوع من الكتابة اللسانية –لسانيات العربية– في المغرب العربي، في الثمانينات من القرن الماضي عندما شرع بعض العائدين من البعثات الطلابية إلى الجامعات الغربية، في تطبيق نظريات البحث اللساني على اللغة العربية، وتُعدُّ "مِنْ أهم المحاولات الجريئة في لسانيات اللغة العربية، والتي يُشادُ بها في أكثر من مناسبة لسانية، نموذجا للتلقي الفاعل للفكر اللساني الغربي، تلك التي أسّس لها **أحمد المتوكل** وجماعته من الوظيفيين في المغرب الأقصى، وبعض المتابعين له في الجزائر بشكل خاص، كما تُعدُّ من المحاولات التي حازت في عصرنا قصب السّبق، ونالت شهرة ممتدَّة في البلاد العربية، تلك التي أسس لها الفاسي الفهري وتلامذته، والمتأثرون بمنهجه في المغرب الأقصى، ومن شايعهم في بعض البلاد العربية كالجزائر، والذين حاولوا تلمس المنهج التوليدي، وتطبيق آلياته التفسيرية في إعادة وصف منظومة اللغة العربية"[1] وذلك إيمانا من هؤلاء الباحثين اللسانيين بأنّ اللغة العربية كغيرها من اللغات الطبيعية، يمكن وصفها بآليات ومعطيات جديدة تتجاوز نظرية النّحو العربي، مما توصّلت إليه أحدث نظريات هذا العلم الحديث.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا النَّوع من الكتابة اللسانية، قائم على غرار النَّوعين الأولين من الكتابات اللسانية؛ أي على موضوع ومنهج وغاية. ونتعرّض من خلال هذا الفصل إلى نموذج النّحو التوليدي التحويلي الذي قدمه الفاسي الفهري للغة العربية في إطار مشروعه اللساني، ونتعرض في الفصل الذي يليه إلى نموذج النحو الوظيفي الذي قدَّمه المتوكل؛ للوقوف على مدى تحقيقهما الغاية التي ينشدانها والهدف الذي منْ أجله أُرسِيت لسانيات العربية في المغرب العربي على يدي الباحثَيْن.

لقد ظهرت أعمال عبد القادر الفاسي الفهري، حول تطبيق النظرية اللسانية التوليدية التحويلية على الظواهر اللغوية العربية في شكل بحوث متفرقة، مثلتها كتبه التي يوضحها المسرد الآتي:

---

* تبنينا مصطلح لسانيات العربية، وليس اللسانيات العربية؛ حتى لا نقع في الإشكالية التي ترى أنه ليس هناك (اللسانيات العربية) وإنما هناك (لسانيات عربية) كونها تجعل اللغة العربية موضوعا لدراستها اللسانية، والعلم يوسم بموضوعه لا بالعرق الذي ينتمي إليه؛ حيث نقول (طب العيون وطب الصدر وطب العظام) ولا نقول الطب الفرنسي والطب الإنكليزي...إلخ، والحال نفسه ينطبق على اللسانيات مع اللغة العربية.

[1]– ينظر: نعمان عبد الحميد بوقرة "الكتابة اللسانية العربية من الرؤية الغربية إلى التأصيل الإسلامي للمنهج قراءة وصفية في صور التلقي ونماذج الصياغة" مجلة الدِّراسات اللغوية والأدبية، السَّنة الأولى، العدد الأول، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا: 2009، ص20–24–25.

العنوان	السنة
اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية	1985
المعجم العربي.	1986
البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجُملة	1990
المعجمة والتوسيط	1997
المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي	1998

وقد عالج الفاسي الفهري من خلال هذه المُؤلَّفات، التي تندرج تحت هذه العناوين المختلفة عدة قضايا في اللغة العربية، وكان هدفه الرئيس من هذه الأعمال هو "وصف اللغة العربية الحالية، وصفا كافيا، يمكِّن من بناء نظرية للغة العربية أو (نحو) يمثل الملكة الباطنية لمتكلم هذه اللغة، ومستعملها"[1] وبهذا يتحدد موضوع الكتابة اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري في **اللغة العربية المعاصرة أو الحالية بتعبيره**، وأمّا منهجه فهو وصفي، عمل من خلاله على إعادة وصف قواعد اللغة العربية، وتفسير عملية اشتغال بُنَاها التركيبية، وِفْق نموذج النظرية التوليدية التحويلية الذي طوَّرته بريزنن (Brisnene) وآخرون. وهذه النّظرية "تجد أصولها في عدد من الأعمال التي أنجزت في إطار النّحو التوليدي التحويلي، وخاصة بريزنن (1978) وقد تطورت هذه النظرية على يد بريزنن (1979) و(1980) وكابلن (Kaplan) وبريزنن (1980) وگريمشو (GrimShaw) (1980) وأندروز (1979) (Andrews) ونيدل (Nidle) (1979) وموهانن (Mohanan) (1980) والفاسي الفهري (1980) وآخرين، وسيقتصر العرض الذي أقدمه هنا، بصفة جوهرية على تحديدات تتعلق بالصياغة، مستخلصة من عمل كابلن وبريزنن (1980)"[2] ويوضح هذا القول أنّ النّظرية التي أسس لها تشومسكي لم تخضع لنموذج واحد، بل عرفت عدة نماذج عبر مراحل تاريخها، آخرها النموذج الذي طوره كل من بريزنن وكابلن، كما يوضّح أنّه علاوة على كون الفاسي الفهري متتبعا مسار النّظرية، كان رائدا من روادها؛ لما أسهم به من أبحاث في تطوير هذا النموذج الذي قدمه الباحثان، والذي جاء وفقه النموذج الذي اقترحه للغة العربية.

ومن القضايا التي عالجها الفهري في إطار مشروعه اللساني حول تطبيق هذه النظرية اللسانية على اللغة العربية، نجد:

[1]–عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص32.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص80–81.

أولا- الرُّتبة الأصلية في اللغة العربية: جاء في ما أسّس عليه تشومسكي نظريته التوليدية التحويلية، أنّ الرُّتبة الأصلية في جميع اللغات الطبيعية هي من قبيل نمط (فا-ف-مف) مع إنكاره أنْ تخرج اللغات عن هذا النّمط؛ حيث اعتبر الجُمل فيها مُكوَّنة من مركب اسمي هو الفاعل ومركب فعلي هو الفعل مع المفعول (مركب اسمي + مركب فعلي) على أساس أنّ هناك "عدمَ تناظر بين الفاعل والمفعول؛ حيث يَقع الفاعل والفعل في عبارتين منفصلتين، أمّا الفعل والمفعول فيكوِّنان عبارة واحدة هي ما نسميه بـ (المُكوِّن الفعلي)"[1] نحو قولك: العلم يصنع الحضارة، ويُعتبَر -حسب تشومسكي- (العلم) الفاعل (المركب الاسمي) الوارد في العبارة المنفصلة عن عبارة (يصنع الحضارة) التي هي بمثابة المركب الفعلي المُكوّن من (الفعل + المفعول) ويكمن عدم التناظر بين الفاعل والمفعول حسبه، في كون الأول (الفاعل) له إمكانية أنْ يُحذَف، وبخلاف الثاني الذي يظلّ متصلا بالفعل اتصالا دائما، ما يجعلهما يشكلان مركبا واحدا.

وقد ذهب عبد القادر الفاسي الفهري، إلى أنّ اللغة العربية ليست من قبيل النّمط الذي وضعه تشومسكي، وإنّما هي من قبيل نمط (فعل فاعل مفعول) وذلك بناء على ما جاء به گرينبرك (Greenberg) في عمله الرائد حول الرتب في اللغات؛ حيث "لاحظ گرينبرك (1966) أنّ الرُّتَب المنتشرة في اللغات، للمكونات الثلاثة التي توجد في الجُمل هي: (أ) (فا ف مف) (كما في الإنگليزية والفرنسية، والإيطالية، إلخ) و(ب) (فا مف ف) (كما في اليابانية، والفارسية، والتركية، إلخ) و(ج) (ف فا مف) (كما في العربية، والأرلندية، والغالية، إلخ)"[2] وإنّ العمل الذي قدمه گرينبرك قد أدَّى بالعديد ممن نَحَو الاتجاه التوليدي التحويلي في دراستهم اللغة من منظور هذا الاتجاه، إلى مراجعة معطيات النظرية؛ قصد تطويعها لهذه الأنماط اللغوية المتباينة.

وقد اتّجه عبد القادر الفاسي الفهري نحو تطويع هذه النّظرية اللسانية لقواعد اللغة العربية، انطلاقا مما توصَّل إليه گرينبرك حول الرُّتب في اللغات؛ حيث يقول "اِعتَبر گرينبرك أنّ العربية من نمط (ف فا مف) واِعتبَرتُ هذا أصل الرُّتبة كذلك في إطار التّحليل التوليدي التحويلي الذي قدّمته لهذه اللغة"[3]

---

[1]- تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، ص85.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري "ملاحظات حول البحث في التركيب العربي" أعمال الندوة الجهوية التي عقدت بالرباط سنة 1987: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) ط1. بيروت: 1991 دار الغرب الإسلامي، ص71.

[3]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص105.

ودحضا لفرضية تشومسكي حول الرُّتبة في اللغة العربية، انطلق الفاسي الفهري في الاستدلال على هذه الرُّتبة، قبل شروعه في بيان القواعد التحويلية التي يمكن أنْ تطرأ عليها، وقد ظهرت هذه الاستدلالات في بحوثه التي ذهب من خلالها إلى أنّ مُؤشِّرات أصلية هذه الرُّتبة بالنسبة للغة العربية تظهر في[1]:

– أنّ هذه الرُّتبة توجد في الفعل الذي يتضمن فعلا متعديا؛ حيث يتوسط الفاعل بين الفعل والمفعول، نحو ما هو في الأمثلة الآتية:

– ألقى زيد قصيدة.

– عدم إمكان اللبس في الجُمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول دون إعراب بارز، نحو ما هو في الأمثلة الآتية:

– ضرب عيسى موسى

ويأتي الاسم الأول في الجملة فاعلا والاسم الذي يليه مفعولا على الترتيب؛ أمنا للبس، إلا أن الأمر يلتبس في حالة ما إذا كانا الاسمان اللذان يُعتبران فاعلا، مُتصدريْن الجُملة؛ أي مُرتَّبيْن عكس الترتيب المُستدَل على أصليته، نحو ما في الجُملتين.

– عيسى ضرب موسى.

ويتعذر في هذه الحالة تحديد الفاعل من المفعول، إلا من خلال الرُّتبة (ف فا مف) التي من تُمكِّن من معرفة الفاعل من المفعول، وهذا ما يدعم الاستدلال على أصليتها.

– بعض القيود على الإضمار، فالنُّحاة يَذكُرون أنّ مُفسِّر الضمير يجب أنْ يتقدَّمه إمّا لفظا أو رتبة. أمّا تَقَدُّمه لفظا، فنحو قوله تعالى ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[البقرة: 124]

وأمّا تَقدُّمه رتبة، فنحو ما هو في المثال الآتي:

– دخل مكتبَه زيدٌ.

ومُفسِّر الضّمير في الآية (إبراهيم) مُتقدِّم لفظا؛ حيث جاء قبل الضمير المُفسَّر، وفي الثانية (زيد) مُتقدِّم رتبة؛ حيث مُفسِّر الضمير فاعلا، وهي الرُّتبة التي تقع قبل المفعول في الترتيب الأصلي (ف فا مف). ولا يجوز أنْ يتأخر المفسر عن الضمير في الرُّتبة واللفظ، نحو ما هو في لحن الجُملة الآتية:

– ؟؟؟ ابتلى ربُه إبراهيمَ.

[1]– ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص105.

ويكمن لحن هذه الجُملة في كونها تخرق قاعدة الإضمار التي وضعها النُّحاة؛ حيث مُفسِّر الضمير (إبراهيم) متأخر لفظا عن الضمير المُفسِّر له، ومتأخر رتبة؛ حيث مُفسِّر الضمير في الجملة مفعول وليس فاعلا، وهي الرُّتبة التي تقع بعد الفاعل في الترتيب (ف فا مف). وهذا القيد الذي وضعه النُّحاة لمُفسِّر الضمير (تقدم المفسر في الرُّتبة) يدعم الاستدلال على أصلية هذه الرُّتبة.

– ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل، فالفعل يطابق الفاعل جنسا وعددا، إذا تقدم الفاعل عليه، أمّا إذا لم يتقدَّم فلا يطابقه في ذلك، نحو ما هو في الأمثلة الآتية:

– جاء الأولاد.

– الأولاد جاؤوا.

– ؟؟؟ جاؤوا الأولاد.

ويُثبِت لحن الجُملة الأخيرة أنّ الرُّتبة الأصلية للغة العربية هي (ف فا مف)؛ حيث إنّها تمنع تطابق الفعل والفاعل إذا كان الفعل مُقدَّما، وتفرض مطابقة الفعل للفاعل إذا كان الفاعل مُقدَّما؛ إذ يستدعي نقل الفاعل من رتبته الأصلية إلى الصدارة، إلحاق ضمير بالفعل يدل على المطابقة، ولا يستدعي ذلك في رتبته الأصلية.

ويرى الفاسي الفهري أنّ هذه المؤشرات التي تشمل وجود هذه الرُّتبة في الجُملة التي تتضمن فعلا متعديا، وكذا أمن اللبس في الأسماء التي تظهر دون إعراب بارز في هذه الرُّتبة، وكذا قيود الإضمار وظاهرة التطابق، كلّها مؤشِّرات كافية تدل على أنّ الرُّتبة الأصلية للغة العربية، هي من نمط (فعل فاعل مفعول). ودعما لهذه الاستدلالات أضاف الفهري استدلالا آخر مفاده: أنّ الاسم يأتي رأسا للمركب الاسمي والحرف رأسا للمركب الحرفي والصفة رأسا للمركب الوصفي، وبما أنّ "العربية يرد فيها الاسم في صدر المركب الاسمي، والحرف رأسا في صدر المركب الحرفي، والصفة رأسا في صدر المركب الوصفي ... إلخ. فإذا عمّمنا هذا المبدأ ليشمل الجُملة (على اعتبار أنّ الفعل رأس للجملة) أمْكَن أنْ نقول: إنّ الفعل في صدر الجُملة هو أصل الرُّتبة، كسائر الرؤوس الأخرى التي تُوجَد في صدر مُركّباتها"[1] وهذا ما يعنى أنّ الفعل كذلك يكون رأسا للجملة الفعلية، أخذا بمبدأ الرأس في الصدر.

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص108.

وأضاف الفاسي الفهري تأكيدا على أصلية هذه الرُّتبة، استدلالا آخر في كتابه (البناء الموازي) مفاده أنّ ثبوت هذه الرُّتبة في المركبات الضميرية، سواء كان الضمير منفصلا أو متصلا، دليل على أصليتها، نحو ما هو في الجُملتين الآتيتين:

– أعطيتنيه.

– أعطيتني إياه[1]

وترد الضمائر بما فيها المتَّصلة في المثال الأول والمنفصلة في المثال الثاني، على الترتيب المستدل عليه؛ حيث ورد الفعل ثم الفاعل، ثم المفعول$_1$ ثم المفعول$_2$، ولا إمكانية لها في خرق هذا الترتيب وهو ما يدعم الاستدلال على أصلية الرتبة المُستدَل عليها.

وأنهى الفاسي الفهري استدلالاته على أصلية هذه الرتبة، بقوله إنّ "هذه الوقائع ووقائع أخرى أوردناها في أماكن أخرى تبيِّنُ أنّ اللغة العربية رتبتها هي (ف فا مف)"[2] وهذه الاستدلالات التي وظَّفها الفاسي الفهري على أصلية هذه الرُّتبة تخص الجُمل الفعلية. أمّا الجُمل الاسمية فقد هدف الفهري إلى الجمع بين بنيتها وبنية الجُمل الفعلية في أصل الرُّتبة المُستَدل عليها من خلال افتراض الرابط (كان)؛ حيث قال "وبالفعل فقد لجأنا إلى افتراض آخر، ينفي عن اللغة العربية أنّ تكون لغة مُعقَّدة أو غير طبيعية. وهذا الافتراض هو ما أسميناه بالافتراض الرابطي. وهو افتراض يُوحِّد بين الجُمل التي اِعتُبِرت اسمية وتلك التي اِعتُبِرت فعلية. وهذا الافتراض يعني أنّ الجُمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية جمل ذات رابطة (أو رابطية) مثلها في ذلك مثل الجُمل التي تظهر فيها رابطة كما في الجُملة الآتية:

– كان حسين ملكا"[3].

وذهب الفهري من هذه الجُمل إلى اعتبار الفعل الناسخ (كان) فيها رابطا، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الجُمل الاسمية التي لا يظهر فيها هذا الفعل، جمل ذات رابطة مُقدَّرة، ورأى أنّه "إذا صحّ هذا الافتراض، يكون المركب الاسمي الموجود في نحو (الهرم مرتفع، والسُّكَّر من القصب) فاعلا. وبالفعل فهناك ما يدل على أنّ هذا المركب فاعل، باعتبار خصائصه الإعرابية (إذ هو مرفوع) والرُّتبية (في الرُّتبة

[1]– ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجُملة، ط1. الدار البيضاء: 1990، دار توبقال للنشر، ص56.

[2]– المرجع نفسه، ص57.

[3]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص134.

الأولى بعد الفعل) والإحالية (حيث يراقب فاعل الصفة، أو الفضلة بصفة أعم)"[1]. وحسب الفهري فإنّ الاسم المُتصدِّرَ الجُملة الاسمية فاعل باعتبار حركته؛ حيث يأتي مرفوعا على نحو الفاعل، وباعتبار رتبته؛ حيث يلي الفعل الرابط المُقدَّر (كان) على نحو ما يرد الفاعل بالنسبة للفعل، وباعتبار إحاليته؛ حيث يراقب صفة الارتفاع، نحو (الهرم مرتفع) أو الفضلة، نحو (السُّكّر من القصب).

ثانيا- القواعد التحويلية (تغييرات الرُّتبة الأصلية): انطلق الفاسي الفهري في تفسير التغييرات التي يمكن أنْ تطرأ على هذه الرُّتبة (ف فا مف) المُستدَلِّ عليها كأصل لترتيب مكونات الجملة في اللغة العربية، من مفهوم **التبئير والخفق والتفكيك** التي يتم بمقتضاها نقل المُكوِّنات من رُتبَتها الأصلية إلى رُتَب مختلفة، مشتقة من هذه الرُّتبة الأصلية. وتحكم هذا النقل أو التغيير في الرُّتبة عدد من القيود "وذلك على اعتبار أنّ المكون التَّحويلي له قدرة توليدية كبيرة؛ فكما يُنتِج جملا نحوية، يُنتِج جملا لاحنة (غير نحوية) فالبحث في القيود يؤدي إلى الاكتفاء بتوليد الجمل النَّحويَّة فقط"[2] وبما أنّ التحويلات لها توليد عدد من البنى اللغوية قد يأتي البعض منها سليما، كما قد يأتي البعض منها لاحنا، فقد جعل الفهري لكل نوع من التحويل قيودا خاصة، وذلك على النّحو الآتي:

1- التبئير (الموضعة): يُعرِّف الفهري هذا النَّوع من النَّقل بأنه "عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى، كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية ... إلخ من مكان داخلي؛ أي داخل الجُملة إلى مكان خارجي (خارج الجُملة)"[3] ويعني ذلك أنّ هذا النَّوع من النَّقل أو التحويل، يَتمُّ في البنية السطحية للجملة، عن طريق إخراج مكوِّن من مكوِّناتها من الترتيب الأصلي في البنية العميقة إلى خارج الجُملة ويشمل هذا النَّوع من النَّقل المركبات الاسمية (الأسماء) والمركبات الحرفية (التي يأتي حرف الجر رأسا لها) والمركبات الوصفية (التي يأتي الموصوف رأسا لها) والمركبات الموصولة (التي يأتي اسم الموصول رأسا لها). ويستدل الفهري على هذا النَّوع من النَّقل أو التحويل بالجُمل الآتية: "إياك نعبد، الله أدعو، في الدّار وجدته، غدا سنلتقي، أميتا كان؟"[4]

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص135.

[2]- عبد السلام شقروش، النظرية التوليدية التحويلية وأثرها في البحث اللساني العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، إشراف: رابح بوحوش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار -عنابة، الجزائر: 2013 ص102-103.

[3]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص114.

[4]- المرجع نفسه، ج1، ص114-115.

ويَعدُّ الفهري المقولات التي تحتل الموقع الأول في هذه الجُمل، والتي تشمل المركب الإضافي (إياك) والمركب الاسمي (الله) والمركب الحرفي (في الدار) والظرف (غدا) والاسم (ميتا) مقولات نُقلَت من رتبتها الأصلية داخل الجُملة، إلى خارجها يمينا؛ إذ الأصل الذي تقتضيه رتبة هذه الجُمل، قبل أن تُنقَل إلى مكان البؤرة، هو على النحو الآتي: نعبد إياك، أدعو الله، وجدته في الدار، سنلتقي غدا، أكان ميتا؟

ويرى الفهري أنّ لهذا النَّوع من النَّقل قيودا خاصة "منها ما يتعلق بالمكان المَصدَر؛ أي المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة، ومنها ما يتعلق بالمكان الهدف؛ أي المكان الذي تنتقل إليه هذه المقولة ومنها ما يتعلق بميدان التحويل، ومنها ما يتعلق بصورة التحويل، ومنها ما يتعلق بخَرْج التحويل؛ أي البنية الناتجة عن خَرجِ التحويل"[1] وهذه القيود التي تتعلق بكل من المصدر، والهدف، وميدان التحويل وصورة التحويل وخرج التحويل، أو البنية الناتجة عن التحويل، تسمح بالتبئير في حالة ما إذا كان النَّقل محترما القيود التي تتعلق بكل منها، وتمنع نقل التبئير في حالة ما إذا لم يخضع أحد منها للقيد الذي يتعلق بها.

والقيود التي تتعلق **بالمكان المَصدَر**؛ أي المكان الذي تنتقل منه المقولة الداخلة في الجُملة، إلى الربض الأيمن للجملة (خارج الجُملة) اعتمد فيها الفهري على القيود التي وضعها النُّحاة شرطا على التقديم، جاعلا إياها قيدا على المَصدَر، ومفاد هذا القيد أنْ لا يتصدَّر المَصدَرَ (الجُملة المنقول منها المُكوِّن) أحدُ المقولات التي تمنع أنْ يعمل ما بعدها في ما قبلها، وهذه المقولات هي "أدوات الاستفهام وأدوات الشرط، وأدوات التحضيض، ولام الابتداء، وكم الخبرية والحروف الناسخة، والأسماء الموصولة والأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، وأدوات العرض"[2] وهذه المقولات التي وضعها النُّحاة شرطا على التقديم، تمنع أنْ يتقدم أحد المعمولات على العامل، فإذا تقدم معمولها، وتوسّط بينه وبين العامل أحد هذه المقولات صار المُتقدِّم في حكم الابتداء، ومُنِع العامل أنْ يعمل في ما قبله، وهي بذلك مانعة التقديم في نظر النُّحاة، ومانعة التبئير في نظر الفهري، كما يدل على ذلك لحن الجُمل الآتية:

"– ؟؟؟ زيدًا هل رأيتَ.

– ؟؟؟ زيدًا إنْ لقيت فأكرمه.

---

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص115.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص116.

– ؟؟؟ زيدًا إنِّي ضربتُ."[1]

ويكمن لحن هذه الجُمل في كونها تجعل المُركَّبات الاسمية التي على اليمين، معمولات للفعل الواقع بعد المقولات التي تمنع أنْ يعمل العامل في ما قبله (حرف الاستفهام (هل) واسم الشرط (إنْ) والحرف الناسخ (إنّ) ومَنْعُ هذه المقولات العامل في أنْ يعمل في ما قبله، يَمنَع أنْ يتقدم المعمول المنصوب باعتباره تابعا لعامله لا منفصلا عنه. ولحن هذه الجُمل يُوضِّح أنّ هذا الشرط الذي وضعه النُّحاة للتقديم يكون كذلك مانعًا لنقل التبئير، باعتبار أنّ المُكوِّن المُبَأَّر يكون بمثابة نقل أحد المعمولات من الرُّتبة الأصلية إلى خارج الجُملة، ولا يجوز نقله ما لم يزل المانع.

وأمّا القيود التي تتعلَّق **بالمكان الهدف**؛ أي المكان المنقول إليه المُكوِّن المُبَأَّر، فيحددها الفهري بقيد واحد، وهو "أنّ العنصر المنقول، يَحطُّ في مكان بؤرة (وهو المكان الذي يحطُّ فيه الموضع أو البؤرة) في الربض الأيمن للجملة"[2] وذلك على نحو ما توضِّحه الجُملتان الآتيتان؛ حيث يقبع المفعول في رتبته الأصلية في الجُملة الأولى، ويُنقَل إلى الربض الأيمن في الجُملة الثانية:

– قرأ خالد دلائلَ الإعجاز

– **دلائلَ الإعجاز** قرأ خالد

وأمّا القيود التي تتعلَّق **بميدان التحويل وصورة التحويل**، أي الجُمل التي يمكن أنْ يقع فيها هذا النَّوع من النَّقل، وطريقة النَّقل "فهي تخضع لمبدأ التتابع السلكي ومبدأ التحتية، واللذان اقترحهما تشومسكي سنة (1973). وبما أنّ التحويلات تنطبق في أسلاك، وتَختَلِف العُجَر السِّلكيَّة، في العربية بين عُجَرِ المركب الاسمي* (م إ) وعُجَر الجُملة (ج) وعُجَر الجُملتين (جَ) جملة رئيسية وجُملة مُدمجَة، وعُجَرِ الجُمل الثلاث (جً) جملة رئيسية وجملتين مدمجتين أحيانا"[3] نحو ما هو في الجُمل الآتية:

– أكرم عليٌ أخا زيدٍ (مركب إسمي)

– قرأ خالدٌ دلائلَ الإعجاز (ج)

– ظنَّ زيدٌ أنّ خالدًا قرأ دلائل الإعجاز (ج رئيسية+جَ جملة مُدمَجَة)

---

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص116–117.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص117.

* تعني المركبات الاسمية المركبات التي يكون الاسم رأسا لها، نحو المركب الموصول والمركب الإضافي، والمركب الذي يتصدره اسم الاستفهام، وهي عجر سلكية؛ لأنّها تجتمع في سلك واحد يكون رأسها اسما.

[3]– ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص117.

– حسب عمرو أنّ خالدا رأى محمدا يقرأ دلائل الإعجاز (ج رئيسية+جً جملتين مدمجتين)

ويُمكِن أنْ تَمسَّ التَّحويلات جميع هذه العُجَر السِّلكية باعتبارها ميادينَ للتحويل، إلاّ أنّ نقل التبيئر لا يُتمُّ في الأسلاك المُدمجَة (الجُملة الثالثة والرابعة) إلَّا وِفقَ قيود "التَّتابع السِّلكي التي تُقيِّدُ هذا الانتقال عبر الأسلاك"[1] ومن هذه القيود التي تتعلق بمبدأ التتابع السلكي[2]:

– لا يحدث هذا النَّقل إلا عبر الصّدر (المنقول منه) الذي يُعتبَر بابا للإفلات؛

– لا يحصل هذا النَّقل إلا حينما يعمل في صدر الجُملة فعل من الأفعال التي تُعتبَر جسورا؛

– أنّ الموصول يجب أنْ يكون خبريا لا استفهاميا.

ومفاد **القيد الأول** على التّتابع السّلكي، أنّ الانتقال (التبئير) عبر هذه الأسلاك، لا يحصل في وثبة واحدة؛ بل يحصل عبر صدر كل جملة من الجُمل المُدمَجة، ويمثل له الفهري باسم الاستفهام، الذي يمكن أنْ ينتقل من صدر كل جملة مدمجة إلى الربض الأيمن للجملة الرئيسية؛ حيث يرى أنّ "الاستفهام مثلا، ينطبق في ميدان جُمْلِي واحد في جملة مدمجة، أو جملة غير مدمجة، كما ينطبق عبر أكثر من جملة، نحو ما هو في الجمل الآتية[3]:

– مَنْ جاء؟

– مَنْ تريد أنْ انتقدَ؟

– مَنْ حَسِبْتَ أنَّ زيدا انتقدَ؟

– مَنْ حَسِبْت أنّ عمرا يعرف أنّ زيدا انتقدَ؟"

وذهب الفهري في تفسيره تَصدُّر اسم الاستفهام هذه الجُمل، إلى أنّ "افتراض التتابع السِّلكي يقر أنّ (مَنْ) في الجُمل الثلاث الأخيرة، لم ينتقل في وثبة واحدة من المكان المصدر (مكان المفعول) إلى المكان الهدف (مكان الموصول) وإنّما انتقل عبر المصدر (مص) الموجود في كل جملة بصفة سلكية؛ أي بالتدرج من سلك إلى آخر"[4] ويعني ذلك أنّ اسم الاستفهام لمْ يتم تبئيره من موقعه الأصلي، إلا بعد تتابعه

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص117.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص119.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص118.

[4]– المرجع نفسه، ج1، ص118.

عبر المصدر الذي قبع فيه في كل الجُمل المدمجة؛ حتى ثبت أخيرا في الربض الأيمن للجملة الرئيسية.
ويمثل الفهري لعملية انتقال اسم الاستفهام (مَنْ) بالمُشجَّر الآتي[1]:

– من تريد أنْ أنتقدَ

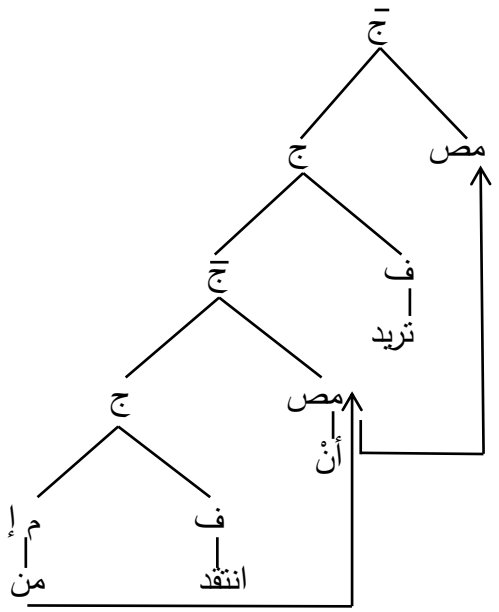

ويُوضِّح المُشجّر أنّ اسم الاستفهام (مَنْ) حسب ما يرى الفهري، كان قد وُلِد مفعولا في جُملة (أنْ انتقدَ مَنْ) أي موقعه الأصلي وهو مصدر النَّقل، ثمّ بعد دمج هذه الجُملة بجملة (تُريدُ) انتقل اسم الاستفهام إلى الجُملة الرئيسية (تريد) أي أصبح مفعولا في جملة (تُريدُ مَنْ أنْ انتقدَ) ثم نُقِل إلى ربضها الأيمن (من تريد أنْ انتقد)؛ أي انتقل إلى موقع البؤرة، تحت قيد النَّقل عبر المصدر، ومبدأ التتابع السلكي.

وقد رُفِض تخريج الفاسي الفهري حول تبئير المُكوِّنات في الجُمل المدمجة عن طريق التتابع السلكي؛ حيث ذهب عطاء محمد موسى إلى أنّه لا يمكن أنْ يكون اسم الاستفهام قد مرّ بالتدرج، حتّى ثبت في الرّبض الأيمن للجملة الرئيسية، بدليل أنّ كل الجُمل التي يمرّ عليها اسم الاستفهام تُصبِح لاحنة في عملية الانتقال من موقعه الأصلي، باستثناء الجُملة التي يتصدرها، نحو ما توضحه التَّرسيمة الآتية[2]:

تريد أنْ انتقد منْ؟ ← تريد منْ أنْ انتقد؟ ← منْ تريد أنْ انتقد؟

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص118.

[2]– عطاء محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ط1. عمان: 2002، دار الإسراء للنشر والتوزيع، ص266.

ومفاد **القيد الثاني** على التّتابع السلكي، أنّ الانتقال عبر هذه الأسلاك، يَمتنِع ما لم يكن هناك فعل من الأفعال الجسور متصدرا الجُملة (أي يكون هو العامل في المصادر التي ينتقل منها المُكوِّن) على اعتبار أنّ هذه الأفعال الجسور "هي التي يُمكِنُها أنْ تسمح بإفلات العنصر المُبَأَّر من موقعه الأصلي داخل الجُملة المُدمَجة، إلى موقع خارجي وهو يمين الجُملة الرئيسية، ومن جملة هذه الأفعال: ظنّ حسب، خال، علم، عرف...إلخ*"[1] وذلك لكون هذا النَّوع من النَّقل يمتنع في الجُمل التي لا تتصدرها أفعال جسور، تسمح بإمكانية إفلات العنصر المُرَادِ تبئيره، من الجُمل المدمجة إلى صدر الجُملة الرئيسية نحو ما يُوضِّحه لحن الجُملة الثانية في مقابل الجُملة الأولى:

– رأى زيدٌ أنّ عمرَ رمى الكرة صوب النافذة

–؟؟؟ **الكرةَ** رأى زيدٌ أنّ عمرَ رمى صوب النافذة

ويمتنع حسب هذا القيد أنْ يُنقَل المفعول (الكرة) من موقعه الأصلي في الجُملة المُدمَجة، إلى الربض الأيمن للجملة الرئيسية، لكون الفعل (رأى) ليس من الأفعال الجسور التي تسمح بإمكانية إفلات أحد مكونات الجُملة المُدمَجَة، من موقعه الأصلي داخل الجُملة، إلى صدر الجُملة الرئيسية. ويمثِّل له الفهري بالجُملتين الاستفهاميتين اللاحنتين الآتيتين:

"–؟؟؟ منْ رأيتَ أنّ زيدًا انتقدَ؟

–؟؟؟ منْ أخبرتني أنّ الرَّجل سبَّ"[2]

ويمتنع هنا نقل اسم الاستفهام عبر هذه الأسلاك الجُملية المُدمَجَة؛ لكون الفعل المُتصدِّر الجُملة ليس من الأفعال الجسور التي تسمح بإفلات اسم الاستفهام (مَنْ) من موقعه داخل الجُملة المُدمَجة (الرَّجل سبَّ مَنْ) إلى الجُملة الرئيسية (أخبرتني مَنْ أنَّ الرَّجل سبَّ) ثم إلى موقع خارجي بالنسبة للجملتين (من أخبرتني...). ولا يمتنع نقل اسم الاستفهام في حالة ما إذا كان الفعل من الأفعال الجسور متصدرا الجُملة، يسمح بإمكانية إفلاته، نحو ما توضحه الجُمل الآتية:

---

* الأفعال الجسور هي التي تُعرَف في نحونا العربي بأفعال القلوب؛ أي التي تَقلِب اسمين أصلهما مبتدأ وخبر مفعولين وجملة هذه الأفعال: أفعال اليقين، وأشهرها سبعة: علِمَ، رأى، وجَد، دَرَى، ألفَى، جَعَل، تعلَّم، بمعنى: اعلم. وأفعال الرجحان وأشهرها ثمانية: ظنّ، خال، حسِبَ، زعم، عَدَّ، حَجَا، جعل، هبْ. (ينظر: عباس حسن، النّحو الوافي، ج2، ص9)

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص119.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص119.

"– منْ حسبتَ أنّ زيدا انتقد"[1]

– حسب زيدٌ أنّ عُمرَ رمى **الكرة** صوب النافذة

– **الكرةَ** حسب زيدٌ أنّ عُمرَ رمى صوب النافذة

ومفاد **القيد الثالث** على التّتابع السّلكي أنَّ الموصول (الجُملة المدمجة) بالجُملة الرئيسية، يجب أنْ يكون خبريا وليس استفهاميا؛ حتى يُمكنَ نقل العنصر المُبَأَّر منه إلى الربض الأيمن للجملة الرئيسية نحو ما تُوضِّحه الجُملتان الآتيتان:

– ظنّ زيدٌ أنّ عُمرَ ضرب زينبَ.

– **زينبَ** ظنّ زيدٌ أنّ عُمرَ ضرب.

ويمتنع حسب هذا القيد أنْ يُنقَل إلى الربض الأيمن للجملة الرئيسية، المُكوِّن الذي يكون في الجُملة الاستفهامية المدمجة، ويمثّل له الفهري بالجُملة اللاحنة الثانية مُقارَنة بسلامة الجُملة الأولى:

"– منْ تظنُ أنّ زيدًا انتقد؟

– ؟؟؟ منْ تساءلتَ هلْ انتقدَ زيدُ؟"[2]

وتُعدُّ الجُملة الأولى سليمة؛ لكون اسم الاستفهام (من) المولود داخل الجُملة المُدمجَة، قد انتقل مِنْ جملة خبرية، إلى الربض الأيمن للجملة الرئيسية. أمّا الجُملة الثانية فتُعتبَر لاحنة؛ لكون اسم الاستفهام قد انتقل مِنْ جُملة استخبارية مُدمَجة، إلى الرّبض الأيمن للجملة الرئيسية الخبرية، وهو ما يُعدُّ خرقا لقيد التتابع السلكي الذي مفاده: أنّه يمتنع أنْ يُنقَل أحد مكونات الجُملة المدمجة إلى الربض الأيمن للجملة الرئيسية، إذا كانت الجُملة الموصولة (المدمجة) استفهاما؛ وذلك لكون الجُملة الاستفهامية تمنع أنْ يخرج أحد مكوناتها من الجُملة إلى خارجها.

وهذا عن القيود التي تتعلق بميدان التحويل وصورة التحويل، أمّا القيود التي تتعلق **بخَرْج التحويل**؛ أي البنية الناتجة عن هذا النَّوع من النَّقل (التبئير) فهما قيدان:

"– أنّ الرّبط يجب أنْ يتمَّ في إسقاط مؤاخ.

– توارث الإعراب."[3]

---

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص118.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص119.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص121.

ومفاد **القيد الأول** أنّ البنية الناتجة عن هذا النَّوع من النَّقل أو التحويل، يجب أنْ تربط بين المُكوِّن المُبَأَّر والجُملة في إسقاط مؤاخ، نحو ما توضِّحه الجُملة الآتية:

– **زيدا** ضربتُ.

ويمتنع أنْ تكون البنية الناتجة عن هذا النَّوع من النَّقل، جاعلة المُكوِّن المُبَأَّر في إسقاط والجُملة في إسقاط، نحو ما يوضِّحه لحن الجُملتين الآتيتين:

– ؟؟؟ **زيدا** إنّي ضَربْتُ.

– ؟؟؟ اللهَ هل دعا محمدُ.

ويكمن لحن هذه الجُمل في كونها تخرق قيد الإسقاط المؤاخي المُتعلِّق بالبنية النّاتجة عن التبئير؛ حيث تجعل المُكوِّن المُبَأَّر والجُملة في إسقاطين مختلفين، إسقاط الجُملة الرئيسية، وإسقاط الجُملة المُدمَجَة باعتبار أنّ هذه التراكيب –حسب الفهري– تُعتَبر مُكوَّنة من جملتين مُدمَجتين "وبالفعل نجد في هذا التّركيب أنّ المُركَّب الاسمي (الأثر) لا يُوجَد في إسقاط مؤاخ لـ (زيد) أو (الله) فهناك إسقاطان الجُملة الرئيسية (ج) والجُملة المُدمَجة (جَ) والأثر يُوجَد تحت (جَ) لا تحت (ج) ونفس الشيء ينطبق على جملة (زيدًا إنّي ضَربْتُ)"[1] ومنع جعل المُكوِّن المُبَأَّر في إسقاط والجُملة في إسقاط؛ لأنّ تباعد الإسقاطين يمنع توارث الإعراب، بين المُكوِّن المُبَأَّر والمصدر المنقول منه المُكوِّن؛ إذ الأصل الذي تُصبِح عليه هذه الجُمل في حالة ما إذا تباعد الإسقاطان هو على النّحو الآتي:

–زيدٌ إنّي ضربتُه.

ومفاد **القيد الثاني** أنّ المُكوِّن المُبَأَّر، يجب أنْ يرث حركة الإعراب عن المصدر المنقول منه المُكوِّن، نحو ما توضِّحه صحة الجُملة الأولى في مقابل لحن الجُمل الثانية:

– الكتابَ قرأتُ

–؟؟؟ الكتابُ قرأتُ

ويكمن لحن الجُملة الثانية مقارنة بالجُملة الأولى، في كونها تخرق قاعدة توارث الإعراب التي تُوجِب أنْ يرث المُكوِّن المُبَأَّر الحركة الإعرابية عن المصدر المنقول منه.

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص121.

وينتهي الفهري من هذا النَّوع من النَّقل إلى تحديد سبع خصائص، تُميِّزه عن أنواع التحويل الأخرى التي يمكنُ أنْ تمسّ بنية الرُّتبة الأصلية على النّحو الآتي[1]:

أ- يجمع التبئير بين محلين، واحد داخل الإسقاط والآخر خارجه.

ب- يقع في الجُمل المُدمَجة والجُمل الرئيسية.

ج- يمكن أنْ تنتقل البؤرة في مسافة بعيدة (إسقاطات متعددة).

د- هذا الانتقال (تأويليا كان أو تحويليا) يخضع لمبدأ التتابع السِّلكي ومبدأ محلي كمبدأ التحتية.

هـ- تنتقل البؤرة إلى الربض الأيمن لج.

و- لا يترك هذا النَّقل أثرا ضميريا، وإنما يكون المكان المَصدَر فارغا.

ز- ترث البؤرة إعراب الأثر.

وما يُستنتَج من هذه الخصائص التي تُميِّز نقل التبئير، أنّه نوع من تغيير الرُّتبة الأصلية (ف فا مف) يتم بمقتضاها نقل المُكوِّن المُبَأَّر إلى الربض الأيمن للجملة، ويرث الحركة الإعرابية عن المصدر المنقول منه، وتحكم هذا النَّوع من النَّقل قيود تتعلّق بالمصدر، والهدف، وميدان التحويل وصورة التحويل والبنية الناتجة عن التحويل. والقيد الذي يتعلَّق بالمصدر؛ هو أنْ لا تتصدره أحد المقولات التي تمنع أنْ يعمل ما بعدها فيما قبلها. وأمّا القيد المُتعلِّق بالهدف؛ فهو أنْ يقبع المُكوِّن المُبَأَّر في الربض الأيمن للجملة. وأمّا ميدان التحويل فيمكن أنْ يكون في الجُمل (ج) كما يمكن أنْ يتعداه إلى جملتين مُدمَجة (جَ) وإلى ثلاث جمل مُدمَجة (جً) تحت قيود مبدأ التتابع السلكي ومبدأ التحتية؛ أي مروره عبر الأسلاك تحت صدر كل جُملَة مُدمَجة. وأمّا القيود المتعلقة بالبنية الناتجة عن هذا النوع من التحويل، فهي وجود المُكوِّن المُبَأَّر في إسقاط مؤاخ للجملة المنقول منها هذا المُكوِّن، وأَخْذُه الحركة الإعرابية عن المصدر المنقول منه.

2- الخفق*: ذهب الفاسي الفهري إلى أنّه بخلاف التغيرات التي تَحدُث قبل الفعل، والتي يجسِّدها نقل التبئير "هناك تغيُّرات تُحدُث بعد الفعل، وتُغيِّر محليا رُتَبَ الفضلات، كما هو ممثل له في الجُملة الآتية:

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص123.

* جاء في لسان العرب "الخَفْقة: مَا يُصيب القلبَ فيَخفِق لَهُ ... وَيُقَالُ: خفَق فُلَانٌ خَفْقة إِذَا نَامَ نَومة خَفِيفَةً" ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج10، مادة خفق، ص80. ومنه فإنّ الخفق كل ما يدل على فعل خفيف، فالدق الخفيف للقلب

– ضرب الولدَ زيدٌ"[1].

ويُوضِّح المثال أنّ نقل الخفق يختلف عن نقل التبيئر، في كون الخفق متعلِّقا بإعادة ترتيب الفضلات الواردة بعد الفعل، والتي تشمل الفاعل والمفعول والمخصصات كالمفاعيل الأخرى (المفعول فيه (ظرفي الزمان والمكان) والمفعول له، والمفعول المطلق) والمركبات الحرفية (الجار مع الجرور) وداخل إسقاط (الجُملة) وليس خارجها كما هو في التبئير، ولهذا ذهب الفهري إلى أنّ "مثل هذا التقديم يختلف عن التبئير في عدة خصائص؛ إذ هناك قاعدة من نوع خاص، تضبط هذا النَّوع من الرُّتبة، هي قاعدة خفق ميدانها إسقاط واحد لا تخرج عنه، ولا تنطبق إلا على العجر الأخوات"[2] ويتضح من قول الفهري أنّ الخفق لا يتجاوز النَّقل فيه حدود الفعل؛ حيث يَتِمّ من خلاله إعادة ترتيب المُكوِّنات الواردة بعده لا غير وهو بذلك يخضع لقيدين اثنين، خلافا للقيود التي يخضع لها التبئير، وهذان القيدان هما:

أ– أنْ لا تخرج عن إسقاط واحد في الجُملة.

ب– لا تنطبق إلا على العُجَرِ الأخوات*

ومفاد **القيد الأول** أنّ الخفق بخلاف التبئير، يكون داخل إسقاط الجُملة، ولا يمكن أنْ يَعبُر المُكوِّن المنقول من رتبته الأصلية، حدود الإسقاط الواحد إلى غيره من إسقاطات الجُمل المُدمجَة، نحو ما يوضحه لحن الجُملة الثانية في مقابل الجُملة الأولى:

"– كم تظنُّ أنّ زيدا تزوج **من النساء**.

– ؟؟؟ كم تظنُّ **مِنَ النساء** أنّ زيدا تزوج"[3]

ويكمن لحن الجُملة الثانية في كونها تنقل المُكوِّن (من النساء) الواقع في الجُملة المُدمجَة (زيد تزوج من النساء) إلى الجُملة الرئيسية (تَظُنُّ) وهذا خرق لقاعدة الخفق التي مفادها أنَّ المُكوِّن المَخفُوق، لا

خفق، والنوم الخفيق للنائم خفق، والضرب الخفيف بالدرة خفق، واستعمله (الخفق) الفهري لهذا النَّوع من النَّقل أو التغيير في الرتبة، دلالة على أنّ التغيير هنا يكون تغييرا طفيفا، لا يتجاوز إعادة ترتيب المُكوِّنات الواردة بعد الفعل.

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص123–124.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص124.

* جاء في لسان العرب "أَصل العُجَر العُرُوق الْمُتَعَقِّدَةُ فِي الْجَسَدِ" (ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج4، مادة عجر ص552) ويدلّ بهذا مصطلح العجرة في اللغة على ما اجتمع في مكان واحد، وقد استعمل الفهري مقولة العُجرَ الأخوات بالنسبة للمركبات التي يمكن أنْ تجتمع في مكان واحد في المُشجَّر مشكلة عجرة، نحو: المركبات الاسمية، والجمل الفعلية والجُملَ المُدمجَة، التي تجتمع فيها مكوناتها مشكلة عجرة واحدة، تَكونُ المُكوِّنات المُنتميَّة إليها عجرا أخوات.

[3]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص124.

يُمكِن أنْ يتجاوز حدود الإسقاط الواحد، باعتبار أنّ هذا النَّوع من التّغيير في الرُّتبة، يقع داخل إسقاط الجُملة وليس خارجه؛ أي بعد الفعل وليس قبله.

ومفاد **القيد الثاني** أنّ هذا النَّوع من النَّقل لا ينطبق إلا على العُجرِ الأخوات؛ أي التي تجتمع في سلك واحد بعد الفِعل (تجمعها عقدة واحدة في المُشجَّر) ويمتنع حسب هذا القيد أنْ يكون نقل الخفق بين عجرتين ليستا أختين؛ لعدم إمكانية تبادل المواقع في ما بينها، نحو ما يوضحه لحن الجملة الأخيرة مِنْ بيْن الجمل الآتية:

"– جاء كثير من الرجال البارحة

– جاء **البارحة** كثير من الرجال

–؟؟؟ جاء كثيرٌ **البارحة** من الرجال"[1]

ويكمن لحن الجُملة الثالثة في كونها تنقل المُكوِّن (البارحة) إلى عجرة أخرى هي عجرة المركب الاسمي (كثير من الرجال) وهي بذلك تتبادل المَوقِع مع عجرة ليست أختا، وهو ما يُعَدُّ خرقا للقيد الذي مفاده أنَّ الخفق لا ينطبق إلا على العجر الأخوات، نحو ما يوضحه المشجر الآتي:

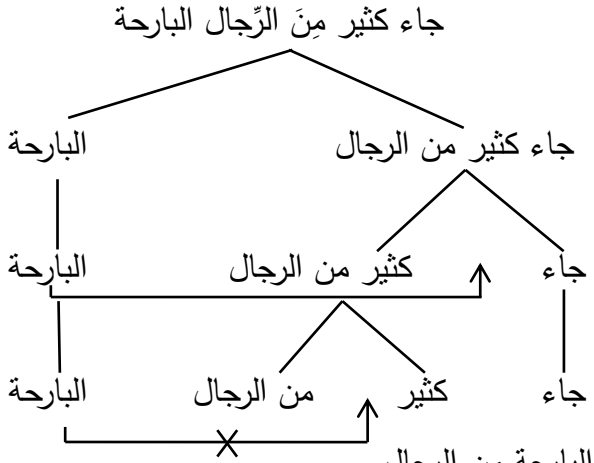

– ؟؟؟ جاء كثير البارحة من الرجال

ويجوز حسب هذا المشجر أن يُنقَل المُكوِّن (البارحة) إلى (جاء كثير من الرجال) لتصبح (جاء البارحة كثير من الرجال) لكونهما مجتمعين في عجرة واحدة بعد الفعل (عجر أخوات) ولكنه يمتنع نقله إلى (كثير من الرجال) لأنّه لا ينتمي إلى هذه العجرة السلكية، ولا يشكِّل عجرة أختا بالنسبة إليهما، كونه مركبا اسميا مستقلا عنهما. ويُمكِن تطبيق نقل الخفق تِبَعا لهذا القيد (لا ينطبق إلا على العجر الأخوات) على العجرتين الأختين (كثير من الرجال) لتصبح الجملة على النّحو الآتي:

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص124.

– جاء البارحة **من الرجال كثير**.

وما يميِّز نقل الخفق عن نقل التبئير، هو القيود الخاصة بكل منهما؛ حيث إنّ الخفق يقع في إسقاط واحد، ولا ينطبق إلا على العجر الأخوات، أما التبئير "فهو غير محدود في إسقاط واحد، وهو لا يجمع بين عجرتين أختين؛ بل يجمع بين موقع خارجي وموقع داخلي"[1] أي موقع داخل الجملة وموقع خارجها؛ ولهذا ذَهب الفهري إلى اعتبار الخفق "قاعدة أسلوبية، لا تحويلية"[2] لكونه لا يُؤثِّر في معنى الجملة خلافا لأنواع النَّقل الأخرى التي يمكن أنْ تُؤثِّر في معناها (التبئير والتفكيك).

3– التفكيك: يُعدُّ التّفكيك في القواعد التوليدية التحويلية، قاعدة من القواعد التي يَتمّ بمقتضاها نقل مُكوِّن من مُكوِّنات الجملة من رتبته الأصلية، إلى خارج الجُملة إمّا يمينا أو يسارا، ولهذا ذهب الفاسي الفهري إلى أنّ "التفكيك نوعان باعتبار الجهة: تفكيك إلى اليمين كما في جملة: زيدٌ ضربته. وتفكيك إلى اليسار كما في جُملة: ضربته زيدٌ"[3] ويرى الفهري أنّ المُكوِّن (زيد) الواقع يمين الجُملة الأولى، ويسار الجُملة الثانية، مُفكَّك من الجملتين إلى خارجهما.

ويَجمَع التّفكيك والتبئير النَّقل إلى اليمن، إلا أنّهما يختلفان؛ من حيث قواعد النَّقل؛ إذ يُشترَط في العنصر المُفكَّك الرّفع دائما خلافا للعنصر المُبَأَّر، الذي يرث الحركة الإعرابية عن المصدر المَنقُول منه كما يمتنع أنْ يترك أثرا ضميريا "فالتفكيك يكون دائما بالارتفاع، سواء كان المكان المصدر مجرورا أو مرفوعا، وهو يُخالِف التبئير في هذا نحو:

–زيدٌ ضربت غلامه.

–زيدٌ مررت به."[4]

وتُوضِّح الجُملتان أنّ العُنصَر المُفكَّك إلى اليمين لا يرث الحركة الإعرابية عن المكان المصدر على نحو ما هو في البؤرة، ويترك أثرا ضميريا (الهاء) وهذا ليس قيدا؛ لأنّ العنصر المُفكَّك قد يترك وقد لا يترك أثرا ضميريا، خلافا للبؤرة التي ترث الحركة الإعرابية عن المكان المصدر، ويمتنع أنْ تترك أثرا ضميريا؛ إذ الأصل في الجُملتين أنهما على نحو:

– ضربتُ غلامَ زيدٍ.

---

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص124.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص127.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص28.

[4]– المرجع نفسه، ج1، ص130–131.

– مررتُ بزيدٍ.

ومن القيود التي وضعها الفهري لهذا النَّوع من النَّقل **قيد التعيين**، الذي مفاده أنّ العنصر المُفكَّك يجب أنْ يكون مُحدَّدا؛ من حيث الجنس أو النَّوع أو يكون إشاريا، مخالفا في ذلك القدماء حول عدم جواز الابتداء بالنكرة؛ حيث يرى أنّ "بعض النُّحاة اشترطوا فيه التعريف، ولكن هذا غير صحيح، فالعنصر المفكك يمكن أنْ يكون نكرة، فيكون جنسيا، أو مُعيَّنًا نوعيا، أو إشاريا. والقيد الوحيد هو ألا يكون المفكك غير مُعيَّن، ومعلوم أنّ غير المعين ليس إحاليا البتة، نحو ما هو في الأمثلة الآتية:

– بقرةٌ تكلمتْ.

– رجلٌ جاءني في هذا الصباح.

– أستاذٌ في الجامعة لا يمكن أنْ يرغب في هذه المسؤولية"[1]

وتوضح الأمثلة التي أوردها الفاسي الفهري حول التفكيك إلى اليمين أنّ الابتداء بالنَّكرة جائز بخلاف ما قال به النُّحاة من عدم جوازه إلا بشروط (مسوغات الابتداء بالنكرة)؛ حيث اشترط الفاسي الفهري في النكرة أنْ تكون مُعيِّنة لجنس حيوان (بقرة، نسر، ناقة) أو إنسان (رجل، أستاذ، جاسوس) أو معينة نوعيا (سيارة زرقاء أقبلت مسرعة) أو إشارية (هذا).

4– الاشتغال: من الظواهر اللغوية في العربية التي عالجها الفاسي الفهري في إطار النظرية التوليدية التحويلية، محاولا تفسيرها ضمن التحويلات أو التغييرات التي تمسُّ الرُّتبة الأصلية، ظاهرة الاشتغال عند النُّحاة، والتي حسبهم أنّ الفعل قد ينشغل عن معموله "إذا تقدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظا أو محلا، وشُغِل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره، فذلك الاسم السابق يُنصَب بفعل لا يظهر موافق للمشغول معنى"[2] ومعنى ذلك أنّ الاسم المنصوب الذي تقدم على عامله تاركا ضميرا، يخرجه النُّحاة على افتراض عامل مُضمَر، يوافق معنى الفعل المشغول بالضمير عن معموله، ويعمل في الاسم النصب، نحو ما توضِّحه الجُملة التي بين قوسين، في مقابل الجملة التي تمّ فيها الانشغال:

– زيدا ضربته (ضربت زيدا ضربته)

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص131.

[2]– محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1. الرياض: دت، جامعة أم القرى، ج2، ص614.

ويذهب الفهري بخلاف النُّحاة إلى أنّ الاشتغال هو نوع من التحويل الذي يُشتَق من الرُّتبة الأصلية (ف فا مف) على نحو اشتقاق البنية المفككة أو البنية المُبَأَّرة، التي يتمّ فيها نقل المُكوِّنات من موقع داخلي إلى موقع خارجي، وهو في ذلك يُشبِه التبئير، ووجه الشبه بينهما يكمن في "توارث الإعراب وكذا احترام القيود الميدانية، والموقع الهدف طبعا هو موقع البؤرة"[1] ويعني ذلك أنّ المُكوِّن المشغول عنه (زيدا) يتشابه مع المكون المُبأَّر في الإعراب؛ حيث يرث الحركة الإعرابية عن المصدر المنقول عنه، على نحو ما هو في التبئير، ويحترم القيود الميدانية على نحو التبئير، أي يمتنع خروجه من داخل إسقاط الجُملة إلى خارجها في حالة ما إذا كان هناك ما يمنع خروجه (المقولات التي تمنع أن يعمل ما بعدها في ما قبلها) نحو ما يدل على ذلك لحن الجُملة الثانية في مقابل الجُملة الأولى:

– زيدًا ضربته.

– ؟؟؟ زيدًا إنِّي ضربته.

ويشترك كذلك كلٌّ من المشغول عنه والتبئير في الهدف؛ حيث يقبع المُكوِّن المُبأَّر في الربض الأيمن للجملة، وعلى نحو ذلك يكون المشغول عنه إلى يمين الجُملة، ويمتنع أنْ يكون على يسارها؛ "لهذا خرَّج النُّحاة الجُملة الآتية على البدلية:

– ضربته زيدا.

وتخريج النُّحاة (زيدا) في الجُملة على البدلية لا على الاشتغال، لصعوبة تقدير فعل بعد الفعل (ضربته)"[2] إذ يتوارد بذلك عاملان لمعمول واحد (ضربت ضربت زيدا) وهو مما لا تجيزه العربية؛ إذ يُمنَع اجتماع عاملين لمعمول واحد.

وتشابه كل من المُكوِّن المُبَأَّر والمشغول عنه في نفس الخصائص، جعل الفهري يعتبِر المُكوِّن المنصوب الواقع قبل الفعل أو المشغول عنه بتعبير النُّحاة مُبأَّرا، إلّا أنّ الضمير الذي تركه هذا المُكوِّن والذي لا يجيزه نقل التبئير؛ حيث يمتنع أنْ يترك المُكوِّن المبأر أثرا ضميريا، جعله يفسِّر نقل التبئير في هذه الجُمل على أنّه مُشتَق من جملة بدلية، وليس مباشرة من الرُّتبة الأصلية (ف فا مف) حيث ذهب إلى أنّ" المَوْقِع المَصدَر ليس موقع الضمير، كما يتبادر إلى الذهن لأول مرة، لذا افترض أنّ النَّقل يكون من موقع مُؤاخٍ لموقع المركب الاسمي الذي يعمل فيه الفعل المفسِّر (ويوجد ضمنه العائد) وهذا يعني وجود

[1]– ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص144.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص146.

بنية بدلية في أصل الاشتقاق، يُنقَل رأسها (أي المبدل منه) إلى موقع البؤرة، تاركا الفضلة البدلية وراءه"[1] وهو ما يعني حسب الفهري أنّ المُكوِّن المُبَأَّر إلى اليمين والمشغول عنه بالضمير بتعبير النحاة، لم ينتقل من المصدر الذي يقبع فيه الضمير (زيدا ضربته) كما قد يُتوَهَّم؛ بل انتقل من موقع مؤاخ للمركب الاسمي الذي عمل فيه الفعل المفسر (موقع الضمير) أي من البنية البدلية؛ حيث يكون الضمير والمركب الاسمي الذي سُينقَل في موقعين مؤاخيين لبعضهما البعض، نحو: ضربته زيدًا ثم بعدها يُنقَل رأس هذه البنية البدلية (زيدا) إلى الربض الأيمن للجملة؛ أي موقع البؤرة، تاركا وراءه الفضلة البدلية، لتكون البنية الناتجة عن هذا التبئير، نحو ما توضِّحه الجُملة الآتية:

– زيدًا ضربته.

ويمثّل الفهري لهذا النَّوع من الاشتقاق من البنية البدلية، بالجُملة البدلية (ضربت زيدا أخاه) والمشجر الآتي[2]:

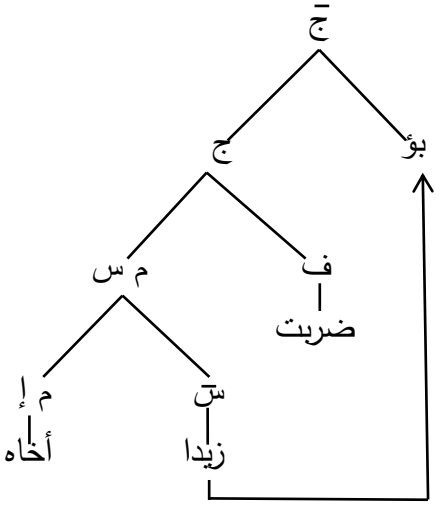

ويوضِّح هذا المشجر أنّ الجُملة البدلية (ضربت زيدا أخاه) بإمكانها أنْ تبأر؛ حيث يُنقل المبدل منه إلى يمين الجُملة بعد أنْ كان في آخرها، نحو ما هو في الجملة الآتية:

– زيدا ضربت أخاه

ويُستنتَج مما تقدَّم أنّ الفهري قد انطلق في تفسير توليد البنى اللغوية في العربية، من فكرة الاشتقاق؛ أي أنّ كلَّ البنى اللغوية التي تجيزها العربية، مُشتقَّة من بنية واحدة هي (ف فا مف) عن طريق التّحويل الذي تُعبِّر عنه أنواع النقل الثلاثة التبئير والخفق والتفكيك، وتفسيره أخذَ مُكوِّنات هذه البنى

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص144.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص145.

حركة الإعراب جاء بناء على أصلية هذه الرّتبة، الرّفع للفاعل والنّصب للمفعول إلغاءً لنظرية العامل. والفهري بذلك يخالف النُّحاة حول أخذ مُكوِّنات الجملة حركتها الإعرابية، بموجب عامل لفظي أو معنوي ويؤكد ذلك قوله: إنّ "النُّحاة القدامى اعتبروا بُنَى الابتداء والتّقديم والاشتغال بنى مختلفة، ولا شيء في تصوّرهم يُوحِّد بينها اشتقاقيا أو تمثيليا، وقد وصلوا إلى مثل هذه النتيجة، اعتمادا على مقاييس عاملية محضة"[1] ويوضح قول الفهري أنّه لا يعتبر العامل في البنى المُبَأَّرة أو المفككة أو المخفوقة، أحد العوامل التي يراها النُّحاة (العامل اللفظي أو العامل المعنوي) بل يعتبر أنّ مكونات الجملة المخالفة لأصل الترتيب، ترث حركتها الإعرابية عن الرتبة الأصلية (إمّا حركة الفاعل أو حركة المفعول) مهما كان موقعها، على أساس أنّها مُشتقَّة من رتبة (فعل فاعل مفعول).

ثالثا- البناء لغير الفاعل: تعرَّض عبد القادر الفاسي الفهري إلى مسألة المبني للمجهول، ناقدا النُّحاة بعد تحليله معطياتهم في عدة تصورات، تخص تحديد المصطلح، والخصائص الصرفية والتركيبية والدلالية؛ حيث انطلق أولا من المعطيات التي حددها النُّحاة لهذا النَّوع من البناء، والذي يقتضي حسبهم "ثلاثة أشياء: حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل إلى صيغة فُعِلَ"[2] وهو يرى أنّ هذه التّحديدات الإجرائية لهذا النَّوع من البناء غير كافية من عدة أوجه؛ لأنّ "الفاعل لا يُحذفَ بالضرورة في هذا البناء، ثمّ إنّ إقامة مفعول مقام الفاعل ليست ضرورية كذلك، وأخيرا إنّ الصفة الثالثة ليست مُحدِّدة؛ لأنّ أسماء الفاعلين أو المفعولين أو المصادر، قد تُبنَى لغير الفاعل دون أنْ تتغيّر صيغتها"[3] ومن الأمور التي جعلت الفهري يذهب إلى عدم كفاية هذه التحديدات، هو توفُّر اللغة العربية على جمل لا يحذف فيها الفاعل ضرورة؛ حيث يظهر متصلا بحرف الجر، نحو: أَعجبنِي مَوقفُك، وأُعجِبْتُ بِموقفِك، وتَوفُّر جمل على عدم ورود ما ينوب عن الفاعل نحو: وبعد أنْ رُقِص وضُحك افترقوا، والتي خرّجها النُّحاة على إضمار المصدر الذي ينوب عن الفاعل؛ حيث "أجاز سيبويه إضمار المصدر المعهود، فيقال لمن ينتظر القعود: قد قُعِدِ، أو الخروج: قد خُرِجِ، بناء على قرينة التّوقع؛ أي قُعِد القعود المُتوقّع"[4]. وكذلك عدم اقتصار هذا النَّوع من البناء على الأفعال المبنية على صيغة (فُعِلَ) وحدها؛ إذ يضمُّ هذا النَّوع من البناء

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص142.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ط1. الدار البيضاء: 1986، دار توبقال للنشر، ج1 ص61.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص61.

[4]- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية، ج1، ص220.

المصدر واسم المفعول، واللذان يُمكِن أنْ يُبنَى كل منهما لغير الفاعل، دون أنْ يخضع لهذه الصيغة، نحو "عَجبْتُ مِنْ أكلٍ الطعامُ، بتنوين المصدر (أكلٍ) ورفع كلمة (الطعام) على اعتبارها نائب فاعل له والأصل عندهم (عَجِبتُ مِنْ أنْ أُكِلَ الطعام) فلمّا سُبِك المصدر المُؤَوّل، صارت كلمة (الطعام) نائب فاعل له بعد سبكه"[1] وكذلك نحو (مَغلُوب على أمره) حيث اسم المفعول مبني لغير الفاعل، والجار مع مجروره نائب عنه.

وهذه المعطيات التي تُوجَد في اللغة العربية، جعلت الفاسي الفهري ينتقد تصورات النُّحاة حول قاعدة البناء لغير الفاعل، والخصائص التي حددوها لهذا النَّوع من البناء، بداية بالتسمية؛ حيث ذهب أوّلا إلى "أنّ التسمية غير مُوفَّقة، إذ المقصود بالمجهول هنا الفاعل الأصلي للفعل، وهو الذي يكون أو يصير مجهولا في هذا البناء، وليس الفعل مبنيا لمجهول، وإنّما هو مبني لمفعول معلوم"[2] وباعتبار أنّ العربية تسمح ببناء الفعل للمفعول، والمصدر وظرفي الزمان والمكان والجار مع مجروره توسيعا للبناء؛ حيث يصير بذلك الفعل مبنيا لغير فاعله الحقيقي، ولكنه مبني لمفعول معلوم، فقد عدّ الفاسي الفهري التسمية غير صحيحة؛ لكون الذي يُبنَى عليه الفعل يبقى معلوما في كل الأحوال، وليس جهولا كما تدلّ عليه التسمية، مقترحا بذلك "عبارة فنية أخرى غير العبارات التي أوردها النُّحاة، وهي عبارة **البناء لغير الفاعل**"[3] ومستعيضا بهذا المصطلح عن الاصطلاحات القديمة التي رآها مجرد خلافات اصطلاحية، لا تعبِّر تمام التعبير عن مضمون أو معنى هذا النَّوع من البناء، ثم تعرّض إلى تحديد خصائصه الصرفية والتركيبية والدلالية، التي يمكن أنْ تميّزه عن الخصائص التي وضعها النُّحاة، على النحو الآتي:

1- الخصائص الصرفية: مما ورد عن النُّحاة أنّ الصيغة التي يبنى عليها الفعل لغير الفاعل تأتي على (فُعِل) وقصر صيغته على "مما يُضمُّ أوَّله في الماضي ويُكسَر ما قبل آخره، حتى يعم نحو: أَفْعَلُ، وافْتَعَل، واستَفْعَل، وفَعَّل، وفَوْعَل، وفَعلَلَ، وتَفَعلَل، وأمثالها، ويضم أوله ويفتح ما قبل آخره في المضارع حتى يعم يَفتَعِل، ويَسْتَفعِلُ ويُفَعلِلُ وأمثالها، لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه أصلا للرباعي وذي الزيادة"[4] إلا أنّ الفهري يرى أنّ قاعدة بناءه على صيغة (فُعِل) ليست خاصة بالمبني لغير الفاعل وحده؛ حيث يرى أنّه "ليست للعربية صيغة خاصة بالفعل المبني لغير الفاعل، فصيغة (فُعِل) تُستَعمل في

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص110.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ص61.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص62.

[4]- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية، ج1، ص116.

تراكيب غير التراكيب المبنية لغير الفاعل، **كالتراكيب المبنية للمبهم**، و**التراكيب الوسيطة بين البناء للمجهول والبناء للمعلوم**، و**تراكيب أخرى تأتي منها (فُعِل) دون أنْ تأتي (فَعَل)**"[1] ومثال التراكيب المبنية للمبهم، ما خالف فيه الفهري النُّحاة من أنّه "بناء مخالف للبناء للمفعول، مِنْ جِهَة أنّ فاعله غير معلوم ولا بارز؛ بل هو ضمير مُبهَم يستتر ضرورة، كما في (كان يُتخاصَم إلى أبي بكر)"[2] وهو بناء يختلف حسب الفهري عن المبني للمفعول، في كونه مبنى لضمير مبهم مستتر وجوبا، وليس للمركب الحرفي (الجار مع مجروره) كما قال به النُّحاة، وذلك لكونه يذهب إلى أنّها أفعال لازمة وليست متعدية، وهي بذلك مبنية للمبهم، وليس للجار والمجرور كما ذهب إليه النُّحاة.

ومثال التراكيب الوسيطة بين البناء للمجهول والبناء للمعلوم، ما يأتي فعلها على صيغة (فُعِل) إلا أنّ الذي يليها يُعرَب فاعلا كما في المعلوم، نحو: زُكِم الولد، وسُلَّ، وجُنّ، وشُفِي ...وغيرها، والتي تشترك مع المبني للمعلوم في كون المرفوع بها فاعلا لا نائبا عن الفاعل، ومع المجهول في كونها تأتي على صيغة (فُعِل) وفاعلها في الأصل مفعول في المعنى وليس في اللفظ؛ إذ الأصل فيها (أصاب الزكام الولد، وأصاب السّل الولد، وأصاب الجنون الولد).

ومثال ما يأتي على (فُعِل) ولا يأتي منها المعلوم على (فَعَل) (أُغرِم بِهَا، وأُغمِيَ عليه، وشُغِف بكذا، وأُولِع به... وغيرها) "وهذه الأفعال وغيرها اشتهرت عن العرب بأنها ملازمة* للبناء للمجهول سماعًا عن أكثر قبائلهم، وهي الأفعال التي يعتبرها اللغويون مبنية للمجهول في الصورة اللفظية، لا في الحقيقة المعنوية؛ ولذلك يعربون المرفوع بها فاعلًا؛ وليس نائب فاعل"[3] حيث تُبنَى للمجهول، ويُعرَب المركَّب الحرفي (الجار والجرور) الذي يليها فاعلا لا نائب فاعل.

وبما أنّ الخصائص الصرفية التي حددها النُّحاة لهذا النَّوع من البناء (فُعِل) ليست مقتصرة على المبني لغير الفاعل وحده، فقد خلص الفهري إلى أنّ "صيغة (فُعِلَ) ليست خاصة بالبناء لغير الفاعل كما هو سائد عند أهل اللغة والنّحو؛ بل إنّها تكون لمعان مختلفة، وعليه يحسن أنْ نبحث في معايير

---

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ج1، ص62–63.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص66.

* نقد عباس حسن تصور النُّحاة، من أنها وردت على صيغة واحدة سماعا على أكثر العرب، وأنّه لا يصحّ منها المعلوم وهو يرى أنّه يصح منها المعلوم، كما يصح منها المجهول، فتقول: أُغرِم بكذا وأَغرَمه كذا، وشُغِفَ بكذا وشَغفَه كذا، وأُولِع بكذا وأَولَعَه كذا. (عباس حسن: النّحو الوافي، ج2، ص109)

[3]– عباس حسن، النّحو الوافي، ج2، ص108.

أخرى لتمييز معنى البناء لغير الفاعل عن غيره من المعاني"[1] وذهاب الفهري إلى ضرورة البحث في معايير أخرى، خاصة بهذا النَّوع من البناء، جاءت لما تتضمنه كل الأفعال المبنية لغير الفاعل، من الخصائص المشتركة بينها، وهو أنّ الفاعل الحقيقي فيها منزوعا بالنسبة إلى كل منها، سواء أعُرب الذي يليها فاعلا أو نائبا عن الفاعل، وهو ما جعله في تحديده الخصائص التركيبية والدلالية لهذا النَّوع من البناء، يفرق بين نوعين كما سنراه.

2- الخصائص التركيبية والدلالية: ذهب الفاسي الفهري انطلاقا من تحليله المعطيات التي قدمها النُّحاة حول البناء لغير الفاعل، ناقدا إياهم في الخصائص التركيبية التي حدودها لهذا النَّوع من البناء والتي تشمل[2]:

- أنّه بناء للمفعول.
- أنّ المفعول يحل محل الفاعل، وتجري عليه كثير من أحكامه.
- أنّ الفاعل لا يذكر في البنية المبنية للمجهول.

ويرى الفاسي الفهري أنّ هذه الخصائص التركيبية التي وضعها النُّحاة لهذا النَّوع من البناء غير كافية، ففي ما يخصّ مسألة بنائه للمفعول، نقد تصور ابن السَّرَّاج (316هـ) من أنه مبني للمفعول؛ حيث قال "إنّ ابن السَّرَّاج سماه (المفعول الذي لم يُسمَ من فعل به) وبإمكان الفعل أنْ يُبَنى لأحد المفاعيل الأربعة التي ذكروها، وهي المصدر وظرف المكان وظرف الزمان، والجار والمجرور، توسعا في هذا البناء، وهذا المفعول يرتقي إلى منزلة الفاعل، فيصير نائب فاعل"[3] وبما أنّ بناء الفعل لغير الفاعل، لا يقتصر على المفعول به عند النُّحاة؛ إذ بإمكانه أنْ يُبنَى للمصدر (قِيلَ قولةُ الحق) وكذا ظرفي الزمان والمكان (جِيءَ مساءٌ، ويُقامُ عندك) والجار والمجرور (جُلِس في المقهى) فإنّ تصور ابن السَّرَّاج من أنه مبني للمفعول به، تصور غير صائب حسب ما يرى الفاسي الفهري.

ويرى النُّحاة أنّ الفعل يُبنَى للمفعول به، كما يمكن بناءه لأحد المفاعيل الأربعة (المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والجار مع مجروره)؛ حيث يرتقي أحد المفاعيل إلى منزلة الفاعل، فيصير نائب فاعل، وينطبق عليه كثير من أحكامه، "إذ يُسنَد إليه إعراب الرفعِ، يراقب التطابق الذي في الفعل، يمتنع

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ج1، ص62-63.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص67.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص67.

تقديمه على الفعل"[1] إلا أن الفاسي الفهري يخالف تصور النُّحاة في هذه الخصائص التركيبية التي حددّوها لهذا النَّوع من البناء، في عدة أوجه، نذكرها على النحو الآتي[2]:

– اعتبار الفعل مبنيا للمبهم في الجُمل المبنية للمركب الحرفي، والجُمل المحذوف فيها الفاعل، لا للجار مع المجرور، أو للمصدر المحذوف كما ذهب إلى ذلك النُّحاة.

– يمكن أنْ يَتقدَّم على الفعل المبني لغير الفاعل، ما جعله النُّحاة فاعلا في هذا البناء، وهو بذلك مبني للمبهم، بخلاف ما ذهب إليه النُّحاة من عدم جوازه.

– جواز إنابة المفعول لأجله.

– اعتبار حذف الفاعل ليس شرطا، إذ يمكن حذف الفاعل كما يمكن ذكره، ولا يكون الحذف شرطا في هذا النَّوع من البناء.

وما يتعلق بالنقد الأول هو اعتماد الفهري على الجُمل التي قدرها النُّحاة على حذف المصدر، نحو:

– وبعد أنْ ضُحِك ورُقِص، قام الناس وافترقوا

ويرى الفهري بخلاف النُّحاة "أنّ الأَوْلى أنْ تخرج هذه الأمثلة على البناء للمبهم، ولا يحتاج النُّحاة إلى هذا النَّوع من التقدير، والمبهم في تصوره، ضمير فارغ دلاليا"[3] ويرى نظيره الجُمل التي تُبنَى للمركب الحرفي، والتي يراها النُّحاة مبنية على السعة؛ كونها أفعالا لازمة، والمركب الحرفي فيها نائب فاعل نحو:

– أُدخِل إلى السِّجن

– جِيءَ بزيد

ويعتبر الفاسي الفهري أنَّ نحو هذه الجُمل، يكون الفعل فيها مبنيا للمُبهَم؛ إذ "تُبنَى للضمير المبهم وأمّا (بزيد) فلا حجة في افتراضه فاعلا، كما ادّعى النُّحاة"[4] والفهري بهذا يميز بين نوعين من البناء؛ البناء للمفعول، والذي يبنى لأحد المفاعيل الأربعة (المفعول به، والمفعول المطلق (المصدر) والمفعول فيه (ظرفي الزمان والمكان)) وبين البناء للمبهم الذي يضم هنا المبني للمركب الحرفي، والمحذوف ما ينوب عن فاعله.

---

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ج1، ص67.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص67 وما بعدها.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص68.

[4]– المرجع نفسه، ج1، ص68.

وأمّا الذي يتعلق بالنقد الثاني المتعلِّق بمسألة عدم تقدم النائب عن الفاعل؛ إذ حكمه حكم الفاعل والفاعل لا يتقدم على فاعله كما يرى النُّحاة، فيرى الفاسي الفهري "أنه لا حرج في قبول مثل هذه الجُمل وهي جمل فيها بناء للمبهم، نحو (بزيد استهزئ)"[1] وسلامة هذا البناء تكمن حسب الفهري في كونه مبني للمبهم، وليس للمركب الحرفي (الجار والمجرور) الذي جعله النُّحاة نائبا عن الفاعل، وبما أنَّ هذا المركب الحرفي (بزيد) ليس نائب فاعل –حسب ما يرى الفهري– فلا مانع مِنْ تقدُّمه؛ إذ لو كان نائب فاعل لانطبق عليه نفس حكم الفاعل، وهو امتناع تقديمه، باعتبار أنَّ الفاعل لا يتقدّم على فاعله.

وأمّا الذي يتعلق بالنقد الثالث الخاص بجواز بناء الفعل للمفعول له (المفعول لأجله) فإنّ الفاسي الفهري يرى –خلافا لما ذهب إليه النُّحاة– أنّه يجوز بناءه للمفعول له، سواء جاء مُقترِنا بحرف العلة أو غير مقترن، نحو (جِيءَ للتصالح، وجِيءَ حُبًا فيك) وهو بهذا مبني كذلك للمبهم، وحجته في ذلك أنّ حجة النُّحاة في رفض هذا النَّوع من البناء غير واضحة؛ حيث قال: إنّ "العلة في رفض مثل هذه الجُمل غير واضحة، فقد أنزلوا المُركَّبات الحرفية هنا منزلة المفعول له، الذي منعوا أنْ يصير نائب فاعل؛ لذهاب معنى العلة عند انتقاله إلى حكم الفاعلية، والذي يُفهَم من هذا الكلام أنّ (جِيءَ للتصالح) غير لاحنة؛ إذ بناء الفعل لغير الفاعل لم يفقد الجار والمجرور معنى العلة، وإذا صحّ أنْ تكون (جِيءَ للتصالح) غير لاحنة، صحّ أنْ تكون (جِيءَ حبًا فيك) غير لاحنة؛ حيث المفعول له منصوب، والمُركَّب برمته في محل رفع نائب فاعل"[2] وذلك لبقاء المركّب كله (حبًا فيك) دالا على معنى العلّة كذلك، إذا كان المانع من إنابة المفعول له هو ذهاب العلّة.

وباعتبار أنَّ المانع عند النُّحاة حسب ما يرى الفهري هو ذهاب العلة، فإنّه يرى أنّ هذه العلة تبقى إذا اقترن المصدر بحرف جر، أو جاء منصوبا، وهو ما يجعل هذا النَّوع من البناء سليما، ولا مانع يمنع من إنابة المفعول له المُقترِن بحرف التعليل، أو المنصوب. وهو بذلك يرى أنّ "هذه الجُمل كلها مقبولة عندنا، وهي مبنية للمبهم، ولا حاجة في افتراض أنّه بناء للمفعول، وأنّ المفعول يحل محل الفاعل وتجري عليه كثير من أحكامه"[3] وما يُلاحَظ على الفاسي الفهري أنّه أخذ بقول ابن السَّرَّاج في تفسيره علة عدم إنابة المفعول له، في قوله "وكذلك المصدر الذي يكون علة لوقوع الشيء، نحو (جئتك ابتغاء الخير) لا

[1]– ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ج1، ص69.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص69.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص70.

يقوم مقام الفاعل (ابتغاء الخير) لأنّ المعنى (لابتغاء الخير, ومن أجل ابتغاء الخير) فإنْ أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى"[1] والذي قصده ابن السَّرَّاج من زوال معنى العلة عند بناء الفعل للمفعول له، هو أنّه يفقد معنى العلة التي كانت في بنائه للمعلوم، مما يلتبس على السامع، من أنَّ الفعل كان بسبب العلة أم أنّ الفعل وقع على العلة، نحو قولك (جِيءَ ابتغاءُ الخير) إذ لا يفهم هل كان المجيئ بسبب ابتغاء الخير، أم أنّ ابتغاء الخير هو الذي جِيء به. والفاسي الفهري يرى أنّه لا يفقد معنى العلة إذا وقع منصوبا أو مقترنا بلام التعليل، إذا كان هذا هو المانع من إنابة المفعول له، والجُمل سليمة ولا مانع من رفض هذا النَّوع من البناء.

وما يُلاحَظ على الفهري أنّه لم يَعتَمِد على قول الرَّضي الأستراباذي (783ه) بالرغم من إراده له في ما ذهب إليه من أنّ المانع في إنابة المفعول له، أنّ "المفعول له والمفعول معه، إنّما لا يقومان مقام الفاعل، لأنّ النائب منابه ينبغي أنْ يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل؛ من حيث المعنى، وإنْ جاز ألا يُذكَر لفظا، كما أنّ الفاعل من ضروريات الفعل، ولا شك أنَّ الفعل لا بد له من مصدر؛ إذ هو جزؤه، وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما، ولا بد للمتعدي من مفعول يقع عليه، وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر، ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل، نحو: جئتك للسمن، فلا يقال: جِيءَ للسمن؛ إذ رُبَّ فعل بلا غرض، لكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل"[2] ويتضح من كلام الرَّضي أنّ مانع إنابة المفعول له، هو أنّه مما لا يقتضيه معنى الفعل، وليس ذهاب العلة كما قال به ابن السَّرَّاج، كما أنّ النُّحاة كلهم على اتفاق في عدم إنابته، وإنّما الاختلاف في علة عدم إنابته، هل لكونه يفقد معنى العلة كما قال ابن السَّرَّاج؟ أم لكونه مما لا يقتضيه الفعل كما قال الرَّضي الأستراباذي؟

وأمّا الذي يتعلق بالنقد الرابع المرتبط بمسألة حذف الفاعل، أو عدم ذكره أو عدم تسميته، وجهله من السامع، أو المتكلم، في الجُمل المبنية لغير الفاعل، فقد ذهب الفاسي الفهري –خلافا لما ذهب إليه النُّحاة– إلى أنّ الفاعل يمكن ذكره كما يمكن حذفه، ولا يكون الحذف شرطا في هذا البناء، وذلك اعتمادا على جمل "يُنزَع فيها الفاعل الأصلي، ويبقى مع ذلك حاضرا في التركيب بواسطة الحرف، نحو:

---

[1]– أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، دط. بيروت: دت، مؤسسة الرسالة، ج1، ص86.

[2]– رضي الدين الأستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية، ج1، ص218–219.

– فَعلْتُ ما أَمَرنِي

– فعلت ما أُمِرْتُ مِنه

– أَعجبَنِي مَوقفُك

– أُعجِبْتُ بِمَوقِفك"[1]

وتوضِّح الجُملة الثانية والرابعة أنّ الفاعل قد ذُكِر مُقترِنا بحرف الجر، مع كون الفعل فيهما قد بُنِيَ لغير الفاعل الحقيقي، وهو ما جعله الفاسي الفهري استدلالا على إسقاط هذا الشرط الذي وضعه النُّحاة لهذا النَّوع من البناء.

وبعد دحض الافتراضات والخصائص التي حددّها النُّحاة لهذا النَّوع من البناء، خلُص الفاسي الفهري من تحليلاته إلى "أنّ البناء لغير الفاعل منه ما هو مبني للمفعول، ومنه ما هو مبني للمبهم فالأول يُبَنى من التعدي، والثاني من اللازم...لكن المبني مع المركب الحرفي، يكون بجانب المبهم لا بجانب المفعول"[2] والمبني للمفعول يخص الفعل المتعدي الذي يمكن أنْ يُبنَى لأحد المفعولات التي ذكر النُّحاة (المفعول به والمصدر (المفعول المطلق) والمفعول فيه (ظرفي الزمان والمكان)) ما عدا المركب الحرفي (الجار والمجرور) فإنّ الفهري ألحقه بالمبني للمبهم الذي يخص الفعل اللازم؛ حيث يرى أنّ الأفعال غير المتعدية كلها مبنية للمبهم وليس للمفعول كما ذكر النُّحاة. وهذا التفريق الوارد عنده بين المبني لغير الفاعل والمبني للمبهم، جاء على أساس التعدية واللزوم؛ حيث تُبنَى الأفعال المتعدية للمفعولات التي ذكر النُّحاة، سوى ما بني للجار والمجرور الذي ألحقه الفهري بالمبني للمبهم، أمّا الأفعال اللازمة، فإنّها مبنية للمبهم ولا حجة في افتراض المركبات الحرفية (الجار والمجرور) الواردة بعدها فاعلا حسب ما يرى الفاسي الفهري.

وما يمكن استخلاصه مما تقدَّم أنّ الفاسي الفهري قد جعل هدفه الذي رسمه في بداية بحثه اللساني هو وصف اللغة العربية المعاصرة، التي –حسب ما ذهب إليه– قد أصبحت ملكة مترسخة في أذهاننا وأنّ لها من الخصائص ما يميّزها عن اللغة التي وصفها سيبويه، ولهذا فإنّها تحتاج إلى إعادة وصفها من جديد، وهو بذلك جعل اللغة العربية المعاصرة موضوعا لنظريته اللسانية النظرية التوليدية التحويلية، وقد انطلق في تطبيقه نموذج هذه النّظرية على هذه اللغة، من إثبات بنية ترتيب واحدة هي بنية (ف فا مف)

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ص71–72.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص98.

تعكس ترتيب بنيتها العميقة، التي تُشتَق منها جميع البنى اللغوية الأخرى التي تجيزها اللغة العربية، مفسرا هذه البنى المُغيِّرة لهذه الرُّتبة بأنواع النّقل الثلاثة (التبئير والخفق والتفكيك) ومباحث التقديم والتأخير عند النُّحاة، ويقوم وصفه على إلغاء نظرية العامل، بناء على أنّ حركة الإعراب يُنطلق في تفسريها من مبدأ توارث الإعراب؛ أي أنّ مكونات الجملة ترث حركاتها الإعرابية عن رتبتها الأصلية (ف–فا–مف) مهما كان موقعها (فا ف مف–مف فعل فا–ف مف فا) وبجعله اللغة العربية المعاصرة موضوعا لدراسته اللسانية، كان قد خرج عن كثير من قواعد اللغة العربية الفصحى في وصف وتفسير الظواهر اللغوية الخاصة باللغة العربية الفصيحة، نحو: جواز الابتداء بالنّكرة، والتّوسع في البناء لغير الفاعل.

وإنّه ليس من العلمية نكران ما للباحث من فضل في فتح مجال البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر، وكذا فهم عملية اشتغال البنى اللغوية في العربية، والعديد من قواعدها، إلا أنّ مِنَ الباحثين العرب، من لم يوافق الفاسي الفهري في ما ذهب إليه من بناء نظريته على أصلية الرُّتبة (ف–فا–مف) كبنية عميقة تجمع تراكيب اللغة العربية، انطُلِق منها في بناء نظرية لسانية حديثة تتجاوز نظرية العامل الموروثة؛ حيث تَعرَّض نموذجه اللساني لعدة انتقادات تخصُّ النّظرية والمنهجية، منها:

– لم يوافقه جلُّ الباحثين على افتراض الرابط الضميري (كان) الذي افترضه في الجمل الاسمية مخضعا إياها لبنية الجُملة الفعلية (ف–فا–مف) حيث ذهب عطاء محمد موسى إلى أنّ "النّظر إلى الرابط (كان) على أنّه فعل يأخذ فاعلا، أمرٌ غير دقيق؛ إذ لا يستشعر المرء في هذا الفعل ما يستشعره في عامة الأفعال من دلالة الحدث"[1] كما ذهب عبد الحميد السيد من افتراض الفاسي الفهري إلى أنّ "الجُمل التي لا تتضمن فعلا، وقدّر فيها فعلا سماه (الرابطة) وقدره بالفعل الناقص (كان) وأعرب الاسم المرفوع فاعلا، هو أمر غير دقيق؛ لأنّ الفعل (الذي يأخذ فاعلا) يدل على حدث وزمان، و(كان) الناقصة ليست دالة على الحدث؛ حتى يكون لها فاعل"[2] ووُرُودُ الفعل (كان) خاليا من دلالة الحدث، أو مختصا بالزمن دون الحدث، إلا في مواضع قد يأتي فيها دالا على الحدث؛ حيث يكتفي بمرفوعه، هو ما جعل اللسانيين العرب يرفضون افتراض الفاسي الفهري الاسم الوارد بعدها فاعلا.

وافتراض الفاسي الفهري له مبرراته حينما يذهب إلى أنّ الاسم الوارد بعدها فاعل، لا على أساس معنى الفاعل الحقيقي؛ بل على أساس خصائصه التركيبية التي يراها تتفق مع الفاعل؛ حيث يرى أنّ

[1]– عطاء محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص276.

[2]– عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ط1. عمان: 2004، دار حامد للنشر والتوزيع، ص94.

لاسمها نفس الخصائص التي للفاعل؛ من حيث هو مرفوع أولا ويلي الفعل ثانيا، كما أنّ نظريته تقوم على إلغاء العامل؛ إذ العامل (كان) هنا لا يعتبر ناسخا على نحو ما هو في النّحو العربي الموروث؛ بل يُعتبَر محمولا مُدمجًا في محمول آخر، نحو (**كان** زيد **شاعرا**).

– لم يوافقه جل الباحثين على ردّ بنية اللغة العربية إلى بنية واحدة، هي بنية الجُملة الفعلية باعتبار أنّ اللغة العربية تتوفر على نمطين، وتسمح باستعمال كليهما حسب السياق الذي يقتضيهما؛ حيث يرى عبد الحميد السيد أنّ الفاسي الفهري "أثبت وجود بنية واحدة فقط للجملة العربية، هي بنية الجُملة الفعلية التي يرى أنّها من نمط (ف فا مف) ونفى وجود الجُملة الاسمية، وبرهن على صحة ذلك بعرض صور للتغيير في رتبة الجُملة أكدت هذه النمطية، كالتبئير والخفق والتفكيك ... ليؤكد أنّ اللغة العربية لغة طبيعية. وليس الأمر كذلك، فلكل لغة خصائصها، والقول بوجود نَمطيْن من الجُمل في العربية، لا يعني أنّها لغة غير طبيعية أو أنّها معقدة، ولا يعني أنّ وجود نمط يجعلها طبيعية فما ذهب إليه الباحث –فيما أرى– غير دقيق، يدل على ذلك ما كشفه النُّحاة في تجليات استعمال نمطَيْ الجُملة في مواقف مختلفة من الأداء حقق فيها النمطان دلالات مختلفة"[1] وإنّ إثبات الفهري لبنية واحدة لا ينفي وجود الجملة الاسمية التي يتصدرها الاسم، ولا مقامات استعمالها؛ بل يعتبرها مشتقة من الجملة الفعلية، والاسم الذي يتصدّرها يكون فاعلا، لا مبتدأ مرفوعا بالابتداء كما ذهب إلى ذلك النّحاة.

وإنّ المقارنة بين النّحو العربي والنحو التوليدي التحويلي الذي قدمه الفاسي الفهري، ليست كفيلة بخلق خطاب نقدي كاف يدحض النظرية التي جاء بها، لأنّ ما يهدف إليه الفهري وما تهدف إليه النظرية النحوية قائم على أسس مختلفة، فالفهري هدف من خلال مفهوم التحويل إلى وصف عملية التغيير في الرُّتبة الأصلية في اللغة العربية، بناء على أنّ نظريته تقوم على هذه الرتبة، التي من خلالها يُفسِّر أخذ المُكوِّنات الحركات الإعرابية. وأمّا النحو العربي فإنّه لا يلجأ إلى افتراض التحويل، باعتباره يرتكز على نظرية العامل في تفسيره أخذ المُكوِّنات حركاتها الإعرابية.

– صعوبة الخطاب اللساني الذي استعمله الفاسي الفهري في تقديم مفاهيم النظرية؛ إذ مما لا حظه الدراسون على خطابته اللسانية هو عدم تقريب مصطلحاتها إلى القارئ العربي "ومن الأمور التي كان ينبغي للفهري مراعاتها تمام المراعاة، هو تسهيل اللغة التي يكتب بها، وتقريب المصطلحات التي

[1]– عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص93.

يستخدمها إلى الأفهام"[1] ووقوع الفهري في هذا النَّوع من الخطاب غير المألوف في الدراسات اللغوية؛ سببه ترجمة المصطلحات التي تعتمدها النظرية التي كان يرتكز عليها في وصف قواعد اللغة العربية ولكن المتمعن في هذه المفاهيم، يجد الفهري قد اعتمد في ترجمتها على ما هو مبثوث في الدراسات اللغوية، والتراث العربي خاصة.

وأمّا ما يمكن استخلاصه مما جاء به في ما يتعلق بالبناء لغير الفاعل، فنجده قد خرج عن كثير من الخصائص التي حددها النُّحاة لهذا النَّوع من البناء، والتي منها جواز تقديم النائب عن الفاعل، وجواز حذفه، وكذا نيابة المفعول لأجله، وهو بذلك يتوسع في قاعدة البناء لغير الفاعل. وإنّ الذي جعل الفهري يخرج عن الخصائص التركيبية التي حدّدها النُّحاة لهذا النَّوع من البناء، هو هدفه الذي رسمه في بداية مشروعه اللساني، وهو وصف اللغة العربية الحالية، وليس اللغة التي وصفها سيبويه.

وباعتبار أنّ اللغة العربية الحالية تخرج في كثير من خصائصها عن اللغة التي وصفها سيبويه –وهو ما يعتبره المختصون لحنا– فإنّ الفاسي الفهري يَعتَبِر أنّ هذه اللغة الحالية، لها خصائصها وقواعدها التي تميزها عن اللغة التي وصفها سيبويه، وهي بذلك بحاجة إلى وصف جديد لقواعدها؛ حيث ذهب إلى أنّه "مهما كانت قيمة الأنحاء التي وضعها القدماء والمحدثون لهذه اللغة أو لغيرها، فإن هناك حاجة إلى إعادة بناء أنحاء أخرى، أي آلات أخرى تصف معطيات أخرى وتتنبأ بها...وعلاوة على هذا وذاك إنّ العربية كسائر اللغات، تطورت وتغيرت عبر القرون، وهناك ما يدل على أنّ اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حاليا، باعتبار كثير من خصائصها التركيبية، والصرفية، والصوتية"[2] وبهذا فإنّ الفهري في مخالفته النُّحاة في العديد من قواعد اللغة العربية لم يخرج عن موضوعه الذي حدّده في أول مشروعه، كما لم يخرج عن منهجه ولا عن الغاية التي لأجلها أسس هذا الموضوع؛ حيث تقتضي اللغة التي يصفها خروجا عن القواعد التي وضعها النُّحاة القدماء؛ لكونها قد خرجت في كثير من قوانينها عن قوانين اللغة العربية القديمة.

ويرى الفهري أنّ هذه اللغة (العربية المعاصرة) قد أصبحت ملكة مترسخة في أذهان المتكلمين المعاصرين، على نحو ملكة عهد السليقة اللغوية، وبذلك فهو يعيب على الدراسين المتأخرين إهمال وصفها؛ حيث ظلوا مقيدين بملكة عهد السليقة اللغوية وبما سُمِع عن العرب؛ حيث قال "إنّ جلّ المتأخرين

[1]– عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص276.

[2]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص53.

لم يهتموا بوصف الملكة التي ترسَّخت عند العربي المعاصر ... وقد اكتفى جلُّهم بأخذ ما نُقِل عن العرب سماعا، وحصروا المادة في ما سُمِع عن السّلف في منطقة محدودة وزمن محدود، وهذا ما حذا بنا إلى مخالفة هذا المنهج، واعتماد حدوس متكلمي هذه اللغة"[1] وهذا الرّأي الذي يرى ضرورة وصف اللغة العربية المعاصرة ، يطرح عدة إشكالات على مستوى التنظير والتطبيق:

على مستوى التنظير: نجد أنّ اللغة العربية القديمة واللغة العربية المعاصرة على تباين؛ من حيث الخصائص والقواعد، وعلى غرار هذا التباين سيكون هناك لا محالة تباين بين اللغة المعاصرة، واللغة التي ستأتي (لغة المستقبل) وهنا يفرض هذا الرأي الانتقال من وصف قواعد إلى وصف قواعد أخرى؛ بسبب أنّ اللغة لا تخضع لمعيار ثابت يحكم قوانينها، وهو ما يصعِّب مهمة التقعيد للغة العربية؛ كونها تخضع لتغيّر مُستمِّر.

على مستوى التطبيق: نجد أنّ تعليم اللغة العربية المعاصرة، سرعان ما سيكون مآله نفس مآل لغة عصر سيبويه، وهو الخروج عن قواعدها؛ مما يستلزم إعادة تعليمها وفق القواعد التي آلت إليها، وهو ما يطرح إشكالية: أي لغة نُعلِّم؟ هل لغة سيبويه أم اللغة السّابقة أم اللغة المعاصرة. ويكون الأَوْلى من هذا أنْ تكون اللغة الموصوفة، هي التي تحتكم إلى معيار ثابت مستقر، يحكم بناها التركيبية والصرفية وهي اللغة العربية الفصيحة، أمّا المعجم فيبقى قائمة مفتوحة إلى مالا نهاية من الزّمن للقياس على كلام العرب، حسب ما تتطلبه الحياة العصرية من مصطلحات تعبِّر عن مستجداتها.

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ص184–185.

الفصل الرابع: لسانيات العربية:
نموذج النحو الوظيفي لأحمد المتوكل

لسانيات العربية: نموذج النَّحو الوظيفي لأحمد المتوكل*: يرجع تاريخ الاتجاه الوظيفي في الدراسات اللسانية إلى بداية القرن العشرين، مع ظهور حلقة براغ التي انصبَّ اهتمامها على الدراسة الوظيفيّة للوحدات اللغويّة، وقد استمرت الأبحاث حولها إلى أنْ تطورت على أيدي لسانيي ما بعد منتصف القرن العشرين، أين صارت نظرية لسانية لها من الشمولية في وصف الظواهر اللغوية، ما سمح لها أنْ تَكُونَ نموذجا لسانيا صالحا لجميع اللغات الطبيعية تحت اسم **نظرية النَّحو الوظيفي**، وبهذا فإنّ الاتجاه الوظيفي كان قد مرّ بمرحلتين؛ المرحلة الأولى عُرِفت مع أصحاب "المدرسة الوظيفيَّة التي انتهت ريادتها إلى اللِّساني الفرنسي أندري مارتيني، وقد ظهرت آثارها في بلدان المغرب العربي تحديدا، ومن أهم روادها: الطيب البكوش، صالح القرمادي، محمد الشاوش، عبد السّلام المسدي، محمَّد الهادي الطرابلسي خولة طالب الإبراهيمي ...إلخ. والمرحلة الثانية عُرِفت مع أصحاب النَّحو الوظيفي الذي عرضه اللِّساني الهولندي سيمون ديك وقد ظهر هذا الاتجاه في المغرب الأقصى تحديدا، بريادة اللِّساني المغربي أحمد المتوكل وكوكبة من الباحثين المغاربة"[1] ويُعدُّ نموذج المرحلة الثانية النموذج الأحدث لهذا الاتجاه؛ لما يتميّز به من الشمولية في وصف وتفسير الظاهرة اللغوية، وطبيعة هذا النموذج هي "نظرية تعتمد منهجيّا أنظومة المبادئ الوظيفية المعروفة، التي يأتي في مقدّمتها مبدأ تَلازم الوظيفة والبنية، وتحديد الوظيفة للبنية"[2] ويعني ذلك أنّ الوظيفة هي التي تحدِّد البنية وليس العكس، وبوضوح أكثر أنّ المعنى المراد تبليغه، هو المسؤول عن تحديد البنى اللغوية التواصلية، ولهذا تُلازِم الوظيفةُ البنيةَ.

وتمتدّ مصادر النَّحو الوظيفي إلى عدة نظريات تداولية، لتجد أنّ أصوله مُمتدَّة في نظريات لسانية ظهرت متزامنة معه، وهو بذلك "يمتاز عن غيره من النظريات التّداولية بنوعية مصادره، فهو محاولة لصهر بعض من مقترحات نظريات لغوية (النَّحو العلائقي، ونحو الأحوال، والوظيفية) ونظريّات فلسفية (نظرية الأفعال اللغوية خاصة) أثبتت قيمتها في نموذج صوري مَصُوغٌ حسب مقتضيات النّمذجة في التنظير اللساني الحديث"[3] وحسب تنوع مصادر هذه النظرية فإنّها قد جاءت سعيا لتحقيق ما كانت تسعى إليه اللسانيات، وهو تحقيق نظرية تتصف بالشمولية في التنظير اللساني للظاهرة اللغوية، بما يتعلق بكل

* ما تطرّقنا إليه في هذا الفصل هو الأبحاث المتعلقة بطبقة الحمل بنوعيه المركزي والموسع، أمّا بعض المباحث النظرية التي طرقها أحمد المتوكل كالقوالب وطبقة الإنجاز وطبقة القضية، فلم نتعرَّض لها بحكم أنّ الأبحاث حولها لا زالت قائمة.

[1]– عبد السلام شقروش، النظرية التوليدية التحويلية وأثرها في البحث اللساني العربي، ص197.

[2]– أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، ط1. الرباط: 2003، دار الأمان، ص55.

[3]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ط1. الدار البيضاء: 1985 ، دار الثقافة، ص9.

جوانبها؛ منْ تركيب ودلالة وتداول، بعد أنْ كان الوصف اللساني لا يتجاوز البُنَى التّركيبية بعيدا عن تحقيق الوصف الكافي لمستويات الظّاهرة اللغوية.

وتُمثِّل أعمال أحمد المتوكل التي بدأ في إصدارها منذ الثمانينات، مشروعه اللساني حول تطبيق نظرية النَّحو الوظيفي على اللغة العربية، وهي تعود في حقيقة ما آلت إليه من تنظير مُحكَم إلى "مؤسسها الأول سيمون ديك من خلال أبحاثه المُتعدِّدة، التي رسم بها الإطار النظري والمنهجي العام للنظرية لأتباعه الذين أجْروا دراسات لغوية مُتنوِعة، مسَّت مجال الدّلالة والتّداول والمعجم والتّركيب في لغات مختلفة، تنتمي إلى فصائل متباينة نمطيا، كاللغة الهولندية، والإنكليزية، والفرنسية، والعربية"[1] وقد حقّق تطبيق هذه النظرية على لغات متباينة نمطيا، الكفاية النّمطية التي هدفت إليها النظرية؛ أي صلاحيتها لجميع اللغات، تحت نموذج نظري واحد، ما سمح لها بأنْ تكون نظرية لها من الشمولية في وصف الظواهر اللغوية، ما ليس للأنحاء الخاصة؛ من حيث وقوفها على الظاهرة اللغوية تركيبا ودلالة وتداولا.

وقد تمكّن أحمد المتوكل بفضل رسوخ قدمه في التّراث اللغوي العربي، وحسن استيعابه النظريات اللغوية الحديثة، من إغناء الدراسات النَّحوية العربية، بمفاهيم ومصطلحات حديثة، شكَّلت نظرية علمية متماسكة، وهي مرشحة أكثر من غيرها، لأنْ تكون بديلا معاصرا للنظرية النَّحوية القديمة، بفضل كفاياتها التّداولية والنفسية والنّمطية، وبفضل بنية نحوها أو جهازها الواصف الذي يتميز بالدقة والمرونة[2]. ويُعدّ أحمد المتوكل إضافة إلى كونه مُتبَنٍ مبادئ ومفاهيم هذه النّظرية في الدراسات العربية، مساهما في بنائها من خلال ما قدَّمه من مفاهيم إجرائية للنحو الوظيفي. وتمثِّل لنا أعماله الآتية أهم ما أنجزه في نحو اللغة العربية الوظيفي، مع الإشارة إلى أنّ هذه النظرية كانت قد شرع أصحابها في بنائها منذ سنة 1978:

أعمال أحمد المتوكل في نَّحو اللغة العربية الوظيفي:

الكتاب	السَّنة
الوظائف التّداولية في اللغة العربية.	1985
دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي.	1986
من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية.	1987
من قضايا الرابط في اللغة العربية.	1988
قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية.	1988
الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللغة العربية.	1989

[1]– يحيى بعيطيش، نحو نظرية نحوية وظيفية للنحو العربي، ص77.

[2]– المرجع نفسه، ص77.

الجملة المركبة في اللغة العربية.	1989
اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري.	1989
آفاق جديدة في نظرية النَّحو الوظيفي.	1993
قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدّلالي التّداولي.	1995
قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التّركيبي.	1996
قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص.	2001
الوظيفية بين الكلية والنمطية.	2003
التّركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات.	2005
المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد.	2006
مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي	2009
الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط.	2010
قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية.	2013

ويُوضِّح المَسْرد أنّ أعمال أحمد المتوكل قد جاءت مُتتابِعة عبر ثمانٍ وعشرين سنة، ومُوزِّعة على تواريخ تشهد على استمرارية بحثه اللساني في التنظير لنحو اللغة العربية الوظيفي، ونجد أنّ هذه الأبحاث قد تنوعت بين التي تناول فيها المتوكل تقديم النظرية على شكل كتابة تمهيدية، وبين التي تناول فيها إسقاط النظرية النَّحوية على اللغة العربية، وبين التي حاول فيها ربط نتائج النظرية بنتائج التّراث العربي القديم، وهي تمثّل الأهداف التي كان يصبوا إلى تحقيقها الباحث من مشروعه اللساني، إذ يقول صاحبها "حاولنا جهدنا في هذه المجموعة من الدراسات أنْ نشارف هدفين اثنين: **أولاها؛ إغناء لسانيات اللغة العربية بتقديم أوصاف وظيفية لظواهر نَعدُّها مركزية، بالنسبة لدلاليات وتركيبيات وتداوليات هذه اللغة وثانيها؛** تطعيم النَّحو الوظيفي كلّ ما مسَّت الحاجة إلى ذلك، بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك"[1] وبهذا يتحدَّد لنا **موضوع** مشروع أحمد المتوكل في النَّحو الوظيفي في **اللغة العربية**، وأما **منهجه** فقد اتخذ **الوصف** من منظور النّحو الوظيفي منهجا، وأما هدفه الذي يرمي إلى تحقيقه فهو تقديم وصف وظيفي لقواعد اللغة العربية، يمس مستوياتها الثلاثة: المستوى الدلالي، والتركيبي، والتداولي، إلى جانب محاولته تقديم اقتراحات نوعية للنظرية النَّحوية الوظيفية.

وقد سار المتوكل على الطريق الذي رسمه لمشروعه؛ حيث إلى جانب كونه قد قدّم وصفا حديثا لقواعد اللغة العربية من منظور الاتجاه الوظيفي، كان قد ساهم بفضل استيعابه مفاهيم النظرية، في تطويرها بما قدّمه لها من مفاهيم، جعلتها نموذجا صالحا لوصف قواعد العربية، والعديد من الظواهر

[1]– أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ط1. الدار البيضاء: 1986، دار الثقافة، ص6.

اللغوية في لغات أخرى، مثل إضافته الوظيفة التّداولية المنادى التي لم يتسنَّ لسيمون ديك إدراجها ضمن الوظائف الدلالية.

لقد صاغ أصحاب النحو الوظيفي نظريتهم النحوية، على اعتبار أن اللغة أداة تواصل، وبذلك فإن وحداتها التي تنتظم في البنى اللغوية التواصلية، كل منها تحمل وظيفة دلالية تدل على الدور الذي تقوم به بالنسبة للواقعة التي يتضمّنها التركيب، ووظيفة تركيبية تحدد نوع العلاقة البنوية التي تربطها بما قبلها وبما يليها في التركيب، ووظيفة تداولية تحدد دورها بالنسبة لطرفي التداول "وانطلقوا من فرضيّة كبرى تتمثّل في كون الخصائص التّداولية، هي التي تحدّد الخصائص التّركيبية والصرفية؛ بمعنى أنّ الوظيفة الأساس للغة التي هي التواصل، تُحدِّد البنية اللغوية"[1] ويعني ذلك أنّ الوظيفة الأساسية للغة والتي هي التواصل، هي المسؤولة عن تحديد البنى اللغوية من حيث مضمونها وشكلها، وبهذا ينتقل مفهوم النَّحو من النظرية القائمة على أنّ البنية، أو الحركة هي التي تُحدِّد المعاني الوظيفية إلى العلاقة العكسية، بأنّ الوظيفة التّداولية هي التي تُحدِّد البنية أو الحركة الإعرابية.

ويُعَدُّ النَّحو الوظيفي بهذا المنطلق، مُعالَجةً نوعية للأنحاء التي قامت على الوصف البنوي، عازلة اللغة عن وظيفتها التواصلية، وبعد ما أَثْبَتَتْ هذه الأنحاء عجزها عن تفسير العديد من الظواهر اللغوية كان "من الطبيعي أنْ يتَجاوز البحث اللساني في إطاره الوظيفي، القدرة النَّحوية للغة إلى القدرة التّداولية ففهم اللغة فهما عميقا، لا يمكن أنْ يكون إلا عن طريق ربطها بمختلف الأهداف التّداولية التي تُستَعمل مِنْ أجلها. وبناء عليه لا يخرج النسق اللغوي عن الاستعمال اللغوي"[2] ويَعتبِر النَّحو الوظيفي بهذا أنّ الأنحاء البنوية أو الاتجاهات التي سارت في وصفها اللغة وصفا بنويا، تُمثّل فصلا للغة عن وظيفتها التواصلية، والنَّحو العربي لا يكاد يخرج عن هذا الاعتبار؛ لكونه لا يتجاوز تحديد العلاقة البنوية بين الوحدات اللغوية من خلال حركات أواخرها؛ لهذا عمد أحمد المتوكل إلى تبنِّي النَّحو الوظيفي؛ قصد إعادة وصف قواعد اللغة العربية وِفقَ مفاهيمه النّظرية؛ حتّى يتّصف نحوها بالشمولية في وصف الظواهر اللغوية في العربية، وأصبح بذلك نحو اللغة العربية الوظيفي يتضّمن ثلاثة أنواع من الوظائف هي: الوظائف الدّلالية، والوظائف والتّركيبية والوظائف التّداولية.

[1]– مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص258.

[2]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص346.

أولا– الوظائف الدّلالية: تتكون البنى التّركيبية في اللغة العربية من جملة إسنادية، تتكون من مُسنَد ومُسنَد إليه، أو من مسند ترد بالنسبة إليه عدة مسانيد، مثل قولك جاء محمد (مسند + مسند إليه) أو قولك: شرب محمد لبنا (مسند + مسند إليه$_1$ + مسند إليه$_2$). ويُصطلَح على البنية المُكوَّنة على هذا الأساس في النَّحو الوظيفي بـ (البنية الحملية) ويُسمَّى المُسنَد فيها **محمولا**، وتسمى الموضوعات المُسنَد إليها المحمول **حدودا**. وفي هذه البنية الحملية "يدل المحمول على واقعة، و**الوقائع** أربعة أصناف: **أعمال: صفع** خالد زيدا **(عمل)** و**أحداث: أسقطت** الريح الأشجار **(حدث)** و**أوضاع: وقف** خالد بالباب **(وضع) وحالات:** خالد **فَرِح (حالة)**"[1] وتحصر هذه الوقائع مختلف الأدوار التي يمكن أنْ يقوم بها **(المحمول)** فإما أنْ يدلّ على (عمل أو حدث أو وضع أو حالة) وهذا التقسيم الدّلالي لأنواع الوقائع، هو وارد بالنسبة لنوع الحدّ الذي تُسنَد إليه الواقعة؛ حيث "يفرض المحمول قيود انتقاء، بالنسبة لمحلّات الحدود التي تُساوِقه في نفس الحمل"[2] فإذا كان المحمول (الواقعة) **عملا** فإنّه يفرض استحضار حدّ **منفذ**، يساوقه في نفس الحمل (البنية الحملية) وإذا كان **حدثا** يفرض استحضار **قوة**، وإذا كانت **وضعا** يفرض استحضار **متموضع**، وإذا كان **حالة** يفرض استحضار **حائل**.

وهذا التقسيم لأنواع الوقائع، يُعتبَر إعادة صياغةٍ لمفهوم الواقعة في الأنحاء التي تقصر دلالتها على (الحدث) معممة هذه الدلالة على جميع الوقائع مهما كان نوعها، نحو قولك: مرض محمد، واعتبار كل من الواقعة وما يلازمها (فعل + فاعل) مع أنّ (عمر) ليس بفاعل حقيقي، وإنما هو حسب النَّحو الوظيفي (حائل) باعتبار أنّ الواقعة تدلّ على (حالة + حائل).

وأما بالنسبة للحدود التي ترد في البنية الحملية مساوقة للمحمول، فهي تنقسم حسب النَّحو الوظيفي إلى قسمين؛ حدود موضوعات وحدود لواحق "والمعيار المُعتَمد في التمييز بين الصنفين من الحدود معيار دلالي لا معيار تركيبي، فالحدود الموضوعات هي الحدود التي تُسهِم في تعريف الواقعة الدال عليها المحمول، وهي تمتاز باقتضاء المحمول لها، في حين أنّ الحدود اللواحق، هي الحدود التي تقتصر على تخصيص ظروف الواقعة الزمانية والمكانية وغيرها، والتي تختلف عن الحدود الأولى بعدم اقتضاء المحمول لها"[3] وذلك لأن تعريف الواقعة لا يستدعي إلا الحدود التي تعرِّفها أو تحدِّد معناها دلاليا، ولا

[1]– أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص33.

[2]– المرجع نفسه، ص34.

[3]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ط1. الدار البيضاء، 1987 دار الثقافة، ص101.

يستدعي تعريفها ما يخصص ظروفها (كالمكان أو الزمان) وعلى هذا الأساس جاء التمييز بين الحدود (الموضوعات) التي تعرِّف الواقعة أو تُعتبَر مساهمة في بنائها، من الحدود (اللواحق) التي تُعتبَر مخصِّصة للظروف المحيطة بها على النَّحو الآتي:

1- الحدود الموضوعات: وهي "الحدود التي تلعب دورا أساسيا أو مركزيا بالنسبة للواقعة التي يدلّ عليها المحمول، أو بعبارة أخرى الحدود التي يقتضيها تعريف الواقعة"[1] وتعريف الواقعة لا يكون إلا باستحضار كلّ ما يتعلَّق بالعناصر المكوِّنة لها، أو ما تقتضيه الواقعة حتى تتحقق فعليا، نحو قولك: **شرب محمد لبنا**، فواقعة (الشّرب) تستدعي بالضرورة كائنا حيّا منفِّذا لفعل الشرب، وسائلا متقبِّلا لفعل الشرب كذلك؛ حتى ينحصر تعريفها، وهذه العناصر التي لها قابلية تعريف الواقعة هي الحدود المشكِّلة للواقعة ذاتها؛ ولهذا سُميَّت حدودٌ موضوعات، على أساس أنّها موضوعة لهذه الواقعة خصِّيصا، ولا يصحُّ تعريفها إلا من خلال هذه الحدود؛ ولذلك عُدَّت مركزية بالنسبة للمحمول.

2- الحدود اللواحق: وهي "الحدود التي تلعب دورا في تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة كالحدّ المخصَّص للمكان، والحدّ المخصَّص للزمان، والحدّ المخصَّص للأداة، وغير ذلك"[2] وسُميت هذه الحدود لواحقا؛ لكون وظيفتها لا تتجاوز تحديد الظروف المحيطة بالواقعة، مقارنة بالحدود التي تُعَدُّ مساهمة في بنائها (الحدود الموضوعات) نحو قولك: ألقى الأستاذ محاضرته **في المُسمَّع مساءا**، فالحدّان (الأستاذ، والمحاضرة) يعتبران حدين يقتضيهما التعريف بالواقعة، أما الحدّان (المسمَّع، والمساء) فهما ليس إلا حدَّين مُخصِّصيْن للظروف المحيطة بالواقعة (زمانها ومكانها) وهذا ما يجعلهما بالنسبة إليها حدين لاحقين، ويدل على ذلك أنّهما إنْ سقطا من الكلام فالبنية الحملية لا تُعدُّ ناقصة دلاليا، على أساس أنّ "تحديد موضوعات المحمول في مقابل اللواحق، يتمّ في النَّحو الوظيفي على أساس الأدوار الدّلالية، لا على أساس الوظائف التّركيبية"[3] أي أنّ ما يُميِّز الحدود الموضوعات عن الحدود اللواحق هو المعيار الدلالي لا المعيار التركيبي؛ بحيث إذا كان الحدّ المُسنَد إلى المحمول (الواقعة) حدّا مساهما أو مشاركا في بنائها يكون حدّا موضوعا، أما إذا كانت وظيفته لا تتجاوز تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة فإنّه حدٌّ لاحق.

---

[1]- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص33.

[2]- المرجع نفسه، ص33-34.

[3]- المرجع نفسه، ص34.

ويكمن الفارق أكثر فأكثر بين هذين النوعين من الحدود، في كون الأُولَى منها (الحدود الموضوعات) تقتضيها الواقعة؛ لكونها مساهمة في التعريف بها، نحو قولك: جاء **عمر**، وشرب **محمد شايا**، أما الثانية فلا تتجاوز وظيفتها تعيين الظروف المحيطة بالواقعة، وليس لها إمكانية تعريفها، فإنْ قلْت: جاء **في الليل**، أو شَرِب **في المقهى**، فإنّه لا تعريف ولا دلالة مُتحققة بالنسبة للواقعة؛ لكون البنية الحملية لا تتوفّر على الحدود الموضوعة لهذه الواقعة، على الرّغم منْ توفّرها على الحدود اللواحق المساهمة في تعيين الظروف المحيطة بها.

وهذا التمييز في النَّحو الوظيفي بين نوعين من الحدود –حدود موضوعات وحدود لواحق– قد جاء تمييزا لِمَا يرد بالنسبة للمحمول (الوقائع) بصفته حدّا، له أكثر أهميّة أو مركزية في وروده ضمن البنية الحملية من الحدود التي ليست لها أكثر أهمية؛ حيث "لُوحِظ أنّ ثمة تفاوتا من حيث الأهمية أو المركزية بالنسبة للمحمول بين الحدود الموضوعات نفسها. فالحدّ الحامل دور (المُنفِّذ) أهم بالنسبة للمحمول من الحد الحامل دور (المُتقبِّل) الذي يفوق أهمية الحد الحامل دور المستقبل، وبناء على هذا الفرق؛ من حيث الأهمية بين الحدود الموضوعات والحدود اللواحق من جهة، وبين الحدود الموضوعات نفسها من جهة أخرى، اقترح سيمون ديك سلميّة الأدوار الدّلالية على النَّحو الآتي:

منفِّذ > متقبل > مستقبل > مستفيد > أداة > مكان > زمان"[1]

والملاحظ على ترتيب هذه الوظائف الدّلالية حسب سلمية ديك، أنّها قد جاءت وِفقَ ترتيب يُوافِق قوة تمركزها وحضورها الدائم بالنسبة للمحمول، والتي يُعَدُّ المُنفِّذ ثم المُتقبِّل أقواها تمركزا وحضورا، ثم تليهما وظيفتا المستقبل والمستفيد، ثم الحدود اللاحقة؛ الأداة والمكان والزمان (أداة الواقعة وظرفي الزمان والمكان).

وقد راجع أحمد المتوكل هذه السلميّة التي تعكس درجات الأسبقية بين الحدين **المُتقبِّل والمستقبل**؛ حيث تمَثَّل هذه السلميّة في نحو اللغة العربية الوظيفي على النَّحو الآتي[2]:

منفِّذ > مستقبل > متقبل> مستفيد > أداة > مكان > زمان

[1]– أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص35.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص42.

وذلك لكونه يرى الأسبقية للوظيفة الدّلالية (المستقبل) على الوظيفة الدّلالية (المُتقبِّل)؛ حيث ذهب إلى أنّه قد "أثبتت مجموعة من الدراسات أنّ ثمة اتجاها عاما، في اللغات الطبيعة، يقضي بأسبقية المكون الدال على (إنسان) في أخذ وظيفة المفعول على غيره، كما يتبين من المقارنة بين الجملتين"[1]:

– أهدى خالد **زينب** وردة. (مستقبل مف)

– أهدى خالد **وردة** زينب. (متقبل مف: لاحنة*)

والجملة الثانية لاحنة لأنّها تمنح الأسبقية في وظيفة المفعول لغير الإنسان، في حين أنّ الأسبقية توجب منحها للإنسان، باعتبار أنّ وجهة الواقعة التي تتضمنها البنية الحملية (أهدى خالد زينب باقة الورد) تقتضي عنصرين مشاركين في الواقعة هما **(المُنفِّذ)** ويشكِّل المنظور الأول بالنسبة **للواقعة**، ثم (المستقبل) الذي يُشكِّل المنظور الثاني بالنسبة إليها، ولهذا اقترح أحمد المتوكل صوغ هذه الأسبقية على نحو ما توضِّحه السلميّة الآتية[2]:

إنسان > غير إنسان

مفعول: + +

وتوضِّح هذه السلميّة أنّ الأولوية في اتخاذ وظيفة المفعول، تكون للإنسان أولا باعتباره يشكِّل المنظور الثاني للواقعة، وبالتالي فوظيفة المستقبل أكثر مركزية بالنسبة للحمل مِنْ المُتقبِّل.

وبناء على إعادة صياغة أحمد المتوكل للسلميّة التي قدمها سيمون ديك، كان قد حددّ الوظائف الدّلالية للمحمول، إلى جانب رصده أهم الوظائف الدّلالية للحدود (الحدود الموضوعات والحدود اللواحق) التي يمكن أن ترد مساوقة له في اللغة العربية، على النَّحو الآتي:

3– الوظائف الدّلالية للمحمول (الواقعة): يدلُّ محمول البنية الحملية في نحو اللغة العربية الوظيفي –كما سبق أنْ أشرنا– على واقعة، والوقائع أربعة أنواع تتميّز في ما بينها دلاليا، وهي بذلك إمّا أنْ تكون "**عمل أو حدث أو وضع أو حالة**"[3] وهذا التمييز بين أنواع الوظائف الدّلالية للوقائع، هو وارد بالنسبة لأثر الحدّ المُسنَدة إليه؛ بحيث إذا كان المحمول مُسنَدا إلى **(منفذ)** فالأثر يكون **(عملا)** نحو:

---

[1]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص97.

* هذه الجملة لا تكون لاحنة في حالة ما إذا كان المتقبل حائلا (معرفة بالنسبة للمتحدث والسامع) كما سيأتي بيانه في الوظائف التركيبية.

[2]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص97.

[3]– ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص33.

كتب زيد الدّرس، وإذا كان مسندا إلى **(قوة)** فالأثر يكون **(حدثا)** نحو: **أسقط زيد** الكأس، وإذا كان مسندا إلى **(متموضع)** فالأثر يكون **(وضعا)** نحو: **جلس زيد**، وإذا كان مسندا إلى **(حائل)** فالأثر يكون **(حالة)** نحو: **مرض زيد.**

وقد ذهب المتوكل إلى أنّ هذه المحمولات تنقسم إلى قسمين: **محمولات أصلية** و**محمولات مشتقة**؛ وعدّ المحمولات الأصلية في ما يتعلّق باللغة العربية "المحمولات المَصُوغة على الأوزان الأربعة الآتية **(فَعَل وفَعِل، وفَعُل، وفَعلَل)** ويمكن إضافة ما أسماه النحاة العرب القدامى (بالجامد) إلى هذا الصنف"[1] وتُعدُّ هذه المحمولات المصوغة على هذه الأوزان الأربعة، مصادر اشتقاق بالنسبة للمحمولات الأخرى، فالمحمولات الآتية مثلا (كاتب، ومريض، وقريب، تأرجح) تُعدُّ محمولات مشتقة بالنسبة للمحمولات الأصلية الآتية (كَتَبَ ومَرِضَ، قَرُبَ، أَرْجَح).

4- الوظائف الدّلالية للحدود: لقد حدّد سيمون ديك سلميّة لضبط الوظائف الدّلالية التي تُعيِّن مختلف الأدوار التي تقوم بها الحدود بالنسبة للواقعة، على نحو ما يلي:

منفِّذ > متقبل > مستقبل > مستفيد > أداة > مكان > زمان

غير أنّ أحمد المتوكل أعاد صياغتها حسب أولوية تمركز الحدين (المستقبل ثم المُتقبِّل) وأهمية الأول منهما على الثاني بالنسبة للمحمول، مضيفا إليها أهم الوظائف الدّلالية للحدود التي يمكن أنْ ترد مساوقة للمحمول في اللغة العربية، نحو ما تبيّنه السلميّة الآتية[2]:

[منف / قو / متض / حا] > مستق> متق> [حد / زما / مك] > مستفيد> أداة> حال> علة> مصاحب

وتمثّل هذه الوظائف التي ترصدها السلميّة، أهم الأدوار التي تقوم بها الحدود التي قد ترد بالنسبة للواقعة التي تُعتبَر محمول البنية الحملية؛ حيث يرد كل حدّ له وظيفة دلالية تلعب دورا بالنسبة للواقعة فالحدّ الحامل الوظيفة الدّلالية **(المُنفِّذ أو القوة أو المتموضع أو الحائل)** تدلّ على صاحب الواقعة، والحدّ الحامل الوظيفة الدّلالية **(المستقبل)** يدلّ على مُستقبِلِ الواقعة، والحدّ الحامل الوظيفة الدّلالية **(المُتقبِّل)** يدل على متقبل الواقعة، والحد الحامل الوظيفة الدّلالية **(الحدث)** يدلّ إما على تأكيد الواقعة (أكرمت زيدا

[1]- أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص13.

[2]- ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص24.

إكرامًا) أو هيئة الواقعة (وقف زيد **وقفة** احترام) أو تحديد عدد مرات الواقعة (تولى زيد البصرة **وِلَايَتَيْنِ)** والحد الحامل الوظيفة الدّلالية **(الزمان)** يدلّ على زمن الواقعة (جاء زيد **يوم الخميس)** والحد الحامل الوظيفة الدّلالية **(المكان)** يدلّ على مكان الواقعة (دخل زيد **إلى الجامعة)** والحد الحامل الوظيفة الدّلالية **(المستفيد)** يدلّ على المستفيد من الواقعة (اشترى زيد سيارة **لابنه)** والحد الحامل الوظيفة الدّلالية **(الأداة)** يدلّ على أداة الواقعة (سافرت **بالسيارة)** والحد الحامل الوظيفة الدّلالية **(الحال)** يدلّ على هيئة صاحب الواقعة (أقبل زيد **مسرعا)** والحد الحامل الوظيفة الدلالة **(العلة)** يدلّ على سبب الواقعة (نعبد الله **طمعا** في جنته) والحد الحامل الوظيفة الدّلالية **(المصاحب)** يدلّ على المُصاحبِ صاحبَ الواقعة (جِئْتُ و**زيدًا**).

وتُرتِّب السّلميّة الوظائف الدّلالية للحدود التي يمكن أنْ تَرِد مساوقة للمحمول (الواقعة) حسب أهميتها وقوة تمركزها بالنسبة للواقعة؛ حيث تُعتَبر الوظائف الدّلالية **(المُنفِّذ، والقوة، والمتموضع والحائل)** أكثرها تمركزا بالنسبة للواقعة، وقد جعلها المتوكل محاقلة لبعضها البعض؛ لكونها لا تتفاوت في الأهمية بالنسبة للمحمول، نحو قولك على التّرتيب:

- كتب **زيد** الدّرس **(منفذ)**
- (أسقط **زيد** الكأس) **(قوة)**
- (جلس **زيد**) **(متموضع)**
- **(مرض زيد) (حائل).**

وترد الوظيفة الدّلالية **(المستقبل)** في المرتبة الثانية بعد هذه الوظائف، نحو قولك: أعطى زيدٌ **عمرًا (مستقبل)** كتابا، ثم تليها الوظيفة التّداولية **(المُتقبِّل)** في المرتبة الثالثة، نحو قولك: كتب زيد **الدرسَ (متقبل)** وتلي بعدها الوظائف الدّلالية التي جعلها المتوكل محاقلة لبعضها البعض **(الحدث، والزمان والمكان)** لكونها لا تتفاوت من حيث الأهمية بالنسبة للمحمول، نحو قولك:

- سار زيد **سيرا (حدث)** مستمرا.
- دخل علي **مساء السبت (زمان).**
- دخل زيد **إلى القسم (مكان).**

وتلي بعد هذه الوظائف الأكثر مركزية بالنسبة للواقعة، الوظيفة الدّلالية **(المستفيد)** نحو قولك: اشترى الأب سيارةً **لابنه (مستفيد)** وتلي بعدها الوظيفة الدّلالية **(الأداة)** نحو قولك: كتبتُ **بالقلم،** وذهبتُ **بالسيارة (الأداة)** ثم الوظيفة الدّلالية **(الحال)** نحو قولك: جلس زيدٌ **متكئًا (حال)** ثم الوظيفة الدّلالية

(العلّة) نحو قولك: جاء زيدٌ **طلبًا** للعلم **(علّة)** ثم الوظيفة الدّلالية **(المصاحب)** نحو قولك: سرتُ و**زيدًا (مصاحب)**.

والعلاقة التي تربط الوظائف الدّلالية بالحدود سواء كانت الحدود الموضوعات، أو الحدود اللواحق تكْمُن في الدور الأساس الذي تقوم به الوظائف الدّلالية، وهو تحديد مختلف الأدوار التي تقوم بها الحدود في بناء الواقعة؛ حيث إنّ كل حدّ من الحدود التي ترد مساوقة للمحمول في الجملة، له دور إمّا في بناء الواقعة الدال عليها محمول الحمل، أو في تخصيص الظروف المحيطة بها.

ثانيا- الوظائف التّركيبية: تتكوّن البنية الحملية -كما سبق أنْ أشرنا- من محمول وحدود موضوعات وحدود لواحق، ويأخذ كلّ حدّ منْ تلك الحدود وظيفة دلالية، تدلّ على الدور الذي يلعبه في بناء الواقعة أو في تحديد الظروف المحيطة بها، وتختلف هذه الوظائف الدّلالية باختلاف أدوارها، كما يختلف عددها تبعا للحدود التي قد ترد مساوقة للمحمول (الواقعة) إذ قد يَرِد في البنية الحملية المُنفِّذ فحسب (جاء **عمر**) وقد يَرِد المُنفِّذ إلى جانب المُتقبِّل (كتب **عمر الدرس**) وقد يَرِد الاثنان معا إلى جانب المستقبل (وهب **زيد عمرا سيارة**).

ومع تعدد هذه الحدود المساوقة للمحمول واختلاف وظائفها، إلا أنّ الوظائف التّركيبية في نّحو اللغة العربية الوظيفي، لا تُسنَدُ إلا لحدين اثنين من بين الحدود الأخرى التي قد ترد ضمن البنية الحملية على أساس أنّ الوظائف التّركيبية قد قُلِّصت في النحو الوظيفي إلى وظيفتين تركيبيتين لا أكثر، هما وظيفتا **الفاعل والمفعول**، ولا تُسنَدان إلا لحدَّيْن اثنين لهما إمكانية أخذ وظيفة دلالية، وذلك عَمَلًا "باقتراحات قُدِّمت في إطار نماذج لغوية مختلفة، يجمع بينها أنّها تستهدف تقليص الوظائف التّركيبية إلى وظيفتين اثنتين: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول، وأنّها تَعتَبر أنّ الوظيفة المفعول لا يحملها في نفس الجملة إلا مكون واحد"[1] وحسب هذا المبدأ فإنّه لا إمكانية في النَّحو الوظيفي لإسناد هذين الوظيفتين لأكثر من حدّ في البنية الحملية، على الرغم من توفّر اللغة العربية على مُكوِّنيْن يمكن أنْ يأخذا نفس الوظيفة التّركيبية المفعول، نحو قولك: أعطت هند **خالدا القلم**.

وقد عُرِضَت ثلاث فرضيات لرصد الوظيفة التّركيبية للحدين الواقعين مواليين للحد الحامل الوظيفة التّركيبية الفاعل، على نحو ما يلي[2]:

[1]- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص93-94.

[2]- المرجع نفسه، ص91-92.

– كل من المركبين الاسميين مفعول، إلا أنهما من نمطين مختلفين. **(فرضية المفعولين: مفعول مباشر، ومفعول غير مباشر)**

– كل من المركبين الاسميين حامل نفس الوظيفة التّركيبية: الوظيفة المفعول. **(فرضية المفعول المزدوج)**

– يحمل الوظيفة التّركيبية المفعول أحد المركبين الاسميين دون الآخر. **(فرضية المفعول الواحد)**

وترى الفرضية الأولى أنّ الوظيفة التّركيبية المفعول، يأخذها كل من الحدّين اللذين يُعتبَران مفعولا مباشرا ومفعولا غير مباشر، نحو قولك: أعطى زيد **محمدا الكتاب**. وترى الفرضية الثانية أنّ الوظيفة التّركيبية يأخذها كل منهما على أساس أنهما مفعول مزدوج لا يمكن فصلهما، وترى الفرضية الثالثة أنّ الوظيفة التّركيبية المفعول يأخذها حدّ واحد، إما الحدّ المستقبل **(محمدا)** وإما الحدّ المُتقبِّل **(الكتاب)** بشرط الإحالية.

وقد أخذ أحمد المتوكل في نحو اللغة العربية الوظيفي بمبدأ الفرضية الأخيرة، على أساس أنّ هناك العديد من "الدراسات المُتعدِّدة في إطار نظريات لغوية مختلفة، قد انتهت إلى أنَّ الوظيفة التّركيبية (المفعول غير المباشر) لا يُحتجُ لوجودها في اللغات الطبيعية بصفة عامة، وهي في اللغة العربية أقل ورودا منها في لغات أخرى"[1] وذهب أحمد المتوكل لتأكيد عدم ورود المفعول غير المباشر في اللغة العربية، إلى أنّ فرضية المفعول غير المباشر والمفعول المباشر تُميِّز بين هاتين الوظيفتين التركيبيتين من خلال افتراض "المفعول المباشر مركبا اسميا غير مسبوق بحرف، في حين أنّ المفعول غير المباشر يمكن أنْ يكون مركبا اسميا كما يمكن أنْ يكون حرفيا"[2] نحو قولك:

– أعطى زيد **عمرا الكتاب**. (مفعول مباشر + مفعول غير مباشر)

– أعطى زيد **الكتاب لعمر**. (مفعول مباشر + مفعول غير مباشر) (لاحنة)

وتتضمّن الجملتان مفعولين، اِصطُلِح على الأول منهما بالمفعول المباشر وهو الذي يلي الحد الفاعل واِصطُلِح على الثاني (المركب الاسمي أو المركب الحرفي) بالمفعول غير المباشر، ولكن ما يلاحظ على "التّراكيب التي هي من قبيل: **أعطى خالد مالا لعمر**، و**وهب عمر الدار لابنه**، و**أهدى خالد السيارة لابنه**؛ حيث يَسبِق المُكوِّن المستقبل حرف جر، ذات مقبولية دنيا، إنْ لم تكن لاحنة"[3] وتكْمُن عدم

[1]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص93–94.

[2]– المرجع نفسه، ص92.

[3]– المرجع نفسه، ص22.

مقبوليتها أو لحنها في كونها تتعدى إلى مَفعولَيْها بحروف الجر، مع أنّها تتعدى بنفسها على نحو: **أعطى خالد عمر مالا ووهب عمر ابنه الدار، وأهدى خالد ابنه السيارة.**

وقد ذهب أحمد المتوكل إلى أنّه إذا اعتبِرت هذه الجمل (اللاحنة) صحيحة نحويا، وأنّه يُمكِن اعتبار الحدود التي تتصل بحرف الجر (المركبات الحرفية) ميزة تُميِّز المفعول غير المباشر عن المفعول المباشر "فإننا نلاحظ أنّ ورود (المفعول غير المباشر) مركبا حرفيا، لا يمكن اعتباره خاصية مُميِّزة؛ إذ إنّ المفعول المباشر قد يرد مُركَّبا حرفيا، كما تدلّ على ذلك سلامة الجمل الآتية:

- استغفرُ اللهَ **من الذنبِ**.
- سمّت هندٌ ابنها **بعمر**.
- زوّجت هندٌ ابنها **بزينب**.
- كسا زيدٌ عمرًا **بجبة**."[1]

وتوضح هذه الأمثلة أنّ حرف الجرّ أو المركب الحرفي، لا يُعدُّ خصيصة يتميَّز بها المفعول غير المباشر عن المفعول المباشر؛ لأنّ كُلّا من الاسمين اللذين يقعان بعد الفاعل في هذه الجمل، يُعَدُّ مفعولا مباشرا؛ إذ بإمكانك أنْ تقول: سمَّتْ هند **ابنها عمرا**، وزوَّجتْ هند **ابنها زينب، وكسا زيدٌ عمرَ جبةً**. وبما أنّ حرف الجرّ ليس خصيصة يتمايز من خلالها المفعولان، فإنّ الاسمين اللَّذين يقعان بعد الفاعل، يمكن عَدُّ كلٍّ منهما مفعولا مباشرا؛ لتَوفُّرِهما على "نفس الخصائص البنوية: وهي إمكانية احتلال نفس الموقع مع أخذ نفس الحالة الإعرابية، نحو قولك: وهبتْ هندٌ **خالدًا الأرضَ**، ووهبتْ هند **الأرضَ خالدًا**. وكذا القابلية للإضمار نحو قولك: الأرضُ وهبتْها هند خالدا، وخالدٌ وهبْته هندٌ الأرضَ. وكذا الصلاحية للفاعلية في الجمل المبنية للمجهول، نحو قولك: وُهِب خالدٌ الأرضَ، ووُهِبَت الأرضُ خالدًا"[2] وتؤكِّد هذه الجُمل أنّ الاسمين اللذين يقعان بعد الفاعل في اللغة العربية، لا يتمايزان من حيث الخصائص البنوية التّركيبية، وليس هناك ما يخالف بينهما، وهو ما يجعلهما معا في مرتبة المفعولين المباشرين، لا أنْ يكون أحدهما مفعولا مباشرا، والآخر غير مباشر.

ومع دحض **فرضية المفعول غير المباشر**، تبقى فرضية **المفعول المزدوج**، مضادة لفرضية المفعول الواحد في نحو اللغة العربية الوظيفي؛ حيث يصبح المكوِّنان المنصوبان في التّراكيب التي

[1]- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص95-96.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص96.

تتضمن مفعولين مباشرين، قابلين لأنْ يأخذا كلاهما نفس الوظيفة التّركيبية المفعول؛ ويعني هذا أنّ الوظيفة التّركيبية المفعول تُسنَد مرتين، وهو ما يتعارض مع قيد إسناد الوظائف التّركيبية في النَّحو الوظيفي، والذي مفَادُه أنّ الوظيفة التّركيبية المفعول، يأخذها مُكوِّن واحد "وينحصر هذا الإشكال في فئات معينة من التّراكيب، كالتّراكيب التي يدل محمولها على **انتقال الملكية**، مثل: أعطت **هند خالد** قلما ووهبت هند **خالدًا الأرضَ**، وأهدى خالد **هندًا سوارًا**، **والتّراكيب التصعيدية***، مثل: ظنّت هند **خالدًا مريضًا** وحسبت هند **عمرا لغويا، والتّراكيب التعليلية* مثل:** شَرَّب الممرِّض **المريض الدواء**، وأَشرَب الممرِّض **المريضَ الدواءَ**"[1] وكلّ هذه الأنواع الثلاثة من الجمل مُضادَّة لفرضية المفعول الواحد؛ لكونها تتضمَّن حدين مواليين للفاعل، لهما نفس الخصائص البنوية، وهي إمكانية احتلال نفس الموقع مع بقاء نفس الحركة الإعرابية، والقابلية للإضمار، والصلاحية للفاعلية في إسناد الوقائع المبنية للمجهول إليها، فأيُّ المفعولين أجدر بأخذ الوظيفة التّركيبية المفعول؟

ويذهب أحمد المتوكل إلى أنّ الوظيفة التّركيبية المفعول، يأخذها مُكوِّن واحد من بين المُكوِّنيْن المنصوبين الواردين بعد الفاعل، في الجمل التي تتضمن مُكوِّنيْن منصوبيْن، اعتُبِرا في النَّحو العربي الموروث مفعوليْن، وذلك أخذا بمبدأ الفرضية الأخيرة، وبناء على مفهوم الوجهة عند فيلمور الذي يرى أنّ المحمول "من بين الحدود المُتواجِدة في الحمل، ينتقى حدّين اثنين ليشكلا (المنظور الأول والمنظور الثاني) للوجهة، فتُسنَد إلى الأول الوظيفة التّركيبية الفاعل، وإلى الثاني الوظيفة التّركيبية المفعول، وتظلُّ الحدود الأخرى خارج حيّز الوجهة، وهذه الحدود ليست بالضرورة حدودا لواحقا؛ بلْ يمكن أنْ تشمل حدّا موضوعا ... ويُفاد من هذا أنّه يجب إجراء تمييزين في مستويين مختلفين؛ **أولا: التمييز بين الحدود الموضوعات والحدود اللواحق، وثانيا: التمييز بين الحدود الداخلة في حيّز الوجهة، والحدود الخارجة عن حيزها**؛ أي الحدّان اللذان أُسنِدت إليهما الوظيفتان التّركيبيتان الفاعل والمفعول، والحدود التي لا

* تشمل هذه التّراكيب الجمل الداخلة عليها (ظنّ وأخواتها) وسميت بالتّراكيب التصعيدية نسبة إلى النظرية التوليدية التحويلية التي ترى أنّ الفاعل فيها صُعِّدَ إلى وظيفة المفعول بعد دمج الجملتين في بعضهما، حيث بعد كونه في نحو قولك (عُمَر شاعر) اسم مرفوع دال على الفاعل، صار بعد دمج الجمل صاعدا إلى رتبة المفعول نحو قولك (ظنّ زيد عمرًا شاعرا). وقد ذهب أحمد المتوكل إلى أنّه احتفظ بهذا المصطلح ذي الحمولة التحويلية لاشتهاره، مع أنه لا يَعدُّ هذه البنيات مشتقة عن طريق تحويل التصعيد. (ينظر: أحمد المتوكل من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص102).

* تضم التّراكيب التعليلية المحمولات المتعدية إلى مفعول ثان بالتضعيف أو الهمزة، نحو قولك: أشرب الممرض المريض الدواء، وأسمع زيد خالدا شعرا.

[1]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص91.

وظيفة تركيبية لها"[1] وهذا التّمييز الذي اقترحه أحمد المتوكل هو تمييزٌ للوظائف الدّلالية التي يمكن أنْ تدخل في حيّز الوجهة التّركيبية، لتأخذ بذلك الوظيفة التّركيبية الفاعل والوظيفة التركيبية المفعول، من الوظائف الدّلالية التي ليس لها إمكانية أخذ هاتين الوظيفتين التّركيبيتين، لتبقى بذلك خارج حدود الوِجهة.

وبناء على مفهوم الوجهة عند فيلمور فإنّ الجمل التي تتضمّن حدودا موضوعات وحدودا لواحقا، لا يأخذ منها إلا حدان اثنان الوظيفتين التّركيبيتين (الفاعل والمفعول) ولو تضمّنت الجملة حدّين منصوبين بعد الفاعل، فإنّ الوظيفة التّركيبية (المفعول) يأخذها أحدهما دون الآخر. وتُعَدُّ بذلك الحدود التي تأخذ هاتين الوظيفتين التركيبيتين حدودا وجهية، وأما بقية الحدود التي لا وظيفة تركيبية لها، فتُعَدُّ حدودا غير وجهية؛ حيث "يشتمل حمل الجملة على محمول وعدد من الحدود، من هذه الحدود ما يدخل في حيّز الوجهة، ومنها ما لا يدخل في حيّزها، يدخل في حيز الوجهة حدان اثنان: **الحد الأول:** هو الحدّ الذي يشكِّل (المنظور الأول) والذي تُسنَد إليه الوظيفية التّركيبية (**الفاعل**) مثل (جاء **محمد**) (**منف فا**) والحد الثاني: الحدّ الذي يشكِّل (المنظور الثاني) والذي تُسنَد إليه الوظيفة التّركيبية (**المفعول**) وتُسنَد الوظيفة المفعول إلى: الحد الحامل الوظيفة الدّلالية (**المُتقبِّل**) نحو: أغلق زيد **الباب** بشدة، و(**ب**) إلى (المستقبل) فحسب، في الحمل الذي يتضمن حدّا حاملا لهذه الوظيفة الدّلالية، مثل: أعطت هند **خالدا** قلما، أو إلى الحدّ (**المُتقبِّل**) فحسب (أعطت هند **القلم** خالدا) إذا توفر شرط الإحالية*"[2] ويُلاحَظ على قيد أحادية إسناد الوظيفة التّركيبية المفعول بالنسبة للجمل المتضمنة حدين منصوبين، أنه لا يأخذ الوظيفة التّركيبية المفعول، إلا الحد المنصوب الوارد بعد الفاعل مباشرة، سواء تعلق الأمر بالجمل الدالة على انتقال الملكية أو الجمل التصعيدية أو الجمل التعليلية.

ومع الاستدلال على فرضية المفعول الواحد، في الجمل التي تتضمّن حدّين منصوبين بعد الفاعل (الجمل الدالة عل انتقال الملكية، والجمل التعليلية، والجمل التصعيدية) بَقِي الإشكال مطروحا حول حركة النصب التي يأخذها الحدّ الثاني مع أنّه لا وظيفة تركيبية له. وقد ذهب أحمد المتوكل إلى تفسير حركة

---

[1]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص101.

* تعني إحالية المتقبل: أن الحدّ الحامل الوظيفة الدّلالية (المتقبل) يجب أن يكون مشيرا إلى شيء لا يجهله المتحدِّث والسامع حيث يكون محور حديثهما، ويكون المكون (محيلا) إذا كان المُخاطَب قادرا على التعرف على ما يحيل عليه؛ أي إذا كانت المعلومات التي يحملها كفيلة بجعل المخاطب يهتدي إلى المُحَال عليه المقصود. (ينظر: المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص119).

[2]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص20.

النّصب التي تتعلق بالحدّ الثاني في الجمل الدالة على انتقال الملكية والجمل التعليلية، إلى أنّه "يأخذ المُكوِّن المُسندَة إليه الوظيفة التّركيبية الفاعل الحالة الإعرابية (الرّفع) ويأخذ المُكوِّن المسندة إليه الوظيفة التّركيبية المفعول، الحالة الإعرابية (النصب) أمّا المُكوِّن الذي لا وظيفة تركيبية له، فإنّه يأخذ حالته الإعرابية (النصب) بمقتضى وظيفته الدّلالية نفسها الوظيفة الدّلالية (المستقبل) أو الوظيفة الدّلالية (المُتقبِّل)"[1] نحو ما توضّحه الجملتان الآتيتان:

– منح زيد عمرا **كتابًا. (متقبل منصوب)**

– منح زيد الكتاب **عمرًا. (مستقبل منصوب)**

– شرَّب الممرِّض المريضَ **الدَّواء. (متقبل منصوب)**

وأمّا الجمل التصعيدية (ظن وأخواتها) التي تتضمن حدا منصوبا، ولا وظيفة تركيبية له، فقد ذهب المتوكل في تفسير حركة النصب التي يأخذها هذا الحدّ، انطلاقا من نظرية التَّسرّب التي ترى أنّ الجمل التصعيدية مُتضمِّنة حَمْلَين مُدْمَجين، وحسب هذه النظرية فإن جملة: ظَنّ زيدٌ خالدًا شاعرًا، قد أُدمِج فيها الحمل (خالدٌ شاعرٌ) في حمل (ظَنَّ زيدٌ) فصارت الجملة التصعيدية، على نحو ما توضّحه الجملة الآتية:

– **ظن** زيد خالد **شاعرا (حمل$_1$ + حمل$_2$)**.

ويصير بعد دمج الحملين فاعل البنية الحملية المُدمَجَة مفعولا للحمل الرئيسي، وتتسرّب إليه الحركة الإعرابية النّصب، التي تحلُّ محلَّ الحركة الإعرابية التي كانت تمنحها له وظيفته التّركيبية (الفاعل) "ويأخذ بذلك المُكوِّن المسندة إليه تسرّبا الوظيفة التّركيبية المفعول، حالته الإعرابية (النصب) بمقتضى الوظيفة التّركيبية المفعول، المسندة إليه عن طريق التّسرّب. أما محمول الحمل المُدمَج فإنّه لا يأخذ بطبيعته وظيفة دلالية، ولا وظيفة تركيبية، ويرتبط إعرابه بتسرب الوظيفة المفعول (أو الوظيفة الفاعل في حالة بناء الفعل للمجهول) داخل حمله، وعدم تسرّبها"[2] ويعني ذلك أن الحدَّ الأخير الذي لا وظيفة تركيبية ولا وظيفة دلالية له، لا يأخذ حركته الإعرابية النصب، إلا في حالة وجود تسرب الوظيفة التّركيبية المفعول أو الفاعل إلى أحد حدوده. وأما في حالة عدم وجود تسرب، فإنّه لا يأخذ هذه الحركة الإعرابية نحو ما توضّحه الجمل الآتية:

– ظَّن زيد خالدًا **شاعرًا**.

[1]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص100.

[2]– المرجع نفسه، ص100.

– ظُنَّ خالدٌ **شاعرًا**.

– خالدٌ **شاعرٌ**.

وتُوضِّح الجملتان الأولتان أنّ المُكوِّن الأخير (الشاعر) الذي لا وظيفة تركيبية له، قد أخذ الحركة الإعرابية النّصب بمقتضى وجود التّسرب (تَسرُّبُ أحد حدوده إلى الحمل الرئيسي) أما في حالة عدم وجود تسرُّب كما هو في الجملة الأخيرة، فإنّه لا يأخذ الحركة الإعرابية النّصب؛ لانعدام التسرب الذي يقتضي نصبه.

وتُسنَد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول إلى الوظائف الدّلالية في النحو الوظيفي، وِفقًا لما تسمح به اللغات في قواعدها التركيبية؛ حيث كما تُسنِد اللغة العربية مثلا، الوظيفة التركيبية الفاعل إلى الحد الحامل الوظيفة الدّلالية (المُنفِّذ) تجيز إمكانية إسنادها إلى الحد الحامل الوظيفة الدلالية (المُتقبِّل، أو المستقبل ...) في حالة بناء الفعل للمجهول، نحو ما توضحه الجمل الآتية:

– أَهدى **زيدٌ** خالدًا كتابًا (منفذ فاعل).

– أُهدِي **خالدٌ** الكتابَ (مستقبل فاعل)

– أُهدِي **الكتابُ** خالدا (متقبل فاعل)

ولا تُجيزُ اللغة الفرنسية إسناد الوظيفة التركيبية الفاعل، إلى حدٍّ غير الحدِّ الحامل الوظيفة الدّلالية (المُنفِّذ)؛ إذ يمتنع أنْ تُسنَد الوظيفة التّركيبية الفاعل إلى المُتقبِّل، نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

- Omar lit un livre.
- Le livre a été lu par Omar.
- Omar a donné un livre à Zaid.
- un livre a été donné par Omar à Zaid.

وقد أعدّ سيمون ديك سلميّة تضبِط قواعد إسناد الوظيفتين التّركيبيتين (الفاعل والمفعول) تبعا للوظائف الدّلالية التي يمكن أن تُسنَد إليها، وعدّها صالحة لجميع اللغات الطبيعية، على النَّحو الآتي[1]:

منفِّذ > متقبل > مستقبل > مستفيد > أداة > مكان > زمان

فاعل	+	+	+	+	+	+	+
مفعول	–	+	+	+	+	+	+

[1]– أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص38.

وذهب أحمد المتوكل إلى أنّ هذه السلميّة، غير كافية لضبط قواعد إسناد الوظيفتين التّركيبيتين الفاعل المفعول بالنسبة لكافة اللغات، واللغة العربية على وجه الخصوص، ويرى أنّ عدم كفايتها يظهر في مستويين:

– **المستوى العام:** يتعلق بكونها تُعمِّم على كل اللغات أولوية أَخْذِ المُنفِّذ وظيفة الفاعل، على حساب الأدوار الدّلالية الأخرى التي يُمكِن أنْ تحاقله، مثل: القوة، والمتموضع، والحائل، فكل هذه الوظائف الدّلالية لها إمكانية أخذ الوظيفة التّركيبية الفاعل، التي تحصرها السلميّة التي قدّمها ديك في وظيفة دلالية واحدة، هي (المُنفِّذ) رغم اختلاف أدوارها[1] نحو ما توضِّحه الجمل الآتية:

– (أسقط **زيد** الكأس. **(قوة فاعل)**

– جلس **زيد**. **(متموضع فاعل)**

– مرض **زيد**. **(حائل فاعل)**

– **المستوى الخاص:** ويتعلق باللغة العربية؛ حيث إنّ المعطيات وإشارة النحاة القدماء حول ما يمكن أنْ يكون (نائب فاعل) توحي بوجوب وضع سلميّة لإسناد وظيفة الفاعل، غير السلميّة التي يقترحها ديك؛ لأنّ الحدود التي يمكن أنْ تُسنَد إليها وظيفة الفاعل، هي الحدود الحاملة الأدوار الدّلالية ((**المُنفِّذ**) والأدوار المحاقلة له (**القوة**، و**المتموضع**، و**الحائل**) في حالة بناء الحمل للمعلوم، و**الحادث**، و**المستقبل** و**المُتقبِّل والمكان**، و**الزمان**) في حالة بناء الحمل للمجهول، وأما الحدّ الحامل الوظيفة الدّلالية (المستفيد) أو (الأداة) فيمتنع أنْ تُسنَد الوظيفة التّركيبية الفاعل إليهما[2] كما يدلّ على ذلك لحن الجملتين الآتيتين:

– ؟؟؟ اشتُرِي **لزيد (مستفيد فا)** حقيبةً.

– ؟؟؟ كُتِبَتْ **بالقلم (أداة فاعل)** الرسالةَ.

وبناء على هذين النقدين الموجهين إلى سلميّة ديك، أعاد المتوكل صياغة السلميّة التي تضبط وظيفتي الفاعل والمفعول في اللغة العربية، تِبَعا للوظائف الدّلالية التي لها إمكانية أخذ هاتين الوظيفتين التّركيبيتين على النَّحو الآتي:

[1]– ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص39.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص39.

1- سلميّة إسناد الوظيفة التّركيبية الفاعل: اقترح أحمد المتوكل خلافا لسلميّة ديك، السلميّة الآتية لضبط **الوظيفة التّركيبية (الفاعل)** والوظائف الدّلالية التي لها إمكانية الاستناد إليها، من الوظائف التي يمتنع أنْ تُسنَد إليها هذه الوظيفة في قواعد اللغة العربية[1]:

فاعل + + + + − − − − **مصاحب علة حال مستفيد** < **منف، قو، متض، حا** > **مستق** > **متق** > **حد، زم، مك**

وتفيد السّلميّة التي أعاد صياغتها أحمد المتوكل لضبط الوظيفة التّركيبية الفاعل، تِبَعا للوظائف الدّلالية التي لها إمكانية الاستناد إليها، أنّ هذه الوظيفة التّركيبية (الفاعل) لها إمكانية الاستناد إلى الحدود الحاملة الوظائف الدّلالية **(المُنفِّذ أو القوة أو المتموضع أو الحائل)** في حالة بناء الفعل للمعلوم، وإلى **(المستقبل** و**المُتقبِّل**، و**المكان**، أو **الزمان**، أو **الحدث)** في حالة بنائه للمجهول، على نحو ما هو في الأمثلة الآتية على التّرتيب:

- كتب **زيدٌ** الدّرس. **(منفذ فا)**
- أوقف **الجيشُ** العدو. **(قوة فا)**
- جلس **محمدٌ**. **(متموضع فا)**
- عاد **إبراهيمُ**. **(حائل فا)**
- أُهدِيَ **زيدٌ** محفظةً. **(مستقبل فا)**
- كُتِبَ **الدرسُ**. **(متقبل فا)**

ثمَّ الحدود التي جعلها أحمد المتوكل محاقلة لبعضها البعض، وهي التي تحمل الوظائف الدلالية (الزمان والمكان والحدث) نحو قولك:

- انتُخِب **يَومُ** السبت **(زمان فا)**
- صُلِّيَ **في المسجد (مكان فا)**
- استُشهِد **استشهادُ** العظماء **(حدث فا)**.

[1]- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص42.

وقد جعلها المتوكل محاقلة لبعضها البعض؛ لأنّها لا تتفاوت من حيث الأهمية في ورودها بالنسبة للمحمول، وأخذ الوظيفة التّركيبية الفاعل، فقولك: صُلِّي **مساءً** في المسجد صلاةَ الاستسقاء، أو صُلِّي **في المسجد** صلاةَ الاستسقاء مساء، أو صُلِّيَتْ **صلاةُ** الاستسقاء مساء في المسجد، الأمر سيان؛ لأنّه بإمكان كل منها أنْ ينوب عن الفاعل في حالة ما إذا جاءت مساوقة لبعضها البعض.

وتفيد السلميّة ذاتها أنّ الحدود التي لها الوظائف الدّلالية **(المستفيد، والحال، والعلة، والمصاحب)** ليس للوظيفة التّركيبية الفاعل إمكانية الاستناد إليها "كما يدلّ على ذلك لحن الجمل الآتية:

- ؟؟؟ اشتُرِيَ لِزيد **(مستفيد)** حقيبةً.
- ؟؟؟ تُوقِف **تَعبٌ (علة)**.
- ؟؟؟ جِيئَ **راكبٌ (حال)**.
- ؟؟؟ سِيرَ و**النيلُ (مصاحب)**"[1].

وتُعَدُّ هذه الجمل المتوالية لاحنة؛ لأنّها تسند الوظيفة التّركيبية الفاعل إلى الحدود التي لا تُعتبَر داخلة في الوجهة، فالفعل (اشتَرَى) في الجملة الأولى، واقعة تستدعي استحضار (منفذ، المُشتَرِي) يأخذ الوظيفة التّركيبية الفاعل، و(متقبل، المُشتَرَى) يأخذ الوظيفة التّركيبية المفعول، فإذ بُنِي الفعل للمجهول ناب الحد المُتقبِّل عن الحدّ المُنفِّذ في أخذ الوظيفة التّركيبية الفاعل، فتقول (اشْتُرِيتْ حَقِيبَةٌ) ولا يصحّ أنّ ينوب الحد المُستفِيد (زيد) من الواقعة عن الحدّ المُنفِّذ لها. ومثل ذلك ينطبق الحال على الحدود الحاملة الوظائف الدّلالية الحال والعلة والمصاحب في الجمل المتوالية على التّرتيب، فليس لها إمكانية أخذ الوظيفة التّركيبية الفاعل؛ لأنّها لا تصلح أنْ تنوب عن الحد (المُنفِّذ).

2- سلميّة إسناد الوظيفة التّركيبية المفعول: اقترح أحمد المتوكل خلافا لسلميّة ديك، السلميّة الآتية لضبط **الوظيفة التّركيبية (المفعول)** والوظائف الدّلالية التي لها إمكانية الاستناد إليها، من الوظائف التي يمتنع أنْ تُسنَد إليها هذه الوظيفة في قواعد اللغة العربية[2]:

مستقبل > متقبل > { مكان / زمان / حدث } مستفيد حال علة مصاحب

مفعول + + + - - - - -

[1]- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص40.

[2]- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص24.

وتفيد السلميّة التي أعاد صياغتها أحمد المتوكل؛ لضبط الوظيفة التّركيبية المفعول تِبَعا للوظائف الدّلالية التي لها إمكانية الاستناد إليها، أنّ الوظيفة التّركيبية المفعول، لها إمكانية الاستناد إلى الحدود الحاملة الوظائف الدّلالية (**المستقبل**، و**المُتقبِّل**، و**المكان** و**الزمان** و**الحدث**) على نحو ما هو في الأمثلة الآتية على التّرتيب:

- أعطى زيد **محمدًا** كتابا. (**مستقبل مفعول**)
- أعطى زيد **الكتابَ** محمدا. (**متقبل مفعول شرط الإحالية**)
- دخل زيد **إلى الدار**. (**مكان مف**)
- دخل زيد **ليلاً**. (**زمان مف**)
- سار زيد **سيرا حثيثا**. (**حدث مف**)

وتفيد السلميّة ذاتها أنّ الحدود الحاملة الوظائف الدّلالية (**المستفيد، والحال، والعلة، والمصاحب**) يمتنع إسناد الوظيفة التّركيبية المفعول إليها؛ وذلك لكونها خارجة عن حدود الوجهة التي تقتضيها الواقعة ودليل خروجها عن حدود الوجهة، هو أنّها لا يمكن أنْ تنوب عن الفاعل في حالة بناء الفعل للمجهول كما يدل على ذلك لحن الجمل الآتية:

- ؟؟؟ اِشتُريتْ **لزيد** سيارةً. (مستفيد)
- ؟؟؟ أُقعِد **واقفٌ**. (حال)
- ؟؟؟ جِيءَ **طلبٌ** للعلم (علة)
- ؟؟؟ سِيرَ و**عمرُ**. (مصاحب)

وبناء على مفهوم الوجهة عند فيلمور والإسناد عند النّحاة، فإن الوظيفتين التّركيبيتين الفاعل والمفعول في نحو اللغة العربية الوظيفي، لا يمكن أنْ يأخذها من الوظائف الدّلالية، إلا الحدود التي تصلح أنْ تكون مسندا إليه بالنسبة للواقعة، والتي تشمل وفق قواعد اللغة العربية الحدّ ((المُنفِّذ والمتموضع، والحائل، والقوة) أو المُتقبِّل، أو المستقبل، أو المكان، أو الزمان، أو الحدث) بالنسبة للوظيفة التّركيبية الفاعل، والحد (المُتقبِّل والمستقبل والمكان، والزمان، والحدث) بالنسبة للوظيفة التّركيبية المفعول.

ثالثا– الوظائف التّداولية: يَكمُن الدّور الأساس للوظائف الدلالية في النّحو الوظيفي، في تحديد دور مُكوِّنات الجملة بالنسبة لكل من طرفي التّداول (المتحدِّث والسامع). وقد حصر سيمون ديك هذه الوظائف التّداولية التي يمكن أنْ تُحدِّد مختلف الأدوار التي تقوم بها مُكوِّنات الجملة أثناء العملية

التواصلية في "أربع وظائف: **المبتدأ، والذيل، والبؤرة، والمحور**، واعتبر الوظيفتين الأوليّين **(المبتدأ والذيل) وظيفتين خارجيتين** بالنسبة للحمل، واعتبر الوظيفتين الثانيتين **(البؤرة والمحور) وظيفتين داخليتين**؛ بمعنى أنَّ الوظيفتيْن الأوليتيْن تُسنَدان إلى مُكوِّنيْن خارجيين عن الحمل، في حين أنّ الوظيفتين الثانيتين تُسنَدان إلى مُكوِّنين يعتبران جزئين من الحمل ذاته"[1] وخارجية الوظيفتين التداوليتين المبتدأ والذّيل ترتبط بكونهما يُسنَدان إلى مكونين خارجيين عن البنية الحملية، وليسا أحد حدودها سواء كان حدّا موضوعا أو لاحقا. أما داخلية الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة، فهي ترتبط بكونهما تُسندَان على الدَّوام إلى ما يُشكِّل أحد الحدود بالنسبة للواقعة، ويمتنع أنْ يأخذهما أحد المُكوِّنات التي ليست حدّا من حدودها.

وقد اقترح أحمد المتوكل إلى جانب هذه الوظائف التّداولية، إضافة وظيفة خارجية أخرى، وتقسيم الوظيفة التّداولية (البؤرة) إلى قسمين؛ حيث قال: "نقترح شخصيا، أنْ تُضَاف إلى الوظيفتين التّداوليتين الخارجيتين وظيفة (المنادى) التي نعتبرها واردة بالنسبة لنحو وظيفي كاف، لا لوصف اللغة العربية فحسب؛ بل كذلك لوصف اللغات الطبيعية بصفة عامة ... كما نقترح أنْ يُميَّز داخل وظيفة البؤرة نفسها بين **بؤرة جديد**، و**بؤرة مقابلة** من حيث **(نوعية البؤرة)** وبين **بؤرة المكون**، و**بؤرة الحمل** من حيث **مجال التبئير**"[2] وبإضافة أحمد المتوكل الوظيفة التداولية المنادى، صارت الوظائف الدّلالية في نحو اللغة العربية الوظيفي خمس وظائف، تتميّز فيما بينها؛ من حيث داخليتها أو خارجيتها، على نحو ما هو آتٍ:

1- الوظائف التّداولية الداخلية: وهي الوظائف التي تندرج ضمن البنية الحملية، وتشمل وظيفتي **(المحور والبؤرة)** على النَّحو الآتي:

1-1 المحور: ذهب أحمد المتوكل إلى تعريف (المحور) وفق التعريف الذي اقترحه سيمون ديك بأنّه "المُكوِّن الدّال على ما يُشكِّل (المُحدَّث عنه) داخل الحمل"[3] وبعبارة أخرى هو "المُكوِّن الدّال على الذّات التي تُشكِّل محطّ الحديث داخل الحمل"[4] ويُوضِّح هذان التعريفان أنّ كلّ ما يمكن أنْ يُشكِّل بالنسبة لكل من المتحدِّث والسامع مدار حديثهما، تُسنَد إليه الوظيفة التّداولية الداخلية المحور، على نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

---

[1]- أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص17.

[2]- المرجع نفسه، ص17.

[3]- المرجع نفسه، ص69.

[4]- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص352.

– لمن أعطى **زيدٌ** الكتابَ؟

– أعطى **زيد** الكتاب محمدا.

– زيد، **أبوه** مسافر.

– **زيد** مسافر.

– **زيدا** قابلته.

– **الكتابَ** قرأته.

ويُعَدُّ المُكوِّن **(زيد)** في الجملة الأولى محور الاستخبار، وفي الثانية محور الإخبار، ومع تَوفُّر الجملتين على مُكوِّن ثان (الكتاب) يمكن اعتباره محورا، إلا أنّ ذلك يمتنع في النَّحو الوظيفي؛ لكونه يتنافى وقيد إسناد الوظائف، والذي مفاده أنّه لا وظيفة لأكثر من حد، ولهذا فقد ذهب أحمد المتوكل إلى أنّه في هذه الحالة، يأخذ الحد (الفاعل أو ما ينوب عنه) الأولوية في أخذ الوظيفة التّداولية المحور، ويرى أنّه "يُزكِّي فرضية أسبقية المُكوِّن الفاعل، على غيره من المُكوِّنات في أخذ الوظيفة التّداولية المحور حصر النحاة العرب القدماء، لعلاقة ما أسموه بالإسناد بين الفعل (أو ما يقوم مقامه) والفاعل (أو نائبه) مصطلحين على الأول مسندا والثاني مسندا إليه"[1] ويعني ذلك أنّ وظيفة المحور ينفرد بها (الفاعل) أو (ما ينوب عنه) في حالة بناء الفعل للمجهول، نحو ما توضّحه الأمثلة الآتية:

– أعطى **زيدٌ** خالدا الكتاب. **(محور)**

– أُعطِي **خالدٌ** الكتاب. **(محور)**

– أُعطِي **الكتابُ** خالدا. (بشرط الإحالية: تعني أنْ يكون المُكوِّن المحور، محيلا على شيء يعلمه المتحدِّث والسامع ويشكِّل مدار حديثهما)

وأما الجملتان الثالثة والرابعة (زيد **أبوه** مسافر، و**زيد** مسافر) فيشير أحمد المتوكل إلى أنّه قد يقع التِبَاس بين المحور والمبتدأ باعتبار أنّ كلّا منهما يشكِّل الذّات المُتحدَّث عنها، إلا أنّه يرى أنّ "الفرق بينهما يَكمُن في كوْن المحور (مُحدَّثا عنه) داخل الحمل؛ أي أنّه مُكوَّن من مكونات الحمل، يأخذ وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية، في حين أنّ المبتدأ مُحدَّث عنه خارجي بالنسبة للحمل"[2] وليس له إمكانية أخذ وظيفة دلالية أو تركيبية، ويعني ذلك أنّ المحور حدّ من حدود البنية الحملية، بإمكانه أخْذُ وظيفة تركيبية

[1]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص75.

[2]– المرجع نفسه، ص70.

إلى جانب وظيفته الدلالية، وهذا ما يجعل وظيفته داخلية. أما المبتدأ فليس له إمكانية أخذ أي من هذين الوظيفتين؛ لكونه لا يشكِّل حدا من حدود البنية الحملية، ولهذا فوظيفته التّداولية خارجية، نحو ما توضِّحه الجملتان:

- **زيد**، أبوه مسافر. (مبتدأ)
- **زيد** مسافر. (محور)

ويُعَدُّ كلٌّ من (زيد) في الجملة الأولى و(زيد) في الجملة الثانية مُحدَّث عنه، إلا أنّ الفرق بينهما يكمن في كون (زيد) في الجملة الأولى، خارجا عن حدود البنية الحملية، ولا إمكانية له في أخذ وظيفة دلالية (منفذ أو متقبل أو مستقبل...إلخ) كما أنه لا إمكانية له في أخذ الوظيفة التّركيبية (الفاعل أو المفعول) وهذا ما يجعله يأخذ الوظيفة التّداولية الخارجية (المبتدأ) وخلافا لذلك نجد (زيدا) في الجملة الثانية حدا من حدود البنية الحملية؛ حيث يأخذ الوظيفة الدّلالية المُنفِّذ، والوظيفة التّركيبية الفاعل، وهذا ما يجعله يأخذ الوظيفة التّداولية الداخلية (المحور).

وأما الجملة الثالثة والرابعة (**زيدا** قابلته، و**الكتابَ** قرأته) فإنّ الحدّين (**زيدا**، و**الكتاب**) المتصدرين الجملتين، يُعدُّ كلٌّ منهما محورا؛ لكون وظيفتهما داخلية بالنسبة إلى الحمل، ويؤكد داخليتهما أنّ "هذه المُكوِّنات باعتبارها محورا (لا مبتدأ) لا يمكن أنْ تتقدَّم بخلاف المبتدأ على أداة من الأدوات الصدور"[1] ويعني ذلك أنّ المحور لا يمكن أن يُفصَل عن البنية الحملية، بأيّ أداة من الأدوات التي لها الصدارة كما يدل على ذلك لحن الجملتين الآتيتين:

- ؟؟؟ زيدًا، هل قابلته؟
- ؟؟؟ الكتابَ، هل قرأته؟

وبخلاف ذلك المبتدأ، الذي يمكن أنْ ينفصل عن البنية الحملية، نحو ما تبيّنه الجملتان الآتيتان:

- زيدٌ، هل قابلته؟ (مبتدأ)
- الكتابُ، هل قرأته؟ (مبتدأ)

1-2 البؤرة: ذهب أحمد المتوكل إلى تعريفها وِفقَ التعريف الذي اقترحه سيمون ديك، بأنّها "المُكوِّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة"[2] ويُقصَد بها المعلومة التي ينقلها

[1]- أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص85.

[2]- المرجع نفسه، ص28.

المتحدِّث للسامع أو الحدّ الذي يتضمن الفائدة الإخبارية، وقد اقتصرت النظرية النَّحوية الوظيفية عند ديك في بدايتها على إسناد هذه الوظيفة لكل مكوِّن يُعتبَر في التّركيب متضمنا معلومة جديدة بالنسبة للسامع إلا أنّ أحمد المتوكل ذهب إلى التمييز بين نوعين من البؤرة على أساس أنّ "ما يُمكِن أنْ يضيفه المتكلم إلى مخزون المخاطب ليس معلومات جديدة فحسب؛ بل كذلك معلومات تُعدِّل، أو تصحِّح، أو تعوِّض معلومات في مخزون المُخاطَب، يعدُّها المتكلم مُستوجِبة للتعديل أو التصحيح أو التعويض"[1] وبناء على الفرق بين نقل معلومة جديدة، وبين تعديلها أو تصحيحها أو تعويضها بواسطة المكون الحامل الوظيفة التّداولية البؤرة، ميّز المتوكل بين بؤرتين رئيسيتين، هما: **بؤرة جديد، وبؤرة مقابلة** "واقترح دعما للتمييز بينهما رائزين اثنين: رائز سؤال جواب ورائز التّعقيب"[2] ويرتبط رائز السؤال والجواب ببؤرة الجديد، حيث تمثِّل جوابا طبيعيا جملة **(عمر مسافر غدا)** والتي تتضمن بؤرة جديد، لسؤال مثل: **متى مسافر عمر؟ أو ما الخبر؟** ولكن لا تصلح أنْ تكون أجوبة طبيعية للجمل التي تتضمن بؤرة مقابلة، نحو ما تبيّنه الإجابات اللاحنة الآتية:

- متى مسافر عمر؟
- ؟؟؟ **غدا** مسافر عمر.
- ماذا قرأتَ؟
- ؟؟؟ **كتابَ الجرجاني** قرأتُ.

ويرتبط رائز التعقيب ببؤر المقابلة؛ حيث يُطلَقُ "على العبارات المُصدَّرة بحرف النّفي أو بحرف الإضراب (بل) اللذان يُستعملَان رائزا لوجود بؤرة المقابلة"[3] ويعني ذلك أنّ الجملة إذا تصدرها نفي أو حرف الإضراب (بل)، أو إذا أَمكَن إلحاق تعقيب النفي أو الإضراب بها، فإنّها متضمنة بؤرة مقابلة، نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

- **بل يوم الخميس** مسافر عمر. (لا يوم الغد)
- ليس المسافر **زيد**. (بل عمر)
- عمر ليس مسافرا **غدا**. (بل يوم الخميس)

---

[1]- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ط1. الرباط: 2001 دار الأمان، ص118.

[2]- أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص30.

[3]- المرجع نفسه، ص31.

– **كتاب الجرجاني** قرأتُ. (لا كتاب سيبويه)

وكما ميّز المتوكل بين نوعين من البؤرة؛ من حيث طبيعتها (بؤرة الجديد، وبؤرة المقابلة) كان قد ميّز البؤرة؛ من حيث مجال التبئير بين نوعين من البؤر: بؤرة الجملة وبؤرة المكوِّن؛ حيث "تُسنَد كل من بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد إلى مكوِّن من مكونات الجملة، أو إلى الجملة برمتها"[1] فإذا أسندت البؤرة إلى جملة بأكملها عُدَّت بؤرة جملة، وإذا أسندت إلى مُكوِّن من مكوناتها عُدَّت بؤرة مُكوِّن، نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

"– عاد زيد من السفر **البارحة**. (بؤرة مكون جديد)

– **البارحة** عاد زيد من السفر. (لا اليوم). (بؤرة مكون مقابلة)

– عمر، **عاد أخوه من السفر**. (بؤرة جملة جديد)

– **أحَضَر الضيوف؟** (أم لا)"[2]. (بؤرة جملة مقابلة)

وتوضِّح الأمثلة المتتالية نوع البؤرة؛ من حيث طبيعتها بالنسبة لكل من المتحدِّث والسامع (بؤرة جديد أو بؤرة المقابلة) كما توضّح نوع البؤرة من حيث مجال التبئير؛ إذ تُعدُّ الجملتان الأولى والثانية متضمِّنة بؤرة مكوِّن على أساس أنّ مجال التبئير فيها يمسّ مكونا من مكوناتها، سواء كانت بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة. أمّا الجملتان الثّالثة والرّابعة فتُعدّ متضمنة بُؤَرا جُمَليَّة، على أساس أنّ مجال التّبئير فيها يمسُّ الجملة بأكملها سواء كانت بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة، وهذا التَّمييز بين نوعي البؤرة؛ من حيث مجال التبئير، يوضّح أنّ البؤرة قدّ تمسّ إحدى مكونات البنية الحملية، كما يمكن أنْ تمسّ البنية الحملية بأكملها؛ لكون البؤرة بالنسبة للجملة وظيفة تداولية داخلية، ولا يمكن أنْ يمسَّ مجال التبئير فيها الوظائف التّداولية الخارجية (المنادى، والمبتدأ، والذّيل).

2– الوظائف التّداولية الخارجية: وهي الوظائف الخارجة عن حدود البنية الحملية، وتشمل الوظائف التّداولية **(المبتدأ، والذيل، والمنادى)** على النّحو الآتي:

2–1 المبتدأ: عرّف المتوكل الوظيفة التداولية المبتدأ، وِفقَ التعريف الذي اقترحه ديك، بأنّه "ما يُحدِّد مجال الخطاب، الذي يُعتَبر الحمل بالنسبة إليه واردا"[3] وبعبارة أخرى "هو المُكوِّن الذي يدلّ على

[1]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص31.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص27.

[3]– المرجع نفسه، ص115.

مجال الخطاب الذي يُعَدُّ الحمل الموالي واردا بالنسبة إليه"[1] ويعني ذلك أنّ الخاصية المميزة للمبتدأ، هي ورود الحمل بأكمله تابعا له "نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

- **زيد**، أبوه مريض.
- **زيد**، هل لقيت أباه.
- **زيد**، إنْ تُكرِمه يُكرِمْك."[2].

وتأخذ المركبات الاسمية الأولى في الجمل المتتالية؛ حيث البنية الحملية الموالية لها كلّها واردة بالنسبة إليها، الوظيفة التّداولية المبتدأ، باعتبارها تشكّل مجال الخطاب، وما يلاحظ على هذه المكونات الاسمية أنّها لا تأخذ سوى الوظيفة التّداولية (المبتدأ) وليس لها إمكانية أخذ وظيفة دلالية؛ لأنّها لا تُعتَبر حدا من حدود البنية الحملية، وكذلك يمتنع أنْ تأخذ وظيفة تركيبية؛ لأنّها لا تعتبر فاعلا ولا مفعولا، وهذا ما جعلها تنضوي ضمن الوظائف التّداولية الخارجية لا الداخلية، ويدل على خارجيتها، أنّها بخلاف المحور الذي يُعَدُّ وظيفة تداولية داخلية، له وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية؛ ويفرض الحمل قيود انتقائه، في حين أنّ المبتدأ لا يخضع لقيود انتقاء الحمل، نحو ما توضحه الأمثلة الآتية:

- **زيد** منطلق. **(محور)**
- **المسافرون** منطلقون. **(محور)**
- **زيد**، أخواه مسافران **(مبتدأ)**
- **المسافرون**، غادر أحدهم. **(مبتدأ)**

وتوضِّح الأمثلة المتتالية أنّ (المحور) يفرض الحمل قيود انتقائه، فيكون مطابقا للمحمول في الجنس العدد، أما المبتدأ فلا يخضع لقيود انتقاء الحمل؛ بمعنى أنه ليس من الضروري أنْ يطابق المبتدأ المحمول في الجنس والعدد؛ لكونه خارجا عن الحمل، وهذا ما يجعل وظيفته خارجية، مقارنة بوظيفة المحور الداخلية؛ حيث "يشكل المحور بخلاف المبتدأ موضوعا من موضوعات المحمول في البنية المحمولية، ويترتّب عن ذلك؛ أنّه يأخذ وظيفة دلالية، وتلحق به وظيفة تركيبية معينة، بالإضافة إلى وظيفته التّداولية (المحور) نحو قولك:

- **زيد** منطلق **(منفذ فاعل)**

[1]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص352.

[2]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص117

وبخلاف المبتدأ الذي يأخذ وظيفة تداولية فحسب، وليس له إمكانية أخذ وظيفة دلالية ولا تركيبية لأنّه ليس حدا من حدود البنية الحملية"[1] نحو قولك:

– **زيد**، أخواه مسافران. **(مبتدأ، لكن ليس منفذا ولا فاعلا)**

2-2 الذيل: يُعرِّف المتوكل الذيل بأنه "المُكوِّن الذي يُوضِّح معلومة داخل الحمل، أو يعدِّلها، أو يصحِّحها"[2] وبعبارة أخرى "هو المُكوِّن الذي يوضِّح أو يعدِّل أو يصحح معلومة واردة في الحمل"[3] ويوضّح التعريفان أنّ الوظيفة التّداولية (الذيل) تنقسم إلى ثلاثة أنواع **ذيل توضيح**، و**ذيل تعديل**، و**ذيل تصحيح** وقد مثّل لها أحمد المتوكل بالجمل الآتية[4]:

– أخوه مسافر، **زيد**. (ذيل توضيح)

– ساءني زيد، **سلوكه**. (ذيل تعديل)

– قابلت اليوم زيدا، **بل خالدا**. (ذيل تصحيح)

وقد ذهب أحمد المتوكل بخلاف النحاة القدماء الذين يعدّون المكونات الأخيرة في هذه الجمل، على التوالي، **مبتدأ مؤخرا**، و**بدلا**، و**مضربا به (معطوف)** إلى أنّه يعتبر "هذه البنيات على اختلاف خصائصها البنوية، حاملة وظيفة تداولية واحدة، هي **وظيفة الذيل**، ويرجع هذا الاختلاف البنوي إلى اختلاف الأدوار التي يقوم بها المُكوِّن الذيل على مستوى البنية الإخبارية للجملة"[5] والتي يأتي فيها المُكوِّن الحامل الوظيفة التّداولية الذيل، مختلفة أدواره وفقا لخطابات تداولية مختلفة، بين التوضيح أو التعديل أو التصحيح للمعلومة المراد نقلها للسامع.

وبالنسبة لما ذهب إليه النحاة في عدّ الاسم في نحو قولك: أبوه قائم، **زيدٌ**، مبتدأ مؤخرا، فإن المتوكل يرى أنّ النحاة لم يميّزوا بين مجيئه أولا ومجيئه آخرا، إلا بالوصف بكلمة (مبتدأ مؤخر) وهو يخالف النّحاة في عدّ المكون (زيد) في آخر الجملة، حاملا الوظيفة التّداولية (ذيل التصحيح) على أساس أنّ ما يميّز بين المبتدأ والذيل، أنّه "بالنسبة للمبتدأ، يضع المتكلم بدءا مجال خطاب (أو مُحدَّث عنه) ثم يحمل عليه جملة واردا حملها عليه، أما في ما يخصّ الذيل، فإنّ المتكلم يُنشئ الجملة بدءا، ثم بعد ذلك

[1]– ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص132-133.

[2]– المرجع نفسه، ص147.

[3]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص352.

[4]– ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص144.

[5]– المرجع نفسه، ص146-147.

يضيف إخبارا إليها؛ ليوضح، أو يصحح، أو يُعدِّل ما يقتضي ذلك"[1] وهذا ما يوضِّح أنّ المبتدأ المُؤخر لا وجود له في نحو اللغة العربية الوظيفي، على أساس أنّه لا يقتضي التَّأخير؛ حيث يمثِّل بالنسبة لطرفي التّداول مجالا للخطاب، ثمّ يأتي الحمل الموالي واردا بالنسبة إليه، على أساس أنّه متضمن البؤرة أو المعلومة الجديدة، وفي حالة عدم وضوح المعلومة بالنسبة للمخاطب، يضيف المتكلم ما يوضحها بإضافة مكون آخر الجملة يحمل وظيفة (ذيل التوضيح) لا مبتدأ كما تعارف عليه النحاة؛ لأنّ المبتدأ موقعه أوّل الكلام باعتباره مجالا للخطاب، أمّا التّوضيح أو التعديل أو التصحيح فيكون آخره.

وترتبط الوظيفة التّداولية الذيل بعمليات خطابات إنتاج مختلفة، ما جعل دورها يختلف من خطاب إلى خطاب، بين التوضيح، والتعديل، والتصحيح؛ حيث:

– "يأتي ذيل التوضيح عند ما يعطي المتكلم المعلومة، ثم يُلاحِظ أنّها ليست واضحة الوضوح الكافي بالنسبة للسامع، فيضيف ذيل التوضيح، إزالة للإبهام"[2] نحو ما هو في الجمل الآتية:

– أخوه مسافر، **زيد**

– نجحا، **الطالبان**

– تغيبوا، **الطلبة**

وجاءت المُكوِّنات الذيلية التي تعقب الجمل، توضيحا للضمائر التي تتضمنها البنية الحملية، وهو الضمير الهاء في الجملة الأولى، وألف المثنى في الثانية، وواو الجماعة في الثالثة.

– "ويأتي ذيل التعديل عند ما يعطي المتكلم المعلومة، ثم يُلاحِظ أنّها ليست بالضبط المعلومة المقصود إعطاؤها، فيضيف المعلومة التي تعدِّلها"[3] نحو ما هو في الجملتين الآتيتين:

– ساءني زيد، سلوكه.

– قرأت الكتاب، نصفه.

وأُضِيف المكوِّن الأخير الحامل الوظيفة التّداولية الذيل في الجملتين، تعديلا للمعلومة الواردة في بنيتهما الحملية؛ حيث وردت كلمة (سلوكه) في الجملة الأولى، تعديلا للمكون (زيد) الحامل الوظيفة الدّلالية (المُنفِّذ) والوظيفة التّركيبية (الفاعل) وكذلك وردت كلمة (نصفه) في الثانية، تعديلا للمكون (الكتاب) الحامل الوظيفة الدّلالية (المُنفَّذ) والوظيفة التّركيبية (المفعول).

---

[1]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص135.

[2]– المرجع نفسه، ص147.

[3]– المرجع نفسه، ص148.

– "يأتي ذيل التصحيح عندما يعطي المتكلِّم المعلومة، ثم ينتبه إلى أنّها ليست المعلومة المقصود إعطاؤها فيضيف المعلومة قصد تصحيحها (أي إحلال معلومة أخرى محلها)"[1] نحو ما هو مبيّن في الجملتين الآتيتين:

– قابلت اليوم زيدا؛ **بل خالدا**.

– زارني خالد؛ **بل عمرو**.

وورد المُكوِّنان الأخيران (خالد، وعمر) في الجملتين، تصحيحا للمعلومة التي يحملها المُكوِّنان اللذان تتضمنهما البنيتان الحمليتان (زيد) في الأولى و(خالد) في الثانية.

وقد أشار أحمد المتوكل إلى إمكانية التباس الوظيفة الدّلالية (الذيل) بالمركبات التوابع، مثل النّعت والتّوكيد، على نحو ما هو في الجملتين الآتيتين:

– قرأت كتابا **مفيدا**.

– حضر الضيوف **كلّهم**.

ويذهب أحمد المتوكل إلى أنّ ما يفرِّق بين المركبات الاسمية (الوصفية، والتوكيدية) كما هي في الجُمَل المتوالية، والوظيفة التّداولية الذيل أنّ "النعت والتوكيد يشكّل كلّ منهما مركبا اسميا، يُعتبَر المَنعُوت أو المُؤكَّد (رأسه) ويأخذ كلّ منهما الحالة الإعرابية التي يأخذها (الرّأس) عن طريق **التبعية**، بينما لا يمكن أنْ يصدق هذا بالطبع على المكون الذيل، فبحكم خارجيته لا يشكِّل مركَّبا اسميا واحدا، مع المُكوِّن المقصود تعديله أو تصحيحه، ولا يمكن بالتالي اتفاقه في الإعراب مع هذا الأخير من قبيل الإعراب التبعي ... لأنّ الذيل يأخذ في البنيات المُذيَّلة الحالة الإعرابية، بمقتضى وظيفته الدّلالية أو التّركيبية، إلا أنّ هذه الوظيفة تُسنَد إلى الذيل عن طريق ما يمكن تسميته بمبدأ **الإرث** باعتباره مُكوِّنا خارجيا"[2] ويعني ذلك أنّ الذيل يرث الحركة الإعرابية عن الحدّ الذي يُعتبَر مُوضِّحا أو معدلا أو مصححا له؛ لأنّه بإمكانه أنْ يعوّضه، أما المُكوِّنات التّبعية فليس لها إمكانية تعويض المُكوِّن التَّابعة له، نحو ما يوضِّحه لحن الجملتين الآتيتين:

– ؟؟؟ قرأت **مفيدا**

– ؟؟؟ حضر **كلّهم**.

[1]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص148.

[2]– المرجع نفسه، ص147–148.

وتسمح في مقابل هذه الجمل، أنْ يعوِّض الذيل المكوِّن المُصحِّح أو المُوضِّح أو المُعدِّل له، كما تدل على ذلك سلامة الجملتين الآتيتين:

– ساءني زيد، **سلوكه.**

– ساءني **سلوكه،** زيد.

ويتّضح الفرق أكثر فأكثر بين المكونات التّبعية والمكونات الذيلية، في الحالات الإعرابية؛ حيث تأخذ المكونات التبعية حركتها الإعرابية بالأصالة عن المكونات التي تُعتَبر رأسا لها نحو قولك:

– قرأت الكتابَ **المفيدَ.**

وتأخذ المُكوِّنات الذيلية حركتها الإعرابية، بموجب وظائفها التّداولية، أو الوظائف التّركيبية والدّلالية إنْ ورثت هاتين الوظيفتين عن الحد الذي تأتي ذيلا له؛ حيث "يأخذ **المُكوِّن الذيل** في البنيات المذيلة **بذيل التوضيح** الحالة الإعرابية **الرفع** بمقتضى **وظيفته التّداولية** نفسها، أمّا البنيات المذيلة **بذيل التعديل** أو **التصحيح،** فإنّ المُكوِّن الذيل فيها، يأخذ الحالة الإعرابية بمقتضى **الوظيفة الدّلالية** أو **الوظيفة التّركيبية** التي **يرثها** عن المُكوِّن المقصود تعديله أو تصحيحه باعتباره عوضا عنه"[1] ويوضح هذا أنّ ذيل التوضيح يأخذ الحركة الإعرابية، بموجب الوظيفة التّداولية وحدها؛ لأنَّه لا يتوفّر على وظيفة دلالية ولا تركيبية، أمّا ذيلا التعديل والتصحيح، فإنّهما يرثان الحركة الإعرابية عن الحد الذي يردان معدلين أو مصححين له، نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

– أخوه مريض، **زيدٌ. (ذيل التوضيح)**

– قُمْتُ **الليلَ، نصفَه. (ذيل تعديل)**

– جاء **زيدُ؛** بل **عمرُ. (ذيل تصحيح)**

وتُوضِّح الجمل المتتالية أنّ ذيل التوضيح (زيد) في الجملة الأولى، لم يأخذ الحركة الإعرابية الرّفع إلا بموجب وظيفته التّداولية فحسب؛ كونه لا يتوفر على وظيفة دلالية (منفذ أو متقبل ...) ولا تركيبية (فاعل أو مفعول). وأما المكوّنان الذيليان في الجملة الثانية (نصفَه) والثالثة (عمرُ) فقد أخذا الحالة الإعرابية بالإرث عن الحدّين (الليلَ، وزيدُ) اللذين يعتبران جزاء من البنية الحملية، لهما وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية (متقبل مفعول) في الجملة الأولى و(منفذ، فاعل) في الجملة الثانية.

[1]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص157.

2-3 المنادى: عرّف أحمد المتوكل الوظيفة التداولية المنادى بأنّها "المُكوِّن الدال على الكائن المنادى في مقام معين"[1] وقد ذهب المتوكل خلافا لسيمون ديك الذي لم يتسنَّ له إدراج هذه الوظيفة، إلى أنّه "من الوارد أنْ تُضاف إلى الوظائف التّداولية الأربعة المقترحة، في إطار النَّحو الوظيفي وظيفة خامسة: **وظيفة المنادى**. ويزكي اقتراحنا إضافة هذه الوظيفة، أنّ الوصف اللغوي السّاعي إلى الكفاية، لا يُمْكِن أنْ يغفل المُكوِّن المنادى لوروده في سائر اللغات الطبيعية، ولغنى خصائصه في بعضها كاللغة العربية، على سبيل المثال"[2] وإدراج أحمد المتوكل لهذه الوظيفة كانت بموجب وظيفتها الأساسية في الخطاب التّداولي؛ حيث لاحظ أنّ الوظيفة الدّلالية (المنادى) تُؤاسر الوظائف التداولية الأخرى (المحور والبؤرة والمبتدأ والذيل) في جميع اللغات، وهي بذلك تُعَدُّ أساسية بالنسبة لنحو يهدف إلى تحقيق وصف كاف لجميع الظواهر التداولية في اللغات، وقد أصبح عددها بإضافة هذه الوظيفة إلى مُجمَل الوظائف التداولية الأخرى خمس وظائف وظيفتان داخليتان هما (البؤرة والمحور) وثلاث وظائف خارجية هي (المنادى والمبتدأ والذيل) على نحو ما تبيّنه الصيغة الآتية:

"**منادى، مبتدأ، (حمل= محور + بؤرة) ذيل**"[3]

ويعكس ترتيب هذه الوظائف التّداولية التّرتيب المنطقي للعملية الحوارية بين المتحدِّث والسامع؛ إذ عادة ما يبدأ المتحدِّث حواره بالنداء للَفْتِ انتباه السامع؛ قصد تبليغه الخبر، ثم يُحدِّد له مجال الخطاب في (المبتدأ) ثم يُنقَل الخبر عن مجال الخطاب بواسطة البنية الحملية (الحمل) وعادة ما يُلحِقُ المتحدِّث مُكوِّنا آخرَ الجملة (الذيل) توضيحا أو تصحيحا أو تعديلا للمعلومة، على نحو ما هو في الجملة الآتية:

يا عمرو، زيد، أخوه مريض؛ بل والده.

ويُمثِّل أحمد المتوكل للوظيفة التّداولية (المنادى) المضافة إلى مكونات الجملة، بالأمثلة الآتية[4]:

- **زيد**، ناولني الملح
- **يا خالد**، اقترب
- **يا طالع الجبل**، انزل
- **أيها الأطفال**، حان وقت النوم

---

[1]- أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص161.

[2]- المرجع نفسه، ص160.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص148.

[4]- المرجع نفسه، ص162.

- **وا زيداه**
- **وا خالدا**، ابتعد
- **يا لزيد**، لخالد
- **يا لعمرو**، لما أصابنا

ويُلَاحظ على الجمل التي مثّل بها المتوكل للوظيفة الدّلالية (المنادى) أنّ الجملة الأولى منها، لا تشتمل على حرف النداء، وأما باقيها فإنّها قد تضمّنت أدوات النداء (يا، وأيها، ووا) مع أنّ ما عُرِفَ عن استعمالات العرب القدماء لأحرف النداء، أنّها قد بلغت سبعة حروف على الأقل وهي (أَ، أَيْ، يا، آ أَيا هَيا وَا). ويرجع تقليص عدد هذه الحروف إلى الاقتراح الذي قدمه أحمد المتوكل، والذي مفاده أنْ "تُقلَّص قائمة الأدوات الواردة في كتب النَّحو إلى عدد أقل؛ إذ إنّه من الواضح أنَّ بعض هذه الأدوات، ليست إلّا بدائل لهجية كما هو الشّأن مثلا بالنسبة لـ (هيا) في مقابل (أيا) كما أنّه لم يَعُد مُستَعمل في اللغة العربية المعاصرة إلا بعض من الأدوات التي أحصاها النّحاة العرب القدماء، وأهمُّ الأدوات التي تُستَعمل الآن في البنيات الندائية (أيها) و(يا) و(أ)"[1] واقتصر بذلك المتوكل على وصف الوظيفة التداولية المنادى، بناء على أربع أدوات هي أداة النداء الصفر، والحروف الثلاثة (أيها، ويا، والهمزة) بناء على محدودية استعمالها في اللغة العربية المعاصرة، مُقَارَنة بما كان مُستعمَلا عند العرب قديما. وترتبط هذه الأدوات الأربع بالمُكوِّن المُنَادى وِفق قواعد إدماجها في نّحو اللغة العربية الوظيفي، على نحو ما تبيّنه القواعد الخمس الآتية[2]:

- إذا كان المكوِّن الحامل لوظيفة المنادى علما، أو رأسا لمركّب إضافي، فإنّه يُسبَق بأداة النداء (الصفر) و(يا) و(أ).
- إذا كان المكون مخصصا بالألف واللام، فإنّه لا يُسبَق إلا بأداة النداء (أيها).
- إذا كان المكون المنادى غير مُخصَّص بالألف واللام، فإنّه لا يُسبَق إلا بأداة النداء (يا).
- إذا كان المكون المنادَى مركبا إشاريا، فإنَّه يُسبَق بأداة النّداء (يا) أو أداة النداء (أ).
- إذا كان المكون المنادى جملة موصولة (لا رأس لها) فإنّه يُسبَق بأداة النداء (يا) أو أداة النداء (أ) إذا كان الموصول (مَنْ) ويُسبَق بأداة النداء (أيّها) إذا كان الموصول (الذي).

---

[1]- أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص166.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص167 وما بعدها.

وتُبيِّن قواعد إدماج أدوات النّداء أنّ **(أداة النّداء الصفر)** يُمكِن أنْ تكون أداة نداء للعلم والمضاف فحسب. وأما الأداة **(يا)** فيمكن أنْ تكون أداة نداء للعلم والمضاف، والنكرة مقصودة وغير مقصودة، وكذا اسم الإشارة، والاسم الموصول (مَنْ). وأما أداة النداء **(الهمزة)** فيمكن أنْ تكون أداة نداء للعلم والمضاف واسم الإشارة، واسم الموصول (مَنْ). وأما الأداة **(أيها)** فيمكن أنْ تكون أداة نداء للمعرَّف بالألف واللام واسم الموصول (الذي).

وما يُستنتج عن طبيعة الوظائف التّداولية الداخلية منها (المحور والبؤرة) والخارجية (المنادى والمبتدأ والذيل) أنّ دورها الأساس يكمن في رصد الوضع التخابري بين طرفي التّداول (المُتكلِّم والمُخاطَب) وتحديد مختلف الأدوار التي تقوم بها المُكوِّنات أثناء العملية التواصلية بالنسبة لكليهما، بناء على المعلومات المشتركة والمعلومات الجديدة، إضافة إلى تحديدها (الوظائف التّداولية) الحركة الإعرابية بالنسبة للمكونات التي لها إمكانية أخذ الوظائف الخارجية، كما سيتبيّن في قواعد إسناد الحركات الإعرابية.

رابعا– قيود إسناد الوظائف في نحو اللغة العربية الوظيفي: ذهب أحمد المتوكل إلى أنّ الأنحاء الوظيفية تخضع لـ **(قيد أحادية الإسناد)** الذي مفاده أنّ كل مُكوِّن من مكونات الجملة تُسنَد إليه وظيفة واحدة على الأكثر، من كل نوع من الوظائف التّركيبية والدّلالية والتّداولية؛ حيث "تحمل موضوعات البنية الحملية وظائف دلالية ووظائف تركيبية وظائف تداولية على أساس أنّه:

– لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة، من كل نوع من الوظائف الثلاث في نفس الحمل.

– لا وظيفة تُسنَد إلى أكثر من موضوع واحد، داخل نفس الحمل."[1]

ومفاد القيد الأول أنّ كلّ **موضوع** في البنية الحملية، لا إمكانية له في أخذ وظيفتين مِنْ كل نوع من الوظائف الدّلالية أو الوظائف التّركيبية أو الوظائف التّداولية؛ إذ يمتنع أنْ يأخذ الموضوع من الوظائف الدّلالية، وظيفتي المُنفِّذ والمستقبل في آن واحد، كما يمتنع أنْ يأخذ من الوظائف التّركيبية، وظيفتي الفاعل والمفعول في آن واحد، وكذلك يمتنع أنْ يأخذ من الوظائف التّداولية وظيفتي المحور والبؤرة في آن واحد.

ومفاد القيد الثاني، أنّه كما ينطبق على الموضوعات، ينطبق على **الوظائف**؛ إذ لا إمكانية للوظائف في أنْ تُسنَد إلى أكثر من موضوع واحد، داخل نفس الحمل؛ حيث يمتنع توزيع الوظيفة الدّلالية

[1]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص98.

المُنفِّذ على موضوعين، أو الوظائف التّركيبية الفاعل أو المفعول على موضوعين، أو الوظيفة الدّلالية البؤرة والمحور كذلك.

خامسا- قيود إسناد الحركات الإعرابية في نحو اللغة العربية الوظيفي: ينطلق النَّحو الوظيفي من مبدأ تحديد الوظيفة للبنية؛ ويعني ذلك أنّ الوظيفة الدّلالية أو التّركيبية أو التّداولية هي المسؤولة عن تحديد الحركات الإعرابية للمكونات داخل الجملة، وقد ميّز أحمد المتوكل في نحو اللغة العربية الوظيفي بين ثلاثة أنواع من الحالات الإعرابية التي يمكن أنْ تَلحَق المُكوِّنات، منها "حالتان إعرابيتان (وظيفيتان) وحالة إعرابية (بنوية) **الحالتان الإعرابيتان الوظيفيتان** هما حالتا **(الرفع والنصب)** أما **الحالة الإعرابية البنوية** فهي الحالة الإعرابية **(الجر)**"[1] وما يُميِّز الحالة الإعرابية الوظيفية عن الحالة الإعرابية البنوية، هو أنّ الأولى (الرفع والنصب) ترتبط بالمكون عن طريق الوظيفة الدّلالية أو التّركيبية أو التّداولية التي يشغلها داخل الجملة، في حين أنّ الثانية (الجرّ) ترتبط بالمُكوِّن، إذا كان مسبوقا بحرف جرٍّ أو كان مضافا، بغضّ النّظر عن وظيفته الدّلالية أو التّركيبية أو التّداولية؛ بمعنى أنّ الحركة الإعرابية البنوية تجعل المُكوِّن يأخذ حركة الجرّ التي تحجب حركته الإعرابية الوظيفية، نحو ما تبيّنه الجملتان الآتيتان:

- بَلَغْنَا السَّماءَ. **(مكان، مفعول= نصب)**
- انظرْ إلى السَّماءِ. **(مكان، مفعول= جرّ)**

ويوضِّح المثال الأول أنّ المُكوِّن (السَّماء) الحامل الوظيفة الدّلالية (المكان) قد أخذ الحركة الإعرابية (النصب) بموجب وظيفته التّركيبية (المفعول). أمّا المثال الثاني فيوضِّح أنّ الحركة الإعرابية البنوية (الجرّ) قد حجبت الحركة الإعرابية الوظيفية (النَّصب) التي كان يُمكِن أنْ يأخذها المُكوِّن (السَّماء) عن الوظيفة التركيبية (المفعول) التي يشغلها.

وتُسنَد الحالات الإعرابية الوظيفية إلى المُكوِّنات داخل الجملة، تِبَعًا للوظيفة التي يمكن أنْ يشغلها المُكوِّن؛ حيث تتضافر الوظائف التّركيبية، والوظائف الدّلالية، والوظائف التّداولية في تحديد الحركات الإعرابية للمكوِّنات، ويتمّ إسنادها وفق القواعد الثلاث الآتية:

- "لا تتغيّر الحالات الإعرابية اللازمة بتغيّر أسيقتها الوظيفية، ولا بتغيّر أسيقتها البنويّة، فهي تلزم حالتها الإعرابية، كما هو ممثّل لها داخل المعجم ذاته"[2] والحركات الإعرابية اللازمة هي التي تلازم

[1]- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص33.

[2]- المرجع نفسه، ص34.

المكون في مختلف السياقات، البنوية والوظيفية التي يرد فيها، ويضمُّ هذا النوع الحركات التي تلازم ما كان يسميه النحاة (المبني) في مقابل (المعرب) ومثاله الضمائر المنفصلة، والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط، وأسماء الإشارة.

– "تأخذ المُكوِّنات **المنتمية إلى الحمل**؛ أي المكونات التي تشكِّل حدودا للمحمول، إمّا باعتبارها موضوعات أو باعتبارها لواحقا، الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفتها الدّلالية، إنْ لم تكن لها وظيفة تركيبية (إن لم تكن فاعلا أو مفعولا) وتأخذ الحالة الإعرابية التي تخولها إياها وظيفتها التّركيبية (الفاعل والمفعول) إنْ كانت مسندة إليها وظيفة تركيبية، بالإضافة إلى وظيفتها الدّلالية"[1] ويعني ذلك أنَّ الحدود التي لا تنتمي إلى وجهة الواقعة؛ أي التي لا تأخذ وظيفة تركيبية (الفاعل أو المفعول) تأخذ حركتها الإعرابية بمقتضى وظيفتها الدّلالية وحدها؛ لكونها لا تتوفر على إمكانية أخذ وظيفة تركيبية، نحو ما توضحه الأمثلة الآتية:

– ألقى الأستاذ المحاضرة **مساءً. (زمان منصوب)**

– أعطى محمد زيدا **كتابًا. (متقبل منصوب)**

– أعطى محمد الكتاب **زيدًا. (مستقبل منصوب)**

أما الحدود التي تأخذ وظيفة تركيبية إضافة إلى وظيفتها الدّلالية، فإنها تأخذ الحركة الإعرابية التي تقتضيها وظيفتها التّركيبية، نحو ما توضحه الجمل الآتية:

– ألقى **الأستاذُ (منفذ فاعل) المحاضرةَ (متقبل مفعول)** مساء.

– أعطى **محمدُ (منفذ فاعل) زيدًا (مستقبل مفعول)** كتابا.

– أعطى **محمدُ (منفذ فاعل) الكتابَ (متقبل مفعول)** زيدا.

– "تأخذ المُكوِّنات **غير المنتمية إلى الحمل** ذاته حالاتها الإعرابية بمقتضى وظيفتها التّداولية ذاتها؛ إذ إنّ هذه المكونات بحكم خارجيتها بالنسبة للحمل، لا تحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية فالمكون المبتدأ مثلا يأخذ الحالة الإعرابية (الرّفع) بمقتضى وظيفته التّداولية نفسها وظيفة (المبتدأ)"[2] ويعني هذا أنّ المُكوِّنات الخارجة عن حدود البنية الحملية، لا تأخذ حركتها الإعرابية إلا بمقتضى وظيفتها التّداولية وحدها، ويشمل هذا القيد المكوِّنات الحاملة الوظيفة التّداولية (المنادى، والمبتدأ، والذيل)؛ حيث

[1]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص34.

[2]– المرجع نفسه، ص34.

تأخذ هذه المكونات حركتها الإعرابية الوظيفية (الرفع أو النصب) وفقا لوظائفها التّداولية، ولا دخل للوظيفة الدّلالية أو التّركيبية في تحديد حركتها الإعرابية؛ لكونها خارجة عن البنية الحملية، وليس لها إمكانية أخذ الوظيفة الدّلالية المُنفِّذ أو المُتقبِّل أو المستقبل ...) ولا الوظيفة التّركيبية (الفاعل أو المفعول) نحو ما توضّحه الجمل الآتية:

- **زيدٌ**، أخواه مسافران. **(مبتدأ)**
- **يا زيدُ** أقبل. **(منادى)**
- جاء عمر؛ بل **زيدُ**. **(ذيل تصحيح)**

وتوضّح الأمثلة المتوالية أنّ المكون (زيد) في الجمل الثلاث، ليس له إمكانية أخذ وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية، وإنّما يأخذ الوظائف التّداولية (المبتدأ، والمنادى، والذيل) على التّرتيب، والتي من خلالها تتحدد حركته الإعرابية، حسب الوظيفة التّداولية التي يشغلها.

وما يمكن استخلاصه مما قدّمه المتوكل في تطبيقه أحدث نظريات البحث اللساني على اللغة العربية أنّه هدف من خلال مشروعه إلى إعادة وصف قواعد اللغة العربية، بما يحقق الوصف الكافي لمستوياتها الثلاثة: المستوى الدلالي والتركيبي والتداولي. ويعكس هذا الوصف حقيقة الظاهرة اللغوية؛ من حيث هي مجموعة من الوحدات اللغوية لها أدوار دلالية، تحكم إسنادها إلى بعضها البعض في المستوى التركيبي قواعد تركيبية وتحكم مضمونها وشكلها الوظيفة الأساسية للغة وهي الوظيفة التداولية. ويقوم نموذج النظرية النحوية الوظيفية الذي وصف من خلاله أحمد المتوكل قواعد اللغة العربية على إلغاء نظرية العامل، بناء على أنّ الوظائف هي التي تحددّ البنية أو الحركات الإعرابية؛ حيث تتضافر الوظائف التّداولية، والوظائف التّركيبية والوظائف الدّلالية في تحديد الحركات الإعرابية للمكونات في الجملة.

وعلى الرّغم من الاختلاف الموجود بين نظرية النَّحو العربي القائمة على العامل، ونظرية النَّحو الوظيفي القائمة على أساس تحديد الوظيفة للبنية، إلا أنّ معظم الدراسين العرب قد استحسنوا هذه النظرية التي قدم لها أحمد المتوكل في إطار تطبيق هذه النّظرية على اللغة العربية؛ وذلك لكونه ارتكز في بنائه أهمَّ مفاهيمها على التّراث النَّحوي العربي، وهو ما جعل نموذج نظريته قريبا من نموذج النَّحو العربي، فقد ذهب عبد الحميد السيد إلى القول: "إنّ مَنْ يُدقِّق النّظر في نموذجه، يَجِد مشابهة كثيرة بينه وبين النَّحو العربي، فالوظائف الثلاث مثلا: التّركيبية والدّلالية والتّداولية يمكن أنْ تلحظ من خلال حدود النحاة

للأبواب النَّحوية المختلفة ... كما أنّ بعض الوظائف التّداولية كوظيفة الذيل، تشبه وظيفة البدل في بعض أنواعها، والمبتدأ المُؤخَّر في نوع آخر، وتقسيمه الإعراب إلى لازم وغير لازم؛ أي إلى مبني ومعرب"[1] وهذا التَّقاطع الحاصل بين نظرية النَّحو الوظيفي ونظرية النَّحو العربي، هو نتيجة لامتداد أصول النظرية النَّحوية الوظيفية –في مستواها التّركيبي والتّداولي خاصة– في التّراث العربي عند النحاة والبلاغيين، نحو مباحث التقديم والتأخير، وقضية بناء الفعل لغير الفاعل الحقيقي وغيرها من المباحث النَّحوية والبلاغية.

وتأكيدا على هذا التَّقاطع الحاصل بين نظرية النَّحو العربي ونظرية النَّحو الوظيفي، نجد عطاء محمد موسى يقول: "يكاد المَرْأُ حين يدقّق النّظر في جانب من قواعد النَّحو الوظيفي، يَهِمُّ بالقول بأنّ النَّحو الوظيفي على النَّحو الذي بسّطه المتوكل، لا يختلف كثيرا عن النَّحو العربي الذي يغلب ظاهرة الإعراب، وأنّ عناصر التّجديد، تكاد تنحصر في تلك التّسميات التي أطلقها الوظيفيون العرب على عناصر هذه الظاهرة، إلى جانب اجتهادات فردية، أفرزها التّأثر بالنَّحو الوظيفي الغربي"[2] وهذا لا يَمنَع القول بأنّ الخلاف قد يكون جوهريا من الأساس، فنظرية النَّحو العربي التي أسّسها النحاة القدماء، غير نظرية النَّحو الوظيفي التي قدّمها المتوكل؛ حيث يختلف كل منهما في عدّة أوجه؛ منها تفسير حركات الإعراب، التي تأخذها مكونات الجملة في النَّحو العربي الموروث، عن العامل الذي يعمل فيها الرفع والنّصب، وقد يكون العامل لفظيا وقد يكون معنويا. أمّا بالنسبة للنحو الوظيفي، فإنّ مُكوِّنات الجملة تأخذ حركتها الإعرابية، بمقتضى وظيفتها التّركيبية أو الدّلالية أو التّداولية.

وتبقى العلاقة بين نظرية النَّحو الوظيفي باعتبارها نظرية لسانية، واللغة العربية باعتبارها ظاهرة لسانية علاقة النّظرية بموضوعها، وما قدّمه المتوكل لقواعد اللغة العربية يعكس حقيقة الظواهر اللغوية العربية في مستوياتها الثلاثة: الدلالي والتركيبي والتداولي، وهذا ما يؤكِّد أنّ دراسة اللغة العربية وِفقَ النَّظريات اللسانية مُمكِنة، على أساس أنّ النَّظرية اللسانية إمّا تصف، أو تفسِّر الظاهرة اللغوية لا غير ولا تُخضِع الظّاهرة لقوانين النَّظرية.

[1]– عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص151.

[2]– عطاء محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص298.

خاتمة: تناول هذا البحثُ البحثَ اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر، بعد مضي ما يقارب الخمسين عاما على وفود اللسانيات إلى أقطار المغرب العربي، وقد تعرّضنا من خلاله إلى أهم الاتجاهات التي ظهرت بعد انفتاح الفكر العربي المغاربي على البحث اللساني في الغرب، والتي وجدناها قد تفرّقت على ثلاثة اتجاهات تتمايز في ما بينها؛ من حيث الموضوع والمنهج والغاية، منها اتجاه مستقل بذاته عمل على تقريب هذا العلم إلى القارئ العربي، والذي مثّلته الكتابات اللسانية التمهيدية، واتجاهان شكّلا موقفين متنافرين في الدراسة اللسانية، موقف تراثي مثَّله نموذج النّظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمن الحاج صالح، وموقف حداثي مثَّله كلٌّ من نموذج النّظرية التّوليدية التحويلية لعبد القادر الفاسي الفهري ونموذج النحو الوظيفي لأحمد المتوكل. وما تمّ استخلاصه مما تقدم في هذا البحث من نتائج، منها ما تعلَّق بكل اتجاه على حدة في شكل نتائج خاصّة، ومنها ما تعلَّق بها بصفة عامة في شكل نتائج عامة على النّحو الآتي:

النتائج الخاصة:

الكتابة اللّسانية التمهيدية: تهدف معظم الكتابات اللسانية التمهيدية إلى نقل معرفتها بهذا العلم ونظرياته إلى القارئ العربي، إلا أننا نجدها في نقلها هذه المعرفة اللسانية:

– تعمل على تقريب نظريات لسانية وِفْقَ ما كانت عليه وليس وفق ما آلت إليه، دون إِطْلَاعها القارئ على مستجدات هذا العلم وتطور نظرياته؛ وذلك لعدم مسايرة الكتابات التمهيدية لتطور البحث اللساني في الغرب.

– تضطرب في تحديد غايتها أو المستهدف بكتاباتها من القراء؛ وهذا ما يبعد صاحب الكتابة اللسانية التمهيدية عن وضع حدود لموضوعه، يتجنّب من خلالها الخلط بين الموضوعات التي يحتاجها المُبتَدِئ، والموضوعات التي يحتاجها المُتخصِّص.

– تُهمِل الكتابات اللسانيّة التّمهيديّة في نقلها مفاهيم هذا العلم المصادر اللّسانية الأصليّة، وترتكز على كتابات تمهيديّة أخرى، وهو ما يعني ممارسة الكتابة التّمهيديّة لطبيعة النّقل على النّقل؛ مما يدخل عملها في باب البحوث المُكرَّرة، دون نقلها معرفة علمية جديدة عن هذا العلم للقارئ العربي.

– تراوح بعض الكتابات اللسانية التّمهيديّة بين موضوع الكتابة التمهيديّة للسانيات والدّراسات اللّغويّة التّراثيّة عند العرب، ما يشكِّل خروجا عن موضوعها؛ إذ من كونها ناقلة هذا العلم إلى القارئ تصير في بعض الأحيان باحثة في التراث.

– تستدعي الإشكالات التي وقعت فيها معظم الكتابات اللسانية التمهيدية في ممارستها نقل هذا العلم إلى القارئ العربي، كتابات لسانية تمهيدية ذات جهود جماعية، تتبنّاها المجامع اللغوية في ضبط معايير كتابتها؛ حتى تكون ذات فاعلية أكثر في الأوساط العلمية والثّقافية.

لسانيات التراث (نموذج النّظرية الخليلة الحديثة): تنطلق من فرضية أنّ اللغة العربية لا يمكن أنْ تُدرَس إلا وفق النَّحو العربي الموروث والبلاغة العربية، مع دعوة منها إلى تجنُّب إسقاط النظريات اللسانية الغربية على اللغة العربية، وهي بذلك:

– تعمل على إثبات كفاءة النّظرية النحوية العربية الموروثة مقارنة بنظريات البحث اللساني، حيث ترى أنّ هذه النظرية تكافئ ما توصلت إليه النّظريات اللسانية الغربية، إنْ لم تكن أجدى منها في الأسس العلمية المتبعة في الوصف والتحليل اللغويين.

– ترتكز في وصف الظّواهر اللغوية في العربية وتفسيرها، بناء على نظرية العامل التي نشأ عليها النّحو العربي؛ على أساس أنّها النظرية الأنسب لدراسة الظواهر اللغوية في العربية.

لسانيات العربية: ينطلق الباحثون في لسانيات العربية من فرضية أنّ اللغة العربية تحتاج إلى إعادة وصف قواعدها وِفقَ النّظريات اللسانية الحديثة، التي يَرَوْن فيها الدِّقة والشمولية في وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها، وهذا الاتجاه مثّله كل من الفاسي الفهري وأحمد المتوكل، في بنائهما نموذجين مختلفين في الوصف والتفسير:

نموذج النظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسي الفهري: ينطلق الفهري من فرضية أنّ اللغة العربية الحالية، ليست هي اللغة التي وصفها سيبويه، وأنّها تحتاج إلى إعادة وصف وفق آليات ومعطيات جديدة، وهو بذلك:

– يجعل اللغة العربية المعاصرة موضوعا لدراسته اللسانية، وهو ما أخرجه عن كثير من قواعد اللغة العربية الفصحى في وصف وتفسير الظواهر اللغوية، نحو: جواز الابتداء بالنّكرة، والتّوسع في البناء لغير الفاعل.

– يُثبِت بنية ترتيب واحدة للغة العربية تكون بمثابة بنية عميقة، تُشتَق منها جميع البنى اللغوية الأخرى التي تجيزها اللغة العربية، مفسرا هذه البنى المخالفة للترتيب الأصلي بأنواع النّقل الثلاثة (التبئير والتفكيك، والخفق) ومباحث التقديم والتأخير عند النحاة، مجسدا من خلال نموذجه فكرة التحاور بين نظرية النحو العربي والنظريات اللسانية الغربية.

– يقوم وصفه على إلغاء فرضية العامل، بناء على أنّ حركة الإعراب يُنطلق في تفسريها من مبدأ توارث الإعراب؛ أي أنّ مكونات الجملة ترث حركاتها الإعرابية عن رتبتها الأصلية (ف فا مف) مهما كان موقعها (فا ف مف–مف فعل فا–ف مف فا).

نموذج النّحو الوظيفي لأحمد المتوكل: ينطلق المتوكل من فرضية أنّ النظرية النحوية العربية تحتاج إلى إعادة تكييفها وِفقَ نموذج النَّظرية النَّحوية الوظيفية، بما يسمح لها بتحقيق الوصف الكافي للظواهر اللغوية في العربية؛ الدلالية والتركيبية والتداولية، وهو بذلك:

– يلغي فرضية العامل والتحويل في تفسير الحركات الإعرابية، بناء على أنّ الحركة الإعرابية في نحو اللغة العربية الوظيفي، تأخذها المكونات بموجب وظيفتها التركيبية أو التداولية أو الدلالية.

– يعكس نموذج النحو الوظيفي قواعد اللغة العربية في مستواها الدلالي والتركيبي والتداولي، وهو ما يؤكدّ أنّ دراسة اللغة العربية وِفقَ النّظريات اللسانية ممكنة، على أساس أنّ النّظرية اللسانية إما تصف أو تفسّر الظاهرة اللغوية لا غير، ولا تخضع الظَّاهرة لقوانين النّظرية.

– تتقاطع نظرية النحو الوظيفي مع الدَّراسات العربية النّحوية والبلاغية، ما يجعلها نظرية تُناشِد التوفيق بين نظرية النَّحو العربي والنّظريات اللسانية.

النّتائج العامة:

– تجمع اللسانيات باللغة العربية علاقة العلم بموضوعه، واللغة العربية بذلك قابلة للتحليل والتفسير وِفقَ أيّ نموذج نظري تقدِّمه اللسانيات، شرط أنْ لا تُخضِع النَّظرية خصائص اللغة العربية لقوانينها على أساس أنّ النَّظرية اللسانية إما تصف أو تفسّر الظاهرة اللغوية ولا تُخضِعها لقوانين النّظرية.

– تعكس اتجاهات البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر، ربط هذا العلم بموضوعه تطبيقا وتنظيرا؛ تطبيقا من حيث استثمار أهم نظريات البحث اللساني في وصف اللغة العربية، وتنظيرا من حيث المساهمة في بناء أحدث نظرياته.

– يُثبِت تطبيق النّظريات اللسانية على اللغة العربية، تطور الدرس اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر، وانتقاله من مرحلة القراءة إلى مرحلة التَّنظير والتطبيق، بالرغم من أنّ تاريخ وفود هذا العلم إلى أقطار المغرب العربي لا يتجاوز الخمسين عاما، مقارنة بتاريخ ظهور هذا العلم في الغرب.

– تبقى نظرية النحو العربي الموروثة أكثر ثبوتا أمام نماذج النظريات اللسانية المقترحة؛ بسبب امتدادها الزماني والمكاني مقارنة بحداثة نماذج النظريات اللسانية المقترحة.

– تُؤكِّد النّماذج اللسانية المُقترحَة فكرة التحاور بين النّظرية النحوية العربية، والنّظريات اللسانية للاستفادة من كليهما في بناء نموذج نظرية لسانية، أكثر فاعلية على مستوى التَّنظير والتَّطبيق.

– تَوفُّر البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر على مختلف المذاهب اللسانية التي تؤطر البحث اللساني في الغرب، يُنمُّ عن وعي بضرورة خوض كل تجارب النّظريات اللسانية، لتحديد النّظرية الأكثر طواعية وملاءمة لخصائص اللغة العربية.

– تطرح صعوبة الخطاب اللساني المُستعمَل في نماذج النّظريات اللسانية المُطبَّقة على اللغة العربية، إشكالية عدم التواصل بين اللسانيين والمهتمين بقضايا اللغة العربية، ما يستدعي معالجة الإشكالية بالمؤلفات الشارحة، وتفعيل الملتقيات لتقريب هذه الخطابات اللسانية، ففي ما جاء به مصطفى غلفان: أنّ أحد المهتمين بتدريس اللغة العربية، قد لاحظ أنّ هناك نشاطات نطالعها في هذه المجلة أو تلك، أو في هذا الكتاب أو ذاك حول القضايا اللسانية، إلا أنّ مما يُؤسفُ له حقا أنّ المتمكِّنين على قلّتهم، نحسُّ وكأنّهم يحاورون أنفسهم؛ مما يجعل اجتهاداتهم والجهود المبذولة في هذا المجال تذهب سدى؛ لكون المثقّفين والقرّاء العاديين، لا يستفيدون من هذه الأطروحات.

وفي الختام أقول: إني لا أدَّعي بما توصَّلتُ إليه من نتائج في بحثي هذا، أنّني قد بلغت الغاية التي لا مقالة بعدها، وحسبي من هذا البحث أنّني قد بذلت فيه قدْر جهدي.

والله ولي التوفيق

قائمة المصادر والمراجع:

أ- القرآن الكريم

ب- المعاجم العربية:

1- محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، ط3. بيروت: 1414، دار صادر.

2- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط4. القاهرة: 2004، مكتبة الشروق الدولية.

ج- المصادر والمراجع العربية:

3- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ط1. الرباط: 2006 دار الأمان.

4- ـــــــــــــ، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1. الدار البيضاء: 1985 ، دار الثقافة.

5- ـــــــــــــ، الوظيفية بين الكليَّة والنَّمطية، ط1. الرباط: 2003، دار الأمان.

6- ـــــــــــــ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ط1. الدار البيضاء: 1986، دار الثقافة.

7- ـــــــــــــ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص ط1. الرباط: 2001، دار الأمان.

8- ـــــــــــــ، من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ط1. الدار البيضاء: 1987، دار الثقافة.

9- بلقاسم منصوري، الآراء النحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، دط. الجزائر: 2012 منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر.

10- تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النّحو-فقه اللغة-البلاغة دط. القاهرة: 2000، عالم الكتب.

11- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ط1. بيروت: 2009، دار الكتاب الجديد المتحدة.

12- حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، ط1. الرباط: 2009، دار الأمان.

13- حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، دط. القاهرة: 1994، مكتبة الثقافة الدينية.

14- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء-التحليل-التفسير، ط1. عمان: 2002، دار الشروق للنشر والتوزيع.

15- ـــــــــــــ، نظرية الأصل والفرع في النّحو العربي، ط1. عمان: 2001، دار الشروق.

16- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ط2. الجزائر: 2006، دار القصبة للنشر.

17- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، دط. طرابلس: 1987، جامعة قاريونس.

18- السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ط1. القاهرة: 2008، المكتبة الأزهرية للتراث.

19- شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ط1. بيروت:2004، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع.

20- صالح بلعيد، مقالات لغوية، دط. الجزائر: 2004، دار هومة.

21- الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، دط. الجزائر: دت، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين.

22- عباس حسن، النحو الوافي، ط15. القاهرة: دت، دار المعارف.

23- عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ط1. عمان: 2004، دار حامد للنشر والتوزيع.

24- عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تح: أبو صهيب الكرمي، دط، الرياض: دت، بيت الأفكار الدَّولية.

25- عبد الرحمن الحاج صالح، النّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، دط. الجزائر: 2007 مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية.

26- ـــــــــــــ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دط. الجزائر: 2007، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية.

27- ـــــــــــــ، بحوث ودراسات في علوم اللسان، دط. الجزائر: 2007، موفم للنشر.

28- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط1. بيروت: 1998، دار الكتب العلمية.

29- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، دط. تونس: 1986، الدار التونسية للنشر.

30- ـــــــــــــ، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ط1. بيروت: 2010، دار الكتاب الجديدة المتحدة.

31- عبد العزيز أحمد علام وعبد الله ربيع محمود، علم الصوتيات، دط. الرياض: 2009، مكتبة الرشد ناشرون.

32- عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجُمَلة، ط1. الدار البيضاء: 1990، دار توبقال للنشر.
33- ـــــــــــــ، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ط4. الرباط: 2000، دار توبقال للنشر.
34- ـــــــــــــ، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ط1. الدار البيضاء: 1986، دار توبقال للنشر.
35- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ط1، بيروت: 1993، دار الغرب الإسلامي.
36- عثمان ابن جني، الخصائص، نقلا عن: شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة.
37- عطاء محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ط1. عمان: 2002، دار الإسراء للنشر والتَّوزيع.
38- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط9. القاهرة: 2004، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
39- عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1988، مكتبة الخانجي.
40- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي ط1. القاهرة: 2004، إيتراك للنشر والتوزيع.
41- محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السّرّاج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، دط. بيروت: دت، مؤسسة الرسالة.
42- محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1. الرياض: دت، جامعة أم القرى.
43- محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ط1. بيروت: 2004، دار الكتاب الجديدة المتحدة.
44- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية سلسلة رسائل وأطروحات جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط: 1991.
45- ـــــــــــــ، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: حفريات النشأة والتكوين، ط1. الدار البيضاء: 2006، المدارس للنشر والتوزيع.
46- ـــــــــــــ، في اللسانيات العامة، ط1. بيروت: 2010، دار الكتاب الجديدة المتحدة.

47- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: الجُمَلة البسيطة، ط2. بيروت: 1986، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.

48- نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، دط. القاهرة: دت، مكتبة الآداب.

د- المصادر والمراجع المترجمة:

1- جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، تر: مصطفى التوني، ط1. القاهرة: 1987، دار النهضة العربية.

2- ـــــــــــــ، نظرية تشومسكي اللغوية، نقلا عن: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ط1. دمشق: 1996، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر.

3- ماريوباي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، ط8. القاهرة: 1998.

4- نعوم تشومسكي، البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، ط2. الدار البيضاء: 1987، منشورات عيون.

5- ـــــــــــــ، اللغة ومشكلات المعرفة، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ط1. الدار البيضاء: 1990 دار توبقال.

هـ- الرَّسائل والأطروحات:

1- حبيبة بودلعة، النظرية الخليلية الحديثة وكيفية توظيفها في تدريس اللغة العربية: التركيب الاسمي نموذجا، مذكرة لنيل درجة الماجستير، إشراف: عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة العليا للأساتذة الجزائر: 2002.

2- عبد السلام شقروش، النظرية التوليدية التحويلية وأثرها في البحث اللساني العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، إشراف: رابح بوحوش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر: 2013.

3- فتيحة بن عمار، دراسة تحليلية تقويمية لأنواع التمارين النحوية للسنة السادسة من التعليم الأساسي واقتراح أنماط جديدة بناء على النّظرية الخليلية الحديثة، رسالة لنيل درجة الماجستير في اللسانيات التعليمية، إشراف: الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر: 2003.

4- يحيى بعيطيش، نحو نظرية نحوية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه في اللسانيات الوظيفية إشراف: عبد الله بوخلخال، جامعة قسنطينة، الجزائر: 2006.

5- يوسف منصر، الخطاب اللساني المغاربي، أصوله، مفاهيمه، إجراءاته: عبد الرحمن الحاج صالح عبد السلام المسدي، عبد القادر الفاسي الفهري نماذج، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، إشراف: البشير إبرير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار –عنابة، الجزائر: 2013.

و- المقالات:

1- عبد الرحمن الحاج صالح "أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية" مجلة اللسانيات الجزائر: 1973، معهد العلوم اللسانية والصوتية.

2- ـــــــــــــ "المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي" أعمال الندوة الجهوية التي عقدت بالرباط سنة 1987: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) ط1. بيروت: 1991، دار الغرب الإسلامي.

3- عبدالقادر الفاسي الفهري "ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب" أعمال ندوة اللغة العربية والنظريات اللسانية، كلية الآداب فاس، الرباط: 2007.

4- ـــــــــــــ "ملاحظات حول البحث في التركيب العربي" أعمال الندوة الجهوية التي عقدت بالرباط سنة 1987: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) ط1. بيروت: 1991، دار الغرب الإسلامي.

5- مازن الوعر "التراث اللغوي العربي واللسانيات" مجلة التراث العربي، دمشق: 1992، اتحاد الكتاب العرب، ع48.

6- محمد صاري "المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة" مجلة اللسانيات، الجزائر: 2005، مركز البحث العلمي والتقني لترقية اللغة العربية، ع10.

7- محمد وحيدي "أساسيات الخطاب اللساني عند عبد القادر الفاسي الفهري" مجلة اللسان العربي الرباط: دت. مكتب تنسيق التعريب.

8- نعمان عبد الحميد بوقرة "الكتابة اللسانية العربية من الرؤية الغربية إلى التأصيل الإسلامي للمنهج قراءة وصفية في صور التلقي ونماذج الصياغة" مجلة الدِّراسات اللغوية والأدبية، السنة الأولى، العدد الأول، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا: 2009، ص20-24-25.

ز- المصادر والمراجع الأجنبية:

1-. André Martinet, éléments de la Linguistique Générale, sé. Paris: 1970 Armand Colin.

2-. Ferdinand De Saussure, Cours De Linguistique Générale, sé. Algérie: 2002 Editions Talantikit.

3- Georges Mounin, Dictionnaire De Linguistique, 3e é. Paris: 2000, Qudrige.

4- Jean Dubois, Dictionnaire de Linguistique, sé. Paris: 1973.

5- Tahar Zaboot, Théories Linguistiques Cours de Systèmes Grammaticaux, sé. Algérie: 2010, Editions Carrefour Culturel.

ح- المواقع الإلكترونية:

1- يوسف منصر "الخطاب اللساني المغاربي اتجاهاته ومضامينه" نقلا عن: http://www.aljabriabed.net/n96_08mansar.htm ، الجزائر: 13-7-2013.

الفـهرس

مقدمة..... 01

الفصل التمهيدي:

اتجاهات البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر 08

أولا- مفهوم اللسانيات:..... 09

1- الملاحظة..... 10

2- الموضوعية..... 11

ثانيا- اللغة العربية واللسانيات..... 13

ثالثا- النَّحو العربي واللسانيات..... 15

رابعا- اتجاهات البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر..... 19

خامسا- خيارت البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر:..... 23

1- خيارات المغرب العربي..... 24

2- خيارات الفكر المعاصر..... 25

الفصل الأول:

الكتابة اللسانية التمهيدية في الفكر العربي المغاربي المعاصر 28

أولا- من حيث الموضوع..... 31

ثانيا- من حيث الغاية..... 37

ثالثا- من حيث المنهج..... 40

رابعا- إشكاليات الكتابة اللسانية التمهيدية في الفكر العربي المغاربي المعاصر..... 44

الفصل الثاني:

لسانيات التراث: نموذج النَّظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمن الحاج صالح 50

أولا- مفاهيم النَّظرية الخليلية:..... 51

1- الاستقامة..... 52

2- الانفصال والابتداء (حدّ اللفظة)..... 54

3- الكلمة واللفظة..... 62

4- الموضع والعلامة العدمية..... 64

5- مفهوم العامل..... 68

6- التّصدير..... 72

7- المثال..... 73

8- الأصل والفرع..... 75
9- الباب..... 77
ثانيا- النَّظرية الخليلية الحديثة والنَّظريات اللسانية الغربية:..... 78
1- النَّظرية الخليلية الحديثة والنَّظريات البنوية..... 79
2- النَّظرية الخليلية الحديثة والنَّظرية التوليدية التحويلية..... 82

الفصل الثالث:

لسانيات العربية: نموذج النَّظريَّة التَّوليديَّة التّحويليَّة لعبد القادر الفاسي الفهري 91
أولا- الرتبة الأصلية في اللغة العربية..... 93
ثانيا- القواعد التحويلية (تغييرات الرّتبة الأصلية):..... 97
1- التبئير (الموضعة)..... 97
2- الخفق..... 105
3- التفكيك..... 108
4- الاشتغال..... 109
ثالثا- البناء لغير الفاعل:..... 112
1- الخصائص الصرفيّة..... 113
2- الخصائص التَّركيبيّة والدّلاليّة..... 115

الفصل الرابع:

لسانيات العربية: نموذج النحو الوظيفي لأحمد المتوكل 125
أولا - الوظائف الدّلالية:. 129
1- الحدود الموضوعات..... 130
2- الحدود اللواحق..... 130
3- الوظائف الدلالية للمحمول (الواقعة)..... 132
4- الوظائف الدّلالية للحدود..... 133
ثانيا- الوظائف التركيبية:..... 135
1- سلميّة إسناد الوظيفة التركيبية الفاعل..... 143
2- سلمية إسناد الوظيفة التركيبية المفعول..... 144
ثالثا- الوظائف التداولية:..... 145
1- الوظائف التّداولية الداخلية:..... 146
1-1 المحور..... 146
1-2 البؤرة..... 148

2- الوظائف التداولية الخارجية:..... 150
2-1 المبتدأ..... 150
2-2 الذيل..... 152
2-3 المنادى..... 156
رابعا- قيود إسناد الوظائف في نحو اللغة العربية الوظيفي..... 158
خامسا- قيود إسناد الحركات الإعرابية في نحو اللغة العربية الوظيفي..... 159
خاتمة..... 163
قائمة المصادر والمراجع..... 167
فهرس الموضوعات..... 173

ملخص: تناولت هذه الدراسة البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر، بعد مضي ما يقارب الخمسين عاما على وفود اللسانيات إلى أقطار المغرب العربي، وقد تعرّضنا من خلالها إلى أهم الاتجاهات اللسانية التي ظهرت عقب انفتاح الفكر العربي المغاربي على البحث اللساني في الغرب والتي وجدناها قد تفرّقت على ثلاثة اتجاهات تتمايز في ما بينها؛ من حيث الموضوع والمنهج والغاية منها اتجاه مستقل بذاته عمل على تقريب هذا العلم إلى القارئ العربي، والذي مثّلته الكتابات اللسانية التمهيدية. واتجاهان شكّلا موقفين متنافرين في الدّراسة اللسانية، موقف تراثي يرى النّظرية النّحوية العربية الموروثة ذات كفاءة علمية من حيث التّنظير والتّطبيق، وقد مثّله نموذج النّظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمن الحاج صالح. وموقف حداثي يرى ضرورة إعادة وصف اللغة العربية وفق أحدث ما توصّلت إليه نظريات البحث اللساني في الغرب، وقد مثّله كل من عبد القادر الفاسي الفهري في تطويعه نموذج النّظرية التّوليدية التحويلية لقواعد اللغة العربية، وأحمد المتوكل في تطبيقه نظرية النّحو الوظيفي على اللغة العربية. وقد حاولنا على إثر هذه الاتجاهات المتباينة، أنْ نلمَّ قدر الإمكان بدراسة وصفية تحليلية أهمَّ مفاهيم كل اتجاه، بعد تحديد موضوعه ومنهجه وغايته.

Résumé: Cette étude traite de la recherche linguistique dans la pensée arabe maghrébine contemporaine. Après écoulement de Près de cinquante ans de l'adoption de la linguistique dans les différentes régions du Maghreb. À travers la présente étude nous avons exposé les plus importantes tendances linguistiques qui ont émergé après l'ouverture de la pensée arabe au Maghreb sur cette science occidentale.

On a constaté l'émergence de plusieurs courants distincts; en termes de sujet, de méthode et de but.

Le premier courant indépendant a essayé de faire rapprocher cette science au lecteur arabe, il est représenté par les études linguistiques préliminaires.

Alors que les deux autres tendances sont diamétralement contradictoires: le courant traditionaliste, représenté par le modèle de la théorie NOE-KHALILITE d'Abderrahmane Hadj Salah, qui confirme que l'ancienne théorie grammaticale arabe est scientifiquement valide en termes de théorisation et d'application. Et le courant moderniste: exige l'importance d'une re-description de la langue arabe selon les résultats des théories linguistique occidentales modernes. Ce courant est présenté par Abdelkader El Fassi El Fihri est bénévole le modèle de la théorie générative transformationnelle a la grammaire Arabe; et Ahmed El moutwkil dons leur application de la théorie grammaire fonctionnelle à la langue arabe.

À travers l'exposition de ces différentes tendances, et après avoir désigné le sujet la méthode et le but de chacune d'elles. On a essayé de faire une étude descriptive et analytique sur les concepts les plus importants de chacune de ses tendances.